الأمم المتحدة

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/يوليه ٢٠٠٣– ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والخمسون

الملحق رقم ١٣ (A/59/13)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والخمسون
الملحق رقم ١٣ (A/59/13)

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٤

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0250-8966

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة		v
رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من رئيس اللجنة الاستشارية للوكالة		vii
الفصل الأول – عرض عام	١-٤١	١
الفصل الثاني – التطورات العامة في برامج الوكالة	٤٢-١١٨	١٥
ألف – التعليم	٤٢-٦٢	١٥
باء – الصحة	٦٣-٧٤	٢٦
جيم – الخدمات الغوثية والاجتماعية	٧٥-٩٢	٣٨
دال – برنامج التمويل البسيط والمشروعات الصغيرة	٩٣-١٠٧	٥٠
هاء – مؤتمر جنيف	١٠٨	٥٧
واو – أنشطة جمع الأموال	١٠٩-١١٠	٥٧
زاي – نداءات الطوارئ	١١١-١١٢	٥٨
حاء – المشاريع	١١٣-١١٥	٦٠
طاء – برنامج إقرار السلام	١١٦-١١٨	٦٢
الفصل الثالث –المسائل المالية	١١٩-١٣٨	٦٣
ألف – هيكل الأموال	١١٩-١٢٣	٦٣
باء – الميزانية والإيرادات والنفقات	١٢٤-١٣١	٦٤
جيم – الأنشطة الممولة من خارج الميزانية العادية	١٣٢-١٣٤	٦٦
دال – الحالة المالية الراهنة	١٣٥-١٣٨	٦٧
الفصل الرابع – المسائل القانونية	١٣٩-١٨٩	٦٨
ألف – موظفو الوكالة	١٣٩-١٥٠	٦٨

باء – خدمات الوكالة وأماكن عمل ١٥٩-١٨٣ ٨٢

جيم – مسائل أخرى ١٨٤-١٨٩ ٩٨

الفصل الخامس – الأردن ١٩٠-٢٠٧ ١٠٢

ألف – التعليم ١٩٠-١٩٥ ١٠٢

باء – الصحة ١٩٦-١٩٨ ١٠٣

جيم – الخدمات الغوثية والاجتماعية ١٩٩-٢٠٧ ١٠٥

الفصل السادس – لبنان ٢٠٨-٢٢٨ ١٠٧

ألف – التعليم ٢٠٨-٢١٤ ١٠٧

باء – الصحة ٢١٥-٢١٩ ١٠٨

جيم – الخدمات الغوثية والاجتماعية ٢٢٠-٢٢٨ ١١٠

الفصل السابع – الجمهورية العربية السورية ٢٢٩-٢٤٧ ١١٤

ألف – التعليم ٢٢٩-٢٣٢ ١١٤

باء – الصحة ٢٣٣-٢٣٦ ١١٤

جيم – الخدمات الغوثية والاجتماعية ٢٣٧-٢٤٧ ١١٦

الفصل الثامن – الضفة الغربية ٢٤٨-٢٦٧ ١١٩

ألف – التعليم ٢٤٨-٢٥٣ ١١٩

باء – الصحة ٢٥٤-٢٥٧ ١٢١

جيم – الخدمات الغوثية والاجتماعية ٢٥٨-٢٦٧ ١٢٣

الفصل التاسع – قطاع غزة ٢٦٨-٢٨٧ ١٢٦

ألف – التعليم ٢٦٨-٢٧٢ ١٢٦

باء – الصحة ٢٧٣-٢٧٦ ١٢٧

جيم – الخدمات الغوثية والاجتماعية ٢٧٧-٢٨٧ ١٢٩

المرفقات

المرفق الأول ١٣٢

المرفق الثاني ١٤٩

كتاب الإحالة

[٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤]

أتشرف بأن أقدم إلى الجمعية العامة تقريري السنوي عن أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، امتثالا للطلب الوارد في الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د - ٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، والفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ١٣١٥ (د - ١٣) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨.

ويرد في الفصل الأول استعراض عام للأحداث والتطورات في المنطقة، مع الإشارة إلى ميادين عمل الوكالة الخمسة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى وصف لحالة التمويل التي واجهتها الوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ويغطي الفصل الثاني التطورات العامة في برامج الوكالة في مجالات التعليم، والصحة، والخدمات الغوثية والاجتماعية، والتمويل البسيط والمشروعات الصغيرة؛ وفي أنشطة جمع الأموال ونداءات الطوارئ وأنشطة المشاريع.

ويتناول الفصل الثالث المسائل المالية، ويشمل الإيرادات والنفقات في الميزانية العادية وميزانيتي المشاريع والطوارئ؛ والأنشطة الممولة من خارج الميزانية؛ والحالة المالية الراهنة للوكالة.

ويتناول الفصل الرابع المسائل القانونية، وبخاصة المسائل المتصلة بموظفي الوكالة وخدماتها وأماكن عملها، فضلا عن القيود التي تؤثر على عمليات الوكالة.

ويعرض الفصل الخامس معلومات عن عمليات الوكالة وبرامجها الرئيسية في ميدان الأردن بينما يتناول الفصل السادس ميدان لبنان، والفصل السابع ميدان الجمهورية العربية السورية، والفصل الثامن ميدان الضفة الغربية، والفصل التاسع ميدان قطاع غزة.

ويتضمن المرفق الأول معلومات إحصائية ومالية عن اللاجئين الفلسطينيين، وبرامج الوكالة، والشؤون المالية والموظفين. ويشير المرفق الثاني إلى الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك

ووفقا للممارسة المتبعة، تم توزيع مشروع التقرير مقدما على الأعضاء العشرة في اللجنة الاستشارية، وروعيت بدقة تعليقاتهم وملاحظاتهم ذات الصلة. ونوقش مشروع التقرير مع اللجنة في اجتماع عُقد في عمان في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وترد آراء اللجنة الاستشارية في رسالة وجهها إليّ رئيسها، وقد أدرجت فيما يلي نسخة منها.

وقد اتبعت الممارسة المعمول بها، فعرضت تقريري وهو في صيغة مشروع على ممثلي حكومة إسرائيل. وعملا بمقرر الجمعية العامة ٤١٧/٤٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بأن تقيم اللجنة الاستشارية علاقة عمل مع منظمة التحرير الفلسطينية، حضر ممثل للمنظمة اجتماع اللجنة المعقود في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وتم أيضا إطلاعه على نسخة من مشروع التقرير.

(توقيع) بيتر **هانسن**
المفوض العام
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من رئيس اللجنة الاستشارية للوكالة

(توقيع) ------

رئيس اللجنة الاستشارية

الفصل الأول

عرض عام

١ - أنشئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د - ٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩. وقد استهلت الوكالة نشاطها في ١ أيار/مايو ١٩٥٠، وبدأت في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الفورية لنحو ٨٨٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في المنطقة. وعلى مر العقود الخمسة الأخيرة، توسعت الوكالة لتصبح من أكبر برامج الأمم المتحدة، حيث تستخدم نحو ٢٥ ٠٠٠، موظف منهم مدرسون، وعاملون في المجال الصحي، وأخصائيون اجتماعيون، وغيرهم من مقدمي الخدمات الأخرى. وتتولى الوكالة تشغيل نحو ٩٠٠ مرفق تقدم الخدمات التعليمية الصحية والغوثية والاجتماعية، إلى جانب برنامج للتمويل البسيط والمشروعات الصغيرة لصالح عدد متزايد من السكان اللاجئين الذين أصبح عددهم الآن أكثر من أربعة ملايين لاجئ. وتقدم الأونروا خدماتها في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. ويعيش نحو ثلث اللاجئين في مخيمات تديرها السلطات الحكومية في المناطق التي توجد فيها. كما يوجد عدد من منشآت الوكالة في المخيمات ويقدم معظم خدمات الوكالة مباشرة إلى المستفيدين منها. وبينما تمول خدمات الوكالة من ميزانيتها، يساهم اللاجئون حيثما يكون ذلك ملائما وممكنا، في تكلفة الخدمات من خلال المشاركة في الدفع، ومشاريع العون الذاتي، ورسوم الاشتراك والتبرعات المالية.

٢ - والخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين، والتي تشكل استثمارا أساسيا في مواردهم البشرية، تشمل الفئات الواسعة التالية: التعليم الابتدائي والإعدادي؛ والتدريب المهني والتقني؛ والرعاية الصحية الأولية الشاملة، بما في ذلك مكافحة الأمراض وصحة الأسرة؛ والمساعدة في تلقي العلاج بالمستشفيات؛ وخدمات الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين؛ والمساعدة الغوثية للأسر المعوزة؛ والخدمات الاجتماعية للنساء والشباب والمعوقين. ووضعت الوكالة برنامجا ينمو نموا سريعا للتمويل بمبالغ صغيرة وللمشاريع الصغرى، يساعد اللاجئين على تنمية مهارات المقاولة، وتنمية القدرة على توليد الدخل، والاعتماد على الذات. وبالإضافة إلى برنامجها العادي، تضطلع الوكالة بمجموعة من مشاريع البنية التحتية الرامية إلى تحسين ظروف معيشة اللاجئين. ونتيجة للأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، نفذت الأونروا برنامجا شاملا من أنشطة الطوارئ للاجئين الفلسطينيين يشمل توفير العون الغذائي، والمساعدة النقدية، وتوليد فرص العمل أثناء الطوارئ، وإصلاح المآوي وإعادة بنائها، والتعليم التعويضي، وتوفير الخدمات الصحية الطارئة، بما في ذلك تقديم المشورة في حالات الصدمة والدعم النفساني.

٣ - وتكاد عمليات الأونروا أن تمول تمويلا كاملا بالتبرعات من الدول الأعضاء ومن كيانات أخرى. أما القيود التي يمثلها تعذر التنبؤ بالتمويل في المدى المتوسط فيخفف من حدتها إلى حد ما استعداد بعض المانحين الرئيسيين للوكالة لتقديم أموال غير مخصصة إلى الميزانية العادية للأونروا. أما أكبر ١٠ مانحين للوكالة الذين يقدمون لها معا أكثر من ٨٠ في المائة من إيراداتها النقدية الحالية فهم بالترتيب التنازلي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤: الولايات المتحدة الأمريكية، والمفوضية الأوروبية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والسويد، والنرويج، وهولندا، وإيطاليا، والدانمرك، وكندا، وألمانيا.

٤ - واتسمت الفترة التي يغطيها هذا التقرير باستمرار حالة الصراع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتسلم الأونروا تسليما كاملا بحق حكومة إسرائيل وواجبها في حماية مواطنيها. وهذا لا يمس بأي شكل من الأشكال التزامات إسرائيل القائمة بموجب القانون الإنساني الدولي الذي يحظر فيما يحظره الردود العسكرية غير المتناسبة مع ما يرد عليه، وقتل المدنيين الأبرياء وأطفالهم، والعقوبة الجماعية. وشهدت الفترة قيد الاستعراض زيادة حادة في ما يقوم به جيش الدفاع الإسرائيلي من عمليات اغتيال خارج إطار القانون، بما في ذلك اغتيال زعماء لمجموعات مناضلة. وظلت العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي تحدث خسائر جسيمة في الأرواح وتنزل أضرارا واسعة النطاق ودمارا بالممتلكات والبنى التحتية الفلسطينية. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، انخفض عدد العمليات الانتحارية انخفاضا كبيرا، وفي الوقت ذاته استمرت الهجمات بالصواريخ والهاون انطلاقا من قطاع غزة ضد أهداف في داخل إسرائيل، وضد مستوطنات ومواقع لجيش الدفاع الإسرائيلي داخل قطاع غزة.

٥ - أما عمليات التوغل العسكرية في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة فقد كانت واسعة النطاق للغاية في أثناء الفترة المستعرضة واتسمت بزيادة إضافية مثيرة في تدمير المآوي والمنازل. ودمر ما لا يقل عن ٩٠١ مأوى للاجئين ولحقت أضرار بـ ٤١٠ ١ مأوى في قطاع غزة وحده.

٦ - أما الركود الاقتصادي الشديد الذي يشهده الاقتصاد الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ فاستمر دون هوادة في أثناء الفترة المستعرضة. ووفقا للبنك الدولي، انخفضت نسبة البطالة انخفاضا ضئيلا لكنها ظلت تتجاوز ٢٥ في المائة حتى باستثناء العمل الأسري بدون أجر ورغم حدوث زيادة ملحوظة في ''الاستخدام الذاتي''، إذ يميل هذان النوعان من العمل إلى إخفاء ما لا يشجع على طلب العمل. بل إن المحظوظين بحصولهم على عمل انخفضت أجورهم الحقيقية بنسبة إضافية بلغت ٢,٦ في المائة. وأما استئناف تحويل الإيرادات الضريبية

من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية ودفع المتأخرات منها فقد شكلا جرعة وحيدة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك، ظل الدخل الفلسطيني للفرد الواحد دون ما كان عليه قبل الانتفاضة بنسبة تقرب من ٣٥ في المائة. ونتيجة لذلك، ظل ما يزيد على نصف السكان الفلسطينيين يعيشون دون خط الفقر.

٧ - وفي أثناء الفترة المستعرضة، احتجزت السلطات الإسرائيلية ٣٤ موظفا من موظفي الأونروا، ومنعت الوكالة بصورة منتظمة من الوصول إلى موظفيها المحتجزين. وعلى الرغم مما قدمته وزارة الخارجية من تطمينات، لم تقم بعد بمتابعة أي من طلبات الوكالة الحصول على معلومات ووثائق رسمية بشأن التهم الموجهة لموظفيها المحتجزين أو بشأن وضع الإجراءات القانونية الجارية أو الإدانات الصادرة أو دعاوى الاستئناف المرفوعة.

٨ - والوكالة مدينة لموظفيها وتقدر تفانيهم وولاءهم في هذه الظروف الصعبة، التي كثيرا ما تكون خطرة. وتلاحظ الوكالة بأسف أن الموظفين المحليين للأونروا البالغ عددهم ١٢ ٠٠٠ في الأرض الفلسطينية المحتلة هم الموظفون الوحيدون في الأمم المتحدة العاملون في المنطقة الذين لا يحصلون على بدل الخطر رغم غرابة ذلك، إذ يمكن القول إنهم أكثر الموظفين تعرضا للخطر المباشر. ولا تزال الجهود الرامية إلى حل هذا الوضع الشاذ مع مقر الأمم المتحدة جارية، إلا أنها للأسف لم تحقق أي نتيجة هامة حتى نهاية الفترة المستعرضة.

٩ - وظلت البيئة التي كان على الوكالة أن تنفذ فيها عملياتها في الأرض الفلسطينية المحتلة تؤثر سلبا على قدرتها على تقديم الخدمات. وقدر البنك الدولي الأضرار المادية الناجمة عن الصراع بمبلغ يقارب ٩٣٠ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. ومن بين المباني التي لحقت بها أضرار والمعدات التي دُمرت منشآت للأونروا، مثل المدارس، ومراكز التدريب، ومرافق الرعاية الصحية. وحالت إجراءات الإغلاق والتأخير عند نقاط التفتيش دون سير عمل المدارس بصورة عادية لأن أعدادا كبيرة من المدرسين والتلاميذ لم يتمكنوا من الوصول إلى مدارسهم أو العودة إلى بيوتهم. كذلك لم يكن بمقدور العاملين في المكاتب والأطباء والممرضين والممرضات الوصول إلى أماكن عملهم، بما فيها المراكز الصحية والعيادات، ولم يكن بمقدور الشاحنات التي تنقل الإمدادات الإنسانية الوصول إلى وجهتها المقصودة في الوقت اللازم، وأُخرت سيارات الإسعاف أو مُنعت من نقل المرضى المحتاجين إلى العلاج العاجل، واستولت القوات الإسرائيلية على مبان في مدارس الأونروا واستخدمتها كقواعد ومراكز للاحتجاز. وأطلق الجنود الإسرائيليون النار على مركبات الوكالة، وأصابوا موظفين بجروح أو ضربوهم أو عاملوهم بصورة مهينة. وفي جميع هذه الحوادث، احتجت الوكالة لدى وزارة الخارجية الإسرائيلية أو جيش الدفاع الإسرائيلي أو أبلغتهما بما حدث. وذكّرت

تلك السلطات بالتزاماتها القائمة بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ واتفاق كومي – مايكلمور الثنائي المبرم بين الوكالة وحكومة إسرائيل في عام ١٩٦٧، فضلا عن القواعد الدولية المتعلقة بمسألة وصول المساعدة الإنسانية (انظر الفصل الرابع). وفي حالات قليلة أيضا دخل مقاتلون فلسطينيون إلى أماكن تابعة للوكالة. واتخذت الوكالة خطوات فورية لإخراجهم من تلك المنشآت، واحتجت على ذلك لدى السلطة الفلسطينية، التي استجابت استجابة فورية ومناسبة. وفي إحدى الحوادث، سيطر مقاتلون على سيارة إسعاف للوكالة وهددوا سائقها وأجبروه على نقل مسلح جريح وثلاثة من رفاقه المسلحين إلى مستشفى. وقد أدانت الوكالة هذا الحادث إدانة شديدة، ودعت علنا جميع الأطراف إلى احترام سلامة خدمات الإسعاف التي توفرها وحياد ونزاهة موظفيها.

١٠ - وفي الضفة الغربية، تركت العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الإسرائيلية، والتي شملت فرض حظر التجول والإغلاق وإقامة مناطق عسكرية مغلقة، أثرا سلبيا على قدرة الوكالة على أداء مهامها الإنسانية دعما للاجئين الفلسطينيين. فكثيرا ما كانت توقف حركة السلع الإنسانية أو تؤخر تلك الحركة أو تجعلها بالغة الصعوبة، ولا سيما في أشد الأماكن حاجة إلى الإمدادات من الأغذية والأدوية وغيرها من الإمدادات. وفي عدد من الحالات، تعرضت مركبات الأونروا وموظفوها لمواقف شكلت خطرا على حياتهم عند تعرضهم لنيران القوات الإسرائيلية.

١١ - وفي قطاع غزة، فُرض الإغلاق الخارجي على المنطقة وقسم الإغلاق الداخلي القطاع تقسيما فعليا إلى جزئين أو ثلاثة أجزاء لفترات طويلة من الزمن فأدى شكلا الإغلاق إلى تعطيل شديد في تسليم الإمدادات الإنسانية من الأونروا إلى مراكز التوزيع والمنشآت الأخرى. وفي الوقت نفسه، لم يتمكن موظفو الوكالة العاملون في المقر وفي المكتب الميداني في مدينة غزة من الوصول إلى أماكن عملهم من المدن ومخيمات اللاجئين الواقعة في وسط وجنوب القطاع. وواصلت السلطات الإسرائيلية عرقلة تنقل الموظفين الدوليين في الأونروا في دخول قطاع غزة وفي الخروج منه. ولم تسفر الجهود المكثفة التي بذلت لدى جميع الأطراف عن نتائج ذات شأن في معالجة هذه العراقيل الجديدة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. أما تعذر معرفة ما يحتمل أن يحدث عند معبر إيريز وتزايد الخطر الناشئ عن العمليات العسكرية الإسرائيلية الرئيسية بجوار ذلك المعبر فقد أديا في نهاية المطاف إلى إعلان المرحلة الأمنية الرابعة في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وذلك بعد مرور شهر على انتهاء الفترة التي يشملها هذا التقرير. واضطرت الوكالة لنقل بعض موظفيها الدوليين إلى القدس وعمان في محاولة لتمكينهم من مواصلة العمل بما أمكن من فعالية وكفاءة في الظروف المتدهورة.

١٢ - ووفقا لما جاء في تقارير سبق للمفوض العام أن قدمها إلى الجمعية، أنشأت الأونروا برنامجا واسعا للمساعدة الطارئة من أجل اللاجئين الذين تأثروا بالصراع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان النشاط الأكبر للوكالة تقديم المعونة الغذائية لأكثر من ١,٣ مليون لاجئ. وأدى برنامج الأونروا للعمالة في الحالات الطارئة إلى إيجاد ٢٨٧ ٨٢٣ ١ يوم عمل في الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وبسبب النقص في التمويل، اضطرت الأونروا إلى تقليص مخصصاتها للتعليم التعويضي لتلاميذها، وللمشورة النفسانية التي توفر للأطفال والكبار.

١٣ - ووفرت الوكالة المأوى المؤقت والمساعدة الطارئة للاجئين عندما دمرت مآويهم. وأطلقت عدة مشاريع لإعادة الإسكان لتمكين اللاجئين من الحصول على مساكن جديدة تستوفي المعايير الدنيا للكرامة الإنسانية. وفي الضفة الغربية، قرب تنفيذ مشروع إعمار مخيم جنين من الانتهاء. وفي هذه الأثناء، شهدت وتيرة تدمير المآوي في قطاع غزة زيادة كبيرة، استلزمت توسيع نطاق البرامج الرئيسية للإعمار وإعادة الإسكان هناك. وتمكنت الوكالة من توفير ٢٥٦ وحدة سكنية جديدة وإصلاح ٥٤٧ مأوى للاجئين، لكنها لم تتمكن من مجاراة الوتيرة السريعة لتدمير المآوي، لا سيما في رفح.

١٤ - وتيسيرا للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في إطار برنامجها للمساعدة الطارئة، وُسِّع نطاق برنامج موظفي دعم العمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أدى هذا البرنامج دورا حيويا في تيسير إيصال السلع الإنسانية، ومرور موظفي الوكالة مرورا آمنا في نقاط التفتيش، كما أدى بوجه أعم إلى تعزيز التنفيذ السليم لبرامج الوكالة وفقا لمعايير الأمم المتحدة.

١٥ - وقد أصدرت الوكالة في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أولى النداءات التي تناشد فيها المجتمع الدولي تقديم المساعدة من أجل تمويل برامج المساعدة الطارئة التي تنفذها الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت نداءات للنصف الثاني من عام ٢٠٠٣ (١٠٢,٨ مليون دولار) ولعام ٢٠٠٤ (١٩٣,٦ مليون دولار).

١٦ - وقد تضاءلت تدريجيا استجابة المجتمع الدولي لهذه النداءات بدخول الأزمة عامها الرابع وبتحول اهتمام المانحين إلى أزمات عالمية أخرى. وفي عام ٢٠٠٣، غطت التبرعات ٤٧ في المائة من الحاجات الموثقة في نداءات الوكالة، وفي عام ٢٠٠٤ بلغت هذه النسبة ٣٢ في المائة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وينبغي التشديد على أن استمرار الدعم لنداء الأونروا الطارئ أمر حيوي لبقاء اللاجئين الفلسطينيين على قيد الحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويشكل تطورا جديدا مثيرا لقلق الوكالة تزايد تردد المانحين في تمويل بناء بيوت

جديدة للاجئين الذين دمر جيش الدفاع الإسرائيلي مآويهم، لأن هذه المساهمات في ذلك التمويل قد تجعل المانحين يظهرون في مظهر المتواطئين في انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها دولة الاحتلال. وإذ تقر الأونروا بأن أفعال التدمير واسع النطاق التي ترتكب ضد الضحايا المدنيين قد تعتبر مخالفة تماما للقانون الإنساني الدولي، ترى أن من السخرية البالغة الأخذ بهذا الموقف المبدئي على نحو يضر إضرارا يقتصر على اللاجئين وغيرهم من الضحايا المدنيين.

١٧ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بادرت حكومة إسرائيل إلى وضع خطة لفك الارتباط بقطاع غزة. وأعربت الأونروا عن الأمل في إمكانية أن يؤدي تنفيذ الخطة المدعومة من المجموعة الرباعية إلى إنهاء الاحتلال في قطاع غزة، والتخفيف من شدة نظام الإغلاق، ووصول السلع الفلسطينية إلى أسواق العالم الخارجي دون عوائق. وهذه التطورات يمكنها بمرور الوقت أن تخفف كثيرا من المحنة الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين وقد تمكن الوكالة من تقليص عملياتها الطارئة تقليصا تدريجيا ومن التركيز تركيزا تاما على تنفيذ برنامج عملياتها الرئيسي. غير أن الوكالة لم تستبعد إمكانية أن يُبقي فك الارتباط على معظم القيود المفروضة على حرية حركة الأشخاص والسلع، الأمر الذي يزيد تفاقم الحالة الاقتصادية الرهيبة ومشاعر اليأس في أوساط السكان عموما. ولا شك في أن الوكالة مدعوة في هذه الحالة إلى زيادة جهودها الرامية إلى التخفيف من معاناة اللاجئين، كما لا شك في أنها بحاجة إلى زيادات ضخمة في التبرعات الخارجة عن الميزانية لذلك الغرض. وظلت الخطة غير منفذة بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، واستمرت عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي في قطاع غزة بلا هوادة. أما تدهور الحالة الأمنية في قطاع غزة، فيثير قلق الوكالة التي تحتاج إلى درجة دنيا أساسية من القانون والنظام، وإلى استمرار قبول السكان المحليين كي تنفذ عملياتها بفعالية.

١٨ - وفي أثناء الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، استمرت حكومة إسرائيل أيضا في بناء ''جدار/سياج'' في داخل الضفة الغربية رغم دعوات المجتمع الدولي لعدم بنائه وذلك من خلال اعتماد قرارات الجمعية العامة (وفتوى محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في شأن مشروعية الجدار/السياج). لقد أدى الجدار/السياج منذ الآن إلى زيادة إفقار وعزل الأسر اللاجئة التي تعيش في جواره، لا سيما تلك التي تعيش بينه وبين حدود ١٩٦٧، وأوجد عقبات جديدة في سبيل وصول خدمات الأونروا إليها. وقد أصدرت المحكمة العليا في إسرائيل تعليمات إلى حكومة إسرائيل ببذل مزيد من الجهود للتخفيف من الآثار السلبية التي يلحقها الجدار/السياج بحياة السكان الفلسطينيين، ولكن الأونروا لا تزال تشعر بالقلق من أن يشكل الجدار/السياج القائم ومواصلة تمديده عقبة جديدة وهائلة في سبيل وصول خدمات الأونروا إلى السكان المتأثرين بهما. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أثر

الجدار/السياج فعلا تأثيرا خطيرا في سير أعمال مستشفى الوكالة في قلقيلية إذ عزلت هذه المدينة وطوقت بالكامل، فواجه المرضى صعوبات هائلة في الوصول إليه.

١٩ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت الأونروا تنفيذ برنامجها العادي، فقدمت الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والقروض بمبالغ صغيرة إلى اللاجئين الفلسطينيين في ميادين عملياتها الخمسة. وواصلت الوكالة أيضا بنشاط عملياتها للإصلاح الإداري الداخلي، بغية تعزيز كفاءة الوكالة وفعاليتها عموما. وإضافة إلى ذلك، أعدت خطة متوسطة الأجل جديدة. وأخيرا نظمت عقد المؤتمر الرئيسي الأول منذ إنشائها للحفز على إقامة الشراكات وتعزيز علاقات الوكالة بالجهات صاحبة المصلحة فيها.

٢٠ - ويشكل برنامج التعليم أكبر نشاط تقوم به الأونروا: فهي تدير حاليا ٦٥٠ مدرسة تقدم التعليم الأساسي والإعدادي لنحو ٤٩٠ ٠٠٠ تلميذ (تشكل الإناث ٥٠,١ في المائة منهم) فضلا عن خمس مدارس ثانوية في لبنان، وثمانية مراكز للتدريب المهني، وثلاث كليات لتدريب المعلمين. وقد أفاد هذا البرنامج منذ إنشائه من تعاونه الوثيق مع اليونسكو، التي تمول وظائف كبيرة حيوية في الوكالة وتزودها بمساعدة تقنية مستمرة وتوجيه عام. وتتبع مدارس الوكالة المناهج الدراسية الوطنية للبلدان المضيفة في كل ميدان من ميادين عملياتها الخمسة. وذلك يقتضي قيام الوكالة بتنفيذ جميع التحسينات والتطويرات التي تدخلها سلطات البلد المضيف على المناهج الدراسية. وظلت الأونروا تجاهد، بسبب وضعها المالي غير المستقر، لمجاراة هذه التطورات التي تشمل إضافة سنة عاشرة إلى التعليم الأساسي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإدخال تعليم اللغة الانكليزية في المدارس الابتدائية في الأردن، وعلم الحاسوب في المدارس الإعدادية الأردنية والسورية. وقد أوقفت الوكالة برنامج المنح الدراسية الجامعية بسبب القيود المالية، وهو قرار سوف يؤثر بعد حين على قدرة الوكالة على اجتذاب موظفين طبيين مدربين لمراكزها الصحية. وأعاقت القيود المالية أيضا تحديث المناهج الدراسية والبنية الأساسية لمراكز التدريب المهني في الوكالة مما يعرض للخطر فعالية هذه الطائفة من مراكز الخبرة الرفيعة. وعلى الرغم من التحديات المالية التي تواجهها الأونروا، تواصل إدارة التعليم فيها إصلاح وتحسين العمليات الداخلية، وكذلك تنفيذ مشاريع محددة مثل مبادرة تكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسوب. ونجحت عملية توزيع مواد تكميلية على نطاق الوكالة تدعو إلى التسامح وفض المنازعات بالوسائل السلمية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأونروا إنشاء المدارس الثانوية في لبنان نتيجة لاستمرار القيود التي تحول دون وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى نظام التعليم العام اللبناني. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أعاقت الأزمة الجارية عمليات التعليم إعاقة شديدة. وأسفرت الإجراءات العسكرية الإسرائيلية بصورة مأساوية عن مقتل ٢٩ تلميذا وجرح

١٤٧ تلميذا في الفترة المشمولة بالتقرير. وارتفع عدد أيام عمل المدرسين الضائعة إلى نحو ٣٤٣ ٥٩، كما شهدت الفترة التي يشملها هذا التقرير انخفاض العلامات في امتحانات مدارس الوكالة نتيجة للصراع.

٢١ - وتتولى منظمة الصحة العالمية الإشراف التقني على برنامج الصحة في الأونروا، وتقدم أيضا خدمات كبار موظفي الإدارة والخبراء الاستشاريين العاملين بعقود قصيرة الأجل، وتقدم المطبوعات والمنشورات التقنية. وينصب تركيز الوكالة حاليا على الحفاظ على مستويات كافية من الاستثمار في الرعاية الصحية الأولية (مع التشديد بخاصة على صحة الأمهات والأطفال والوقاية من الأمراض ومكافحتها)، وتعزيز عملية بناء القدرة المؤسسية وتنمية مواردها البشرية. وقد أدت الإصلاحات الإدارية المنفذة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إلى الأخذ بنظم جديدة تتعلق بالمعلومات الصحية وإدارة المستشفيات وإدارة إمدادات الدواء. وسبب الوضع السائد في الأرض الفلسطينية المحتلة تدهورا كبيرا في صحة اللاجئين: إذ تبين دراسات عديدة تزايد انتشار سوء التغذية الحاد والمزمن، وفقر الدم الناجم عن نقص الحديد، وانخفاض وزن المواليد. وما فتئت المراكز الصحية للأونروا تواجه عبء عمل ثقيل بدرجة غير عادية، حيث يقرب متوسط عدد الاستشارات الطبية من ١٠٠ استشارة تقريبا للطبيب الواحد في اليوم. وتحذر الدراسات أيضا من حدوث انهيار في الخدمات الوقائية للمرأة والطفل جراء الإغلاق ومنع التجول، مما يؤدي إلى انخفاض في عدد الرضع الذين يستكملون التحصين في الموعد المقرر. وتكبدت الوكالة نفقات إضافية عقب انهيار ترتيبات اقتسام الكلفة في الضفة الغربية فيما يتعلق بالرعاية الثانوية، وذلك بسبب الفقر العميم الذي يعانيه السكان اللاجئون. وفي لبنان، عززت الأونروا تعاونها مع مرافق جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في البلد، مما يسّر توفير رعاية صحية ثانوية فعالة من حيث الكلفة إلى اللاجئين غير القادرين على تحمل الكلفة العالية للمستشفيات الخاصة. وواصلت الوكالة أيضا تقديم خدماتها في مجال الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين في سائر أنحاء مناطق عملياتها، فأدخلت و/أو حسّنت الصرف الصحي، وتصريف مياه العواصف، وتوفير مياه الشرب المأمونة، وجمع الفضلات. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمر تنفيذ مشاريع رئيسية في الجمهورية العربية السورية ولبنان، تتعلق بتشييد شبكات المياه والصرف الصحي في عدد من مخيمات اللاجئين.

٢٢ - ويتصدى برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية في الأونروا لاحتياجات أضعف الفئات بين السكان اللاجئين، ويسعى إلى تخفيف حدة الفقر. ويتبع نهجا يقوم على المشاركة، وذلك بتعزيزه منظمات المجتمع المحلي والتي تركز تركيزا خاصا على النساء والأطفال والشباب، فضلا عن اللاجئين المعوقين جسديا/عقليا. ويتزايد الطلب على برنامج

العسر الشديد في الوكالة بسبب صعوبة الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في الأردن، واستمرار القيود المفروضة على عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتدل الاتجاهات الحالية في البرنامج دلالة واضحة على تأنيث الفقر في أوساط اللاجئين، نظرا لتزايد عدد الأسر المعيشية الضعيفة التي ترأسها الإناث. واستمر إصلاح المآوي بقدر ما يرد من تمويل خارج عن الميزانية، لأن الحالة الراهنة في الصندوق العام لا تتيح تمويل هذه الأنشطة من الميزانية العادية للوكالة. وفي الفترة التي يغطيها التقرير، أدى التمويل من الحكومات وتوفير الأرض من قِبل السلطة المضيفة إلى تمكين الوكالة من تنفيذ مشاريع إعادة الإسكان في غزة، في أعقاب التدمير واسع النطاق لمآوي اللاجئين.

٢٣ – وأحرز تقدم ذو شأن أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ مشروع سجلات اللاجئين الفلسطينيين، وجعل ذلك ممكنا تمويل عن خارج الميزانية. وسيكفل هذا المشروع تحقيق تحسن كبير في نوعية بيانات تسجيل اللاجئين، فضلا عن الحفظ المأمون بالوسائل الإلكترونية لأرشيف الوكالة الذي يضم ١٦ مليون ملف أسري. وكانت الأونروا تُراجع أيضا بعض إجراءاتها ومعاييرها للتسجيل، وذلك بغية التمكين من تسجيل أولاد اللاجئات المتزوجات من غير اللاجئين.

٢٤ – وبالإضافة إلى خدماتها التقليدية، واصلت الوكالة تشجيع أنشطة مدرة للدخل على مستويين. المستوى الأول لأنشطة في السياق العام لبرنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية في الوكالة، والمستوى الثاني لبرنامج للتمويل بمبالغ صغيرة وللمشاريع الصغرى يكون برنامجا تجاريا موجها للسوق وقادرا على الاعتماد على موارده الذاتية. وقد وسع البرنامج الثاني نطاق عملياته في الأردن والجمهورية العربية السورية. وفي الفترة التي يغطيها التقرير، قدم البرنامج ٧٤٠ ١٥ قرضا تبلغ قيمتها ١٢,٣٤ مليون دولار في المنطقة. وتلقت المقاولات ٣١ في المائة من تلك القروض. وهذا البرنامج الحائز لجائزة تعرض لضغوط شديدة نتيجة للتراجع الحاد في الأوضاع الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ورغم استمرار هذا التدهور الاقتصادي تمكن البرنامج من العودة إلى حالة الاكتفاء الذاتي المالي. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ حجم ما أنفقه البرنامج ضعف ما كان عليه قبلها.

٢٥ – واصلت الوكالة تنفيذ عمليتها للإصلاح الداخلي طويل الأجل. وقد واصلت الأونروا منذ إنشائها التكيف مع البيئة السياسية المتغيرة بسرعة في المنطقة وعنيت في الوقت ذاته بالحاجات المتطورة للاجئين الفلسطينيين. وتركز عملية الإصلاح على تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة موارد الوكالة، والعناية ببيئة إدارية مفتوحة، وتعزيز القدرات في مجال

التخطيط الاستراتيجي، وتوسيع وتحسين علاقات الوكالة بالبلدان المانحة والبلدان المضيفة ووكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - وبتمويل من خارج الميزانية شاركت الأونروا في استضافة مؤتمرها الدولي الرئيسي الأول منذ إنشائها وذلك بغية تعزيز شراكاتها مع الجهات صاحبة المصلحة. وقد حدد المؤتمر الذي عقد في جنيف في يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مجالات عديدة يمكن فيها تعزيز الجوانب الجوهرية وجوانب القوة في الشراكة الثلاثية بين المانحين والبلدان المضيفة والوكالة أن يؤدي إلى تحسينات في مد استجابة وفعالية وكفاءة عمليات الوكالة في تقديم الخدمات للاجئين. وقد أصاب المشاركون في المؤتمر بتشديدهم على أهمية المتابعة المناسبة، كما أنشئت عمليات تضمن اتخاذ إجراءات بشأن نتائج المؤتمر وتضمن انعكاس تلك النتائج في تفاعل الوكالة اللاحق مع الجهات صاحبة المصلحة.

٢٧ - أما الإصلاحات في مجالي الإدارة والموارد البشرية في داخل الوكالة فقد شملت إحراز تقدم في تقصير الإجراءات الشاملة في مجال التعيين، كما شملت في الحالة الحرجة الراهنة في المنطقة في استخدام العقود القصيرة الأجل للتعجيل في التعيين وتقليل التكاليف الإدارية وتكاليف الموظفين. وفي الفترة التي يغطيها التقرير، واجهت الوكالة تحديات إضافية في كثير من عملياتها في مجال التوظيف نتيجة للقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية تنقل الموظفين، والتأخير الزائد عن الحد في منح التأشيرات للموظفين الدوليين، والقيود المفروضة على طالبي التوظيف لدى الأونروا الذين يريدون زيارتها لأغراض المقابلات. أما تبسيط علاوات موظفي المنطقة فقد قلل مما يلزم لتجهيزها من وقت ومن تكاليف. وعلى الرغم من النقص المستمر في تمويل الميزانية العادية للوكالة، فإنها حاولت أن تلغي اعتبارا من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ النظام الإداري لموظفي المنطقة لعام ١٩٩٩، وذلك كإجراء تقشفي أدى إلى إضعاف قدرة الوكالة على المنافسة فيما يتعلق بتعيين الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم.

٢٨ - وواصلت إدارة الشؤون المالية في الأونروا عملية إصلاح نظمها بإكمال تنفيذ جميع نماذج نظام الإدارة المالية الجديد لديها. وفي عملية إعداد الميزانية البرنامجية ظلت الوكالة تعتمد نهج الميزنة القائم على النتائج، وهو نهج يربط بين الموارد المطلوبة والنتائج المتوقعة. وأما مؤشرات الأداء الرئيسية التي أخذ بها في سنوات سابقة فقد باتت الآن تمكن الإدارات من رصد برامجها رصدا أوثق من ذي قبل ومن الاضطلاع بعمليات استعراض دورية لأهداف الميزانية وانعكاس هذه الأهداف في الأنشطة البرنامجية.

٢٩ - اعتمدت إدارة مراجعة الحسابات والتفتيش في الأونروا سياسة جديدة لمعالجة المزاعم والشكاوى. وأطلقت هذه الإدارة أيضا مبادرة للتوعية بالغش لجعل الموظفين على وعي

بقضايا الغش والفساد. واضطلعت الإدارة بمهام متنوعة لتعزيز منع الغش واكتشافه ولإنشاء خطوط اتصال للتنبيه إلى الغش وذلك للتمكين من إحالة حالات الغش الفردية.

٣٠ - ركزت وحدة تحليل السياسات على تحليلات تتجاوب مع تطور الحالة من حيث تأثيرها على اللاجئين وعلى عمليات الوكالة. وتتابع الوحدة بنشاط جمع البيانات وإنشاءها، والتخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل، ووضع التقارير التحليلية وإجراء التقييمات الدورية للحالة.

٣١ - وقد واصلت الوكالة تعزيز قدرتها في مجال الاتصالات والمعلومات بفضل التبرعات من خارج الميزانية. وقد أدت استراتيجيتها للاتصالات إلى زيادة كبيرة في تغطية وسائط الإعلام لأنشطة الوكالة، كما تعززت قدرتها على إنتاج المواد السمعية - البصرية. وواصلت الأونروا تحسين موقعها على الشبكة كما وسعت كثيرا موقعها باللغة العربية.

٣٢ - وظلت الوكالة تعتمد اعتمادا كبيرا على التبرعات في تمويل عمليات برامجها العادية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت إيرادات الوكالة من تبرعات المانحين من ٢٧٥,٧٩ مليون دولار إلى ٣٠٥,٠٥ دولار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أقرت الجمعية العامة الميزانية العادية المقدمة من الوكالة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وقدرها ٧١١,٩ مليون دولار. أما التبرعات التي أعلنتها الجهات المانحة للميزانية لعام ٢٠٠٤ فقد بلغت ٣٠١,٤ مليون دولار بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، مما ترك فجوة في التمويل قدرها ٢٨,٩ مليون دولار، وهي الفجوة التي يؤمل في أن ترد تبرعات لتغطيتها في الأشهر المتبقية من السنة.

٣٣ - وحتى في حال ورود تبرعات تعادل الميزانية التي أقرت للوكالة، فإن هذه التبرعات لا تغطي إلا الحد الأدنى من النفقات المتعلقة بحاجات اللاجئين. ففي مجال التعليم مثلا حيث يوجد أكبر برامج الوكالة، يعمل ٧٧ في المائة من المدارس بنظام الفترتين بسبب نقص المباني المدرسية. ولا يزال متوسط عدد التلاميذ في الفصل الواحد ما متوسطه ٤١ تلميذا، ويرتفع هذا العدد في بعض ميادين عمل الوكالة ليزيد على ٤٥ تلميذا في الفصل. أما بالنسبة إلى المستقبل القريب، فسوف تضطر الوكالة إلى التخطيط على أساس العمل بنظام الفترتين في مدارسها، وهذا أمر يؤثر سلبا في نوعية التعليم لأنه يقلل وقت التدريس، ويلغي الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية، ويرفع في الوقت نفسه تكاليف الصيانة. أما مرتبات المدرسين فقد بلغت مستويات تواجه الوكالة عندها صعوبات في تعيين واستبقاء المدرسين المؤهلين. والحالة في الميدان الصحي شبيهة بالحالة في مجال التعليم، فتزايد الضغوط محسوس إذ يضطر العاملون الصحيون إلى رعاية أعداد من المرضى تزيد على الحد. وأما تزايد أعداد السكان

اللاجئين فيعني أيضا تزايد أعداد حالات العسر الشديد التي تتطلب الإغاثة. واضطر موظفو الخدمات الغوثية والاجتماعية في الوكالة للتعامل مع ٦١ ٢٩٦ أسرة تعيش في حالة العسر الشديد في الفترة المشمولة بالتقرير، مقابل ٥٨ ٧٣٣ أسرة في العام السابق. وزادت هذه الضغوط كثيرا نتيجة لظروف الصراع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣٤ - وقد أثر النقص المزمن في تمويل البرامج العادية للوكالة تأثيرا سلبيا على الموارد البشرية للوكالة وهياكلها الأساسية، مما أثر على الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين. وهذه الحالة المالية تتطلب اتخاذ خطوات متسقة من جانب البلدان المانحة لزيادة تبرعاتها للوكالة زيادة تجاري الزيادة في عدد اللاجئين، وتزيل أوجه العجز البنوية في ميزانية الوكالة، وتعيد إقامة أساس سليم لاستمرارها ماليا في المستقبل. ولكي يتسنى تزويد اللاجئين بخدمات كافية لا بد من الحفاظ على قدرة الوكالة المعترف بها على إحداث التنمية البشرية والتعامل مع حالات الطوارئ الإنسانية ومن مواصلة تعزيز تلك القدرة. ولهذه الغاية أعدت الأونروا خطة متوسطة الأجل لوضع وصف شامل ومفصل لجميع المتطلبات المتوقعة للبرنامج في السنوات القادمة. وقد قُدم مشروع تلك الخطة إلى جميع الجهات صاحبة المصلحة ولا بد من أن يؤدي المزيد من مناقشتها إلى اعتمادها قبل نهاية عام ٢٠٠٤. وسوف يتطلب تنفيذ الخطة موارد إضافية ضخمة، كما يُعتبر هذا التنفيذ ضروريا لاسترداد نوعية خدمات الوكالة في المستقبل والمحافظة عليها وتعزيزها.

٣٥ - لقد استمرت عمليات الوكالة على مدى العقود الخمسة الماضية بفضل المساعدة السخية المقدمة لا من البلدان المانحة الرئيسية فحسب بل أيضا من البلدان المضيفة للوكالة. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الوكالة تتلقى دعما قويا لقيامها بعملياتها من حكومات الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وكذلك من السلطة الفلسطينية. وترد في الفصول من الخامس إلى التاسع من هذا التقرير معلومات مفصلة عن الكيفية التي تنفذ بها الوكالة ولايتها في ميادين عملياتها الخمسة.

٣٦ - وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، تضررت الأوضاع المعيشية للاجئين بشكل حاد بسبب العنف وما تقوم به إسرائيل من عمليات الإغلاق وتدمير الممتلكات المؤسسية والتدابير الأخرى المتخذة ضد السلطة الفلسطينية والسكان. وقد وصفت آثار هذه التدابير وما قامت به الوكالة لمواجهتها في الفقرات السابقة ويرد وصف مفصل لها في الفصل الرابع. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير في حل المسألة المعلقة المتصلة برد ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها الوكالة إلى السلطة الفلسطينية. وبلغ ما خصصته الوكالة للأرض

الفلسطينية المحتلة في ميزانيتها العادية ١٥٦,٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ مقابل ١٥٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٣.

٣٧ - ويقيم أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. وتتمتع أغلبية هؤلاء بالمواطنة الأردنية الكاملة وباستطاعتها العمل في مكاتب الحكومة وفي جميع قطاعات الاقتصاد المحلي، والوصول إلى المؤسسات الحكومية والحصول على المساعدة الإنمائية وغيرها من أشكال المساعدة. وقد أبلغت حكومة الأردن عن إنفاق مبلغ قدره ٥٣٩ ٧٠٤ ٤٣٩ دولار على اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين في الفترة المشمولة بالتقرير. ويشمل هذا المبلغ خدمات مثل التعليم، والإيجار والمرافق، والدعم وحصص الإعاشة، وخدمات المخيمات، والرعاية الصحية، والأمن العام، والخدمات الاجتماعية. وخصصت الوكالة في ميزانيتها العادية لميدان عملها في الأردن مبلغ ٧٤,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ مقارنة بمبلغ ٧٢,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣.

٣٨ - أما اللاجئون الفلسطينيون في لبنان فهم من الأشد حرمانا. ذلك أنهم لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات الحكومية إلا بشكل محدود ويتعين عليهم الاعتماد بشكل شبه كامل على الوكالة في الحصول على التعليم الأساسي، والخدمات الصحية والغوثية والاجتماعية. وظلت السلطات اللبنانية تقيد البناء في بعض مخيمات اللاجئين، وظل دخول مواد البناء مرهونا بالحصول على موافقة السلطات العسكرية، وهي موافقة لا تُمنح دائما. ويعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من تردي ظروف المعيشة والسكن وارتفاع معدلات البطالة. وهناك تشريع جديد يستهدف منع اللاجئين من شراء عقارات ويحرمهم من حقوق الميراث. وهناك محاولات مماثلة لإسقاط الجنسية اللبنانية بأثر رجعي عن بعض اللاجئين الذين حصلوا عليها في عام ١٩٩٤. أما ما خُصص في الميزانية العادية للوكالة لميدان عملها في لبنان فبلغ ٥٢,٨ دولار في عام ٢٠٠٤ مقارنة بمبلغ ٥٠,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٣.

٣٩ - وظل بإمكان اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية الاستفادة بصورة كاملة من الخدمات الحكومية وسوق العمل. وأفادت حكومة الجمهورية العربية السورية بأنها أنفقت ٥٠٦ ١٨٩ ١٠٢ دولار لصالح اللاجئين في الفترة المشمولة بالتقرير. وشمل ذلك المبلغ التعليم والصحة والإسكان والمرافق والأمن وتكاليف الإمدادات والخدمات الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، قدم اللاجئون الفلسطينيون واللجان الشعبية في الجمهورية العربية السورية أيضا مبالغ كبيرة على سبيل الدعم المالي لأنشطة الطوارئ التي تضطلع بها الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان مقدار ما خُصص في ميزانية الوكالة لميدان عملها في سوريا ... دولار في عام ٢٠٠٤ مقابل ٢٦,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٣.

٤٠ - وظلت الأونروا تتعاون بشكل وثيق مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعاونت الوكالة أيضا مع منظمات غير حكومية محلية ودولية في ميادين عملها الخمسة. وعلى وجه التحديد، لديها علاقة عمل ممتازة بلجنة الصليب الأحمر الدولية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية. وللاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة للمفوض العام بصفته المسؤول المكلف من الأمم المتحدة توفير الأمن العام والحماية لموظفي الأمم المتحدة وأفراد أسرهم في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، حافظت الأونروا على اتصالاتها بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. كما واصلت المشاركة في هيئات تنسيق المساعدة المتعددة الأطراف في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويسر ذلك مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهمت الوكالة بنشاط في تعزيز وتحسين آليات تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ورأست فريق تنسيق العمليات الذي يتلقى دعما قويا في مجال الأعمال السكرتارية من مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وشاركت الوكالة أيضا في صياغة النداء الموحد لعام ٢٠٠٤ للأرض الفلسطينية المحتلة الذي وضعه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهي عضو في محافل عديدة عاملة في مجال تنسيق المساعدة.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٤، دخلت الوكالة العام الخامس والخمسين لعملياتها. وقد جددت الجمعية العامة في قرارها ٥٢/٥٦ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ولاية الوكالة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأصبحت الوكالة على مر العقود رمز التزام المجتمع الدولي برفاه اللاجئين الفلسطينيين حتى يتم التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين. ويمثل الحفاظ على نوعية ونطاق الخدمات التي تقدمها الوكالة عاملا أساسيا من عوامل اهتمام المجتمع الدولي من حيث التزامه بتقديم المساعدة الإنسانية، وعمله من أجل التنمية البشرية، ورغبته في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

الفصل الثاني

التطورات العامة في برامج الوكالة

ألف – التعليم

٤٢ – الأهداف: سعى البرنامج التعليمي للوكالة منذ أمد بعيد إلى تمكين اللاجئين الفلسطينيين بتزويدهم بالقاعدة المعرفية ومجموعة المهارات اللازمة التي تنمي إمكاناتهم البشرية وتمكنهم من أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم وأعضاء مساهمين ومنتجين في مجتمعاتهم. وظل البرنامج متفقا مع هوية اللاجئين وتراثهم الثقافي. وهو يولد روح التكافل والتسامح إزاء الاختلاف بين الأفراد والجماعات. كما يهدف إلى زيادة الوعي وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية. وظلت هذه الأهداف تتجه نحو إعداد التلاميذ اللاجئين لمواجهة ما يقترن بعالم اليوم السريع التغير من تحديات متعددة الأوجه وتغيرات مجهولة، وللمنافسة بنجاح في المراحل التعليمية العليا وفي سوق العمل. وتهدف إدارة شؤون التعليم بالوكالة إلى أداء هذه المهمة عن طريق برامجها الرئيسية الأربعة وهي: التعليم العام؛ وتدريب المدرسين؛ والتدريب المهني والتقني؛ والتخطيط التربوي والإدارة التعليمية.

٤٣ – التعليم الابتدائي والإعدادي: يتألف برنامج التعليم الأساسي للأونروا من مرحلة ابتدائية مدتها ست سنوات، ومرحلة إعدادية مدتها ثلاث أو أربع سنوات، تبعا للنظام التعليمي لدى السلطات المضيفة الذي تسير عليه الوكالة. وكان مجموع عدد التلاميذ المسجلين في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣ يبلغ ٤٨٩ ٦٤٤ تلميذا في ٦٥٨ مدرسة من مدارس الوكالة في ميادين العمل الخمسة. وزاد مجموع عدد الملتحقين بالمدارس بنسبة ٠,٢ في المائة أو زاد زيادة بلغت ٩٨٧ تلميذا، مقارنة بالعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وإن لم يكن توزيع هذا النمو متوازنا. ففي حين زاد عدد الملتحقين بالمدارس في ميدان الضفة الغربية بنسبة ٠,٢٤ في المائة وفي ميدان غزة بنسبة ١,٤٧ في المائة، سجل هذا العدد في ميادين عمل الوكالة في لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن نموا سلبيا قدره ١,٢١ و ٠,٤٨ و ٠,٨ في المائة على التوالي. ومن العوامل التي تفسر هذه الاتجاهات النمو الطبيعي للسكان اللاجئين، ونقل التلاميذ اللاجئين من مدارس الوكالة إلى المدارس الحكومية، ونقل التلاميذ اللاجئين من المدارس الخاصة المدفوعة الأجر إلى مدارس الوكالة. وظل ميدانا الأردن وغزة يمثلان ما يقرب من ثلثي عدد التلاميذ المقيدين بمدارس الوكالة. وظل التكافؤ بين الجنسين كاملا في النظام المدرسي للوكالة، حيث بلغت نسبة الإناث من التلاميذ ٥٠,١ في المائة. وبموجب اتفاقات التبادل القائمة بين الأونروا والسلطات المضيفة بشأن توفير التعليم للتلاميذ في المناطق النائية، ذكر أن ٢٦٥ ٢٢٣ تلميذا لاجئا تم قيدهم في مدارس حكومية

وخاصة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية. ودخل نحو ٤٧٧ ٣٥ من التلاميذ غير اللاجئين في مدارس الوكالة.

٤٤ - التعليم الثانوي: ظلت الأونروا توفر تعليما ثانويا في ميدان عملها في لبنان لمساعدة أطفال اللاجئين الفلسطينيين في التغلب على الصعوبات التي تواجههم في دخول المدارس الحكومية. فالمدارس الخاصة باهظة التكاليف. وبلغ العدد الإجمالي للطلاب المسجلين في خمس مدارس ثانوية في مخيمات برج البراجنة، وعين الحلوة، والرشيدية، والبداوي، وويفيل ٣٣٤ ٢ طالبا في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ووفقا لتقديرات الوكالة، بلغ عدد الطلاب اللاجئين الذين يدرسون في مدارس ثانوية حكومية أو خاصة في جميع ميادين عمل الوكالة ٠٠٠ ٧٢ طالب تقريبا.

٤٥ - البنية الأساسية للتعليم: اقتضى تزايد الالتحاق بالمدارس، وما ترتب عليه من حاجة إلى استيعاب طلبة جدد فيها، والسعي إلى تحسين البيئة التعليمية، صيانة وتحسين البنية الأساسية للتعليم في الوكالة. ويتجاوز تزايد الالتحاق بالمدارس ما يمكن أن تستوعبه البنية الأساسية لمدارس الوكالة. وقد زاد عدد المباني المدرسية فيما بين العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤ والعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بنسبة ١,٤٥ في المائة وزاد عدد المدارس بنسبة ٣,٦ في المائة، وفي الوقت ذاته زاد مجموع عدد الملتحقين بالمدارس بنسبة ٢٣,٤ في المائة. وظل اكتظاظ الجهاز التعليمي للوكالة مستمرا، حيث بلغ متوسط عدد التلاميذ لكل فصل ٤١,٣٦ تلميذا في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وظل هذا المتوسط في أعلى مستوياته في قطاع غزة حيث بلغ ٤٥,٣٦ تلميذا لكل فصل وشهد لبنان أدنى مستوى له حيث بلغ ٣٥,٥٧ تلميذا. وقد تداعت مباني مدارس كثيرة في الوكالة، ولا سيما تلك التي شيدت في الستينات، وهي مشكلة يزيدها حدةً عدم توافر أموال كافية للصيانة. وواصلت الوكالة السعي إلى الحصول على أموال لتحسين وتوسيع بنيتها الأساسية التعليمية. وزاد عدد مدارس الوكالة من ٦٥٦ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٦٦٣ في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وأما المدارس حديثة التشييد فهي أكبر حجما من المدارس القديمة وتضم غرف تدريس من الحجم المناسب، ومختبرات علمية، ومكتبات ومختبرات للحاسوب، وملاعب. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، فرغت الوكالة من تشييد تسعة مبانٍ مدرسية، و ١١٢ غرفة تدريس (لتفادي العمل بنظام الفترات الثلاث والاستعاضة عن غرفٍ التدريس غير المأمونة/المتداعية)، و ٣١ غرفة مجهزة للأنشطة المتخصصة، وتسعة صهاريج ماء، وثلاثة مقاصف. ويضاف إلى ذلك حاليا تشييد سبعة مبان مدرسية، و ٧٨ غرفة تدريس و ١٣ غرفة متخصصة.

٤٦ - العمل بنظام الفترتين: كما في السنوات السابقة، تجاوز الالتحاق بالمدارس القدرة الاستيعابية للبنى الأساسية المدرسية القائمة وكان التشييد محدودا بسبب القيود المالية التي تواجهها الأونروا. ولذلك تعين على الوكالة أن تواصل تشغيل المدارس بنظام الفترتين، أي إيواء مدرستين تخضع كل منهما لإدارة مستقلة في مبنى واحد. وتهدف الأونروا بطبيعة الحال إلى تقليل عدد المدارس العاملة بنظام الفترتين. إلا أنه رغم البرنامج الموسع لتشييد المدارس الجاري تنفيذه منذ عام ١٩٩٣ في إطار برنامج إقرار السلام، لم يطرأ إلا تقدم محدود على معدل العمل بنظام الفترتين بين العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣ (٧٥ في المائة) والعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (٧٧,٥٣ في المائة). ولذلك اضطرت إدارة التعليم إلى مواصلة العمل بسياستها القائمة على اعتبار العمل بنظام الفترتين افتراضا تخطيطيا رئيسيا لأغراض وضع الميزانية وذلك لتفادي العمل بنظام الفترات الثلاث. والذي من شأنه أن يؤدي إلى استمرار تقليل وقت التدريس واستبعاد الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية وزيادة تكاليف الصيانة.

٤٧ - المدارس المستأجرة: استأجرت الوكالة على مر السنين الماضية مبان لبعض مدارسها، يقع أغلبها خارج مخيمات اللاجئين. وهذه المباني المستأجرة افتقرت بصورة عامة إلى الحيز الكافي للفصول وإلى الإضاءة والتهوية السليمتين، وإلى حيز للمرافق المخصصة للأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية. وأدت تلك الحالة إلى معاناة التلاميذ والموظفين من ضيق المكان، وإلى زيادة التكاليف لأنها حدت من عدد التلاميذ الذين يمكن استيعابهم في كل غرفة من غرف التدريس. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، بلغ متوسط عدد التلاميذ في غرفة التدريس الواحدة في المدارس المستأجرة ٢٩,٢ تلميذا مقارنة بمتوسط يبلغ ٤٣,١٩ تلميذا في فصل التدريس الواحد في المدارس التي بنتها الوكالة لأن غرف التدريس المتاحة أصغر حجما في المدارس المستأجرة. وواصلت الوكالة الاستعاضة عن جميع أبنية المدارس المستأجرة بمدارس مبنية من قِبلها، وذلك رهنا بتوافر أموال مخصصة للمشاريع وتوافر قطع الأرض المناسبة. وقد تمكنت الوكالة عن طريق الأموال المخصصة للمشاريع من تخفيض عدد الأبنية المستأجرة بنسبة ٢٢,٣٤ في المائة وذلك من ٩٤ في السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٧٣ في السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وكانت الأبنية المستأجرة البالغ عددها ٧٣ تؤوي ١١٠ مدارس، ويوجد أكبر عدد من هذه المدارس في ميداني لبنان والأردن.

٤٨ - إصلاحات التعليم التي أدخلتها السلطات المضيفة: واصل برنامج التعليم في الأونروا السير على المناهج الدراسية للسلطات المضيفة، مما يستلزم إدخال تغييرات على المناهج الدراسية في مدارس الأونروا عندما يجري إدخال هذه التغييرات في مناهج السلطات المضيفة. أما التغيير الأبرز فظل تمديد مرحلة التعليم الأساسي في الأرض الفلسطينية المحتلة من تسع

سنوات إلى ١٠ سنوات. وبقيت الوكالة عاجزة عن العمل لاستحداث الصف العاشر بسبب الضائقة المالية. وفي الجمهورية العربية السورية، ظل يؤخذ تدريجيا بخطة دراسية جديدة ومناهج دراسية جديدة وكتب مدرسية جديدة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية. وأخذ تدريجيا بالشكل الجديد للصف السابع في مدارس الأونروا وفي مدارس الحكومة. وواصلت الوكالة أيضا إدخال مادة علم الحاسوب في منهج الصف الثامن في مدارسها، بعد إدخال تلك المادة في المدارس الحكومية. وبدأ تطبيق المنهاج الدراسي الفلسطيني الجديد في مطلع العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، وسوف يحل تدريجيا محل المناهج الدراسية الأردنية والمصرية في الضفة الغربية وقطاع غزة على الترتيب. ومن المقرر تنفيذ الإحلال التدريجي على النحو التالي: الصفان الأول والسادس في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، والصفان الثاني والسابع في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢، والصفان الثالث والثامن في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، والصفان الرابع والتاسع في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وشملت الإصلاحات الأخرى في المنهاج الدراسي الفلسطيني ما يلي: إدراج مواضيع دراسية جديدة مثل التربية المدنية وتكنولوجيا المعلومات، وبدء تدريس الانكليزية في الصف الأول بدلا من الصف الخامس. والفرنسية لغة اختيارية في بعض المدارس.

٤٩ - التعليم التعويضي والخاص: تتجه خدمات الوكالة في مجال التعليم التعويضي والخاص إلى الحفاظ على مستويات الإنجاز وتمكين الطلاب البطيئي التعلم والتلاميذ الذين يواجهون صعوبات في التعلم من الاستفادة الكاملة من خدمات التعليم الأساسي التي تقدمها الوكالة. وظلت هذه التدابير المقدمة للتلاميذ تتضمن فصولا دراسية تعويضية، وحصصا دراسية إضافية اختيارية، وبرامج سمعية - بصرية، ومواد لإغناء المنهج الدراسي، ومجموعة مواد للتعلم الذاتي. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ استفاد من هذه الأنشطة ١ ٠١٣ تلميذا من بطيئي التعلّم و ٤٨٠ ٤٠ تلميذا مصنفين تلاميذ بحاجة إلى تعليم تعويضي، و ١٣ طفلا مكفوفا، و ٨٣ طفلا أصم، و ٨٢٣ طفلا معوقا جسديا وعقليا، و ٥٥٧ طفلا معوق السمع، و ٥٩٤ طفلا معوق النطق، و ١٩٣ ٢ طفلا معوق البصر، و ١٠٩ أطفال معوقين بشلل نصفي وبشلل الأطراف و ٤٠ طفلا مصابا بالصرع. وبالنظر إلى عدم توافر تمويل مستديم لمشاريع التعليم الخاص، اضطرت الوكالة إلى إيجاد طرق لمساعدة جميع الأطفال الذين يجدون صعوبات في التعلم دون تحميلهم تكاليف إضافية وذلك باستخدام ما هو متاح لدى الوكالة من موارد وخبرة.

٥٠ - مجالس المدارس: نشطت مجالس المدارس في جميع مدارس الوكالة، ويتألف كل مجلس من المعلم الرئيسي (رئيسا)، وثلاثة معلمين، وثلاثة أعضاء يختارون من المجتمع المحلي، وثلاثة طلاب. وساعدت المجالس في الحفاظ على التعاون بين المدارس والمجتمع المحلي.

٥١ - التدريب المهني والتقني: بلغ مجموع الملتحقين بمراكز الأونروا الثمانية للتدريب المهني والتقني في ميادين عملياتها الخمسة ١٣١ ٥ من المتدربين في السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وفي ذلك زيادة قدرها ٣٠ متدربا فقط مقارنة بالسنة الماضية. وعلى مستوى ما بعد المرحلة الإعدادية نظمت ٢٦ دورة تدريب مهني (مدة كل دورة من ٢٣ منها سنتان، ومدة كل دورة من الثلاث الباقية سنة واحدة)، وعلى مستوى ما بعد المرحلة الثانوية، نظمت ٣٢ دورة تقنية/شبه مهنية مدة كل منها سنتان للمتدربين في طائفة متنوعة من المهارات التقنية والتجارية ومهارات المساعدين الطبيين. وشكلت الإناث ٦٢,٧ في المائة من جميع المتدربين الملتحقين بالدورات التقنية/شبه المهنية في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ووفقا لسياسة إدارة التعليم، قد تختلف الدورات من مركز لآخر بحسب احتياجات أسواق العمل المحلية ومدى توافر فرص التدريب في المؤسسات الأخرى. ونتيجة للقيود المالية، لم تتمكن الوكالة ثانية من استحداث دورات جديدة أو توسيع طاقة استيعاب الدورات القائمة، إلا بإلغاء دورات قديمة. وبالإضافة إلى الدورات التدريبية التي تستغرق سنتين، واصلت مراكز التدريب التابعة للوكالة في الأردن والضفة الغربية والجمهورية العربية السورية ولبنان وقطاع غزة تقديم دورات تدريبية قصيرة يستغرق أقصاها ٣٣ أسبوعا، نظمت خصيصا لأغراض محددة بالتعاون مع منظمات حكومية وغير حكومية أو مع السلطة الفلسطينية. وخلال السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، التحق ٣٨٧ ١ متدربا بـ ٣٦ دورة من هذه الدورات تقدم تدريبا في مجموعة كبيرة متنوعة من التخصصات. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، أقامت الأونروا أيضا دورات تدريبية جديدة تجاوزت غيرها من الدورات من حيث معدلات حصول المتدربين على عمل بعد تخرجهم، ومن هذه الدورات الجديدة دورات في نظم المعلومات الحاسوبية، والصيرفة والإدارة المالية، وتجهيز النصوص والبيانات، وإنتاج الملابس، والهندسة المدنية، وصنع المجوهرات، وتكنولوجيا المعلومات. والباب في هذه الدورات مفتوح للذكور والإناث على حد سواء، باستثناء الدورات القائمة في مركز التدريب النسائي في رام الله المخصص للنساء. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء أكاديمية إقليمية تابعة لشركة سيسكو في مركز تدريب قلنديا. وبهذا يرتفع عدد الأكاديميات المحلية في مراكز التدريب إلى ثماني أكاديميات. وتسعى إدارة التعليم إلى تحسين استجابة برنامج التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين لحاجات السوق. وبغية بلوغ هذا الهدف يُشارك كلا شعبة التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين ومراكز التدريب في إنشاء آليات ترتبط ارتباطا وثيقا بالمشاريع والصناعات وغيرها من المؤسسات القائمة على الصعيد المحلي. وإحدى هذه الآليات الفريق الاستشاري الذي أنشئ حديثا والذي أنيطت به مهمة وضع خطة رئيسية للتدريب الهدف منها وضع برامج تدريبية والإشراف عليها. وأنشئت آليتان أخريان هما

اللجان الاستشارية على مستوى الميدان ووحدة للخدمات التدريبية في كل مركز من مراكز الأونروا التدريبية.

٥٢ - كليات العلوم التربوية: واصلت كليات العلوم التربوية الثلاث في الأردن والضفة الغربية تقديم التدريب السابق للعمل الذي يؤدي إلى الحصول على الدرجة الجامعية الأولى. واستفاد من برنامج التدريب السابق للعمل الذي يستغرق أربع سنوات والذي ينتهي بمنح المتدربين درجات جامعية ١ ١٨٤ من خريجي المدارس الثانوية، منهم ٧٧٤ امرأة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تخرج ٢٧٠ طالبا من برنامج التدريب السابق للعمل. وفي العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١، تخرج من كليات العلوم التربوية الثلاث للتدريب قبل العمل ٢٣٥ متدربا، وظفت الوكالة ١٠٧ منهم في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وفضلا عن ذلك، تخرج ٧٥ متدربا من مركز التدريب في سيبلين في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ووظفتهم الوكالة كلهم في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

٥٣ - معهد التربية: واصلت الأونروا تقديم التدريب في أثناء العمل عن طريق معهد التربية التابع للأونروا/اليونسكو لتعزيز وتحسين الكفاءة المهنية للمدرسين والمدرسين الرئيسيين والمديرين في مدارس الوكالة. وجرى التدريب بالتعاون مع مراكز الوكالة الخمسة لتطوير التعليم. وفي العام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، بلغ مجموع عدد المدرسين، والمدرسين الرئيسيين، ومديري المدارس الملتحقين ببرامج التدريب في أثناء العمل في الميادين الخمسة ٩١٣ متدربا، تلقى ٧٣١ منهم التدريب في دورات تتراوح مدتها بين سنة واحدة وسنتين، وفي الوقت ذاته، كان المتدربون الباقون وعددهم ١٨٠ معلمين جددا عينوا بموجب النظام الإداري الجديد لموظفي المنطقة، أو معلمين تغير وضعهم من معلمين متعاقدين إلى معلمين دائمين وظلت الأنشطة المتصلة بالتدريب في أثناء العمل تشمل التخطيط والتنظيم وإعداد برامج التدريب وما يتصل بها من المواد التعليمية والوسائل السمعية - البصرية.

٥٤ - المنح الدراسية الجامعية: ابتداء من العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧، اضُطرت الأونروا بسبب القيود المفروضة على الميزانية إلى وقف المساهمة التي تقدمها من ميزانيتها العامة إلى برنامجها الفرعي للمنح الدراسية. ومع هذا، واصلت دعم بعض الطلاب إلى حين تخرجهم بتمويل من الأموال المخصصة للمشاريع. وفي العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢، تخرج آخر ٥٦ طالبا من حائزي المنح الدراسية، وبذلك اختتمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المرحلة الأخيرة في عملية إنهاء البرنامج الفرعي للمنح الدراسية.

٥٥ - التنسيب والتوجيه المهني: واصلت الأونروا تقديم خدمات التنسيب والتوجيه المهني للاجئين الفلسطينيين المتخرجين من مراكز التدريب وغيرها من المؤسسات التعليمية التابعة

للوكالة لتيسير حصولهم على عمل. وتم توفير هذه الخدمات التوجيهية للتلاميذ في المدارس الإعدادية التابعة للوكالة وفي المدارس الثانوية الحكومية، لإطلاعهم على الدورات التدريبية المتاحة بمراكز التدريب التابعة للوكالة. وواصلت الوكالة متابعة سجل توظيف خريجيها وأداءهم الوظيفي بعد فترة العمل الأولية. وبين خريجي مراكز التدريب المهني التابعة للوكالة في السنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ والبالغ عددهم ٢٥٨ ٢، تم توظيف ٧٦٤ ١ خريجا (٧٨ في المائة) في عام ٢٠٠٣، وفي ذلك زيادة بنسبة ٥ في المائة على السنة السابقة. وواصل مكتب الوكالة للتنسيب والتوجيه المهني تيسير عمل أفرقة التوظيف التابعة لأصحاب الأعمال، والمساعدة على إيجاد طالب التوظيف المناسب للوظيفة الشاغرة، وإطلاع طالبي التوظيف على فرص العمل المتاحة. وقامت الأونروا أيضا بإجراء مسوح دورية لحالة الطلب في السوق بغية تحقيق توافق أفضل بين الدورات التدريبية ومتطلبات الوظائف. واستنادا إلى نتائج المسوح، تم استحداث نوع جديد من التدريب في مراكز التدريب المهني وهو التدريب على اكتساب مهارات الاتصال، والمهارات في مجال الحاسوب، واكتساب الكفاءة في اللغة الانكليزية.

٥٦ - ميزانية البرنامج وإدارته: ظل برنامج التعليم يمثل أكبر مجالات نشاط الوكالة، فقد بلغ عدد موظفي التعليم ٣٢٣ ١٨ موظفا (يشمل هذا العدد العاملين بمهنة التدريس والموظفين الإداريين) يمثلون ٧٢,٨ في المائة من مجموع موظفي الوكالة (١٦٤ ٢٥)، وبلغت الميزانية العادية للبرنامج ١٨٨,٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٤ أي ٥٤ في المائة من إجمالي الميزانية العادية للوكالة. أما النفقات الفعلية لعام ٢٠٠٣، فقد بلغت ١٨٤,٧ مليون دولار، ومثلت ٦٠ في المائة من مجموع نفقات الوكالة. وفي جميع ميادين عمل الوكالة، عدا غزة، كانت تُجمع من التلاميذ والمتدربين لأغراض تقاسم التكاليف تبرعات اختيارية بمعدلات محددة لتحسين المرافق والمعدات في المدارس ومراكز التدريب. وجُمعت في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣ تبرعات بلغ إجماليها ١,٥ مليون دولار. ومن أنواع الدعم الأخرى المقدمة من المجتمعات المحلية إلى برنامج التعليم هبات شملت معدات وأثاثا وآلات استنساخ بالتصوير الضوئي، وأجهزة تسجيل، وأجهزة فيديو، وأجهزة عرض شرائح، وحواسيب شخصية، وطابعات، وغير ذلك من المعدات واللوازم.

٥٧ - المشاريع الخاصة

(أ) مبادرة تكنولوجيا المعلومات الحاسوبية: تقوم إدارة التعليم في الأونروا في الوقت الحاضر بتنفيذ مشروع لرفع مستوى التدريب التقني والممارسات الإدارية في مراكز التدريب المهني الثمانية في المنطقة. أما مشروع مبادرة تكنولوجيا المعلومات الحاسوبية الذي

بدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بمساعدة مباشرة من جهة مانحة رئيسية فلا يزال يقوم بدور هام في صيانة ورفع مستوى البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات وطاقة مراكز التدريب المهني في الوكالة. وقد ساهم مشروع مبادرة تكنولوجيا المعلومات الحاسوبية مساهمة عظيمة في إنشاء البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مراكز التدريب المهني بالأونروا؛ وفي تحسين مناهج التعليم من خلال اعتماد دورات وعناصر جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات تتصل بالسوق؛ وفي اعتماد برنامج تصديق دولي في مجال تكنولوجيا المعلومات مثل سيسكو والرخصة الدولية لتشغيل الحاسوب؛ وفي إنشاء ثماني أكاديميات لسيسكو وثمانية مراكز تدريب واختبار للرخصة الدولية لتشغيل الحاسوب في ميادين عمل الأونروا الخمسة؛ وفي النجاح في لبنان بإنشاء برنامج أكاديمية سيسكو لإقامة الشبكات. وتغطي المرحلة الخامسة لمبادرة تكنولوجيا المعلومات الحاسوبية (١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣- ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤) مجموعة واسعة من الأهداف المحددة بقصد تقديم الدعم لرفع مستوى الموارد البشرية، والمرافق، والممارسات التشغيلية في مراكز التدريب المهني، وكذلك بقصد إدارة برنامج الرخصة الدولية لتشغيل الحاسوب وبرنامج أكاديمية سيسكو لإقامة الشبكات. وفي إطار المرحلة الخامسة لمبادرة تكنولوجيا المعلومات الحاسوبية، يجري حاليا رفع مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في جميع مراكز التدريب المهني كي تلبي الطلبات الجديدة على التدريب، وتأخذ بمصادقة ''أوتوديسك'' (Auto Desk) في ستة مراكز للتدريب المهني، واقتناء مجموعات من برامج الحاسوب التعليمية لتحسين المناهج، وإقامة موقع على الشبكة لمواصلة تعزيز التنسيب والتوجيه المهني لخريجي الأونروا، وتدريب أخصائيين ومدربين للتعليم والتدريب في المجالات التقنية والمهنية كجزء من برنامج تدريبي مركزي وميداني يرمي إلى تحسين مهاراتهم التقنية والإدارية.

(ب) إجادة اللغة الانكليزية: إن التسليم بأهمية امتلاك مهارات قوية في اللغة الانكليزية تعتبر ضرورية للعمل في بيئة عمل يدور الحديث فيها بالانكليزية أدى إلى إنتاج وتوزيع كتاب دراسي للغة الانكليزية عنوانه ''الانكليزية للمهن الميكانيكية''. وبعد فترة تجريبية جرى تحديث هذا الكتاب الدراسي الذي يضم الآن ثلاث وحدات رئيسية تغطي المهن المتبقية.

(ج) المدرسة كمحور للتنمية: لا يزال ظاهرا في جميع الميادين النجاح الذي أُحرز في تطبيق النهج الجديد في الوكالة في مجال التخطيط للمدارس. وفي إطار هذا النهج، يتزايد تولي أفرقة تطوير المدارس مسؤولية تصميم استراتيجيات لتنمية الموظفين وإدارة التعليم والتعلم في الميادين الأربعة وهي الجمهورية العربية السورية ولبنان والضفة الغربية والأردن. غير أنه من الصعب التمسك بخطة التنفيذ بالنظر إلى التعطيل والإغلاق المستمرين في ميدان

غزة. ومع ذلك، نظمت حلقات عمل في غزة، وتبادلت المدارس الزيارات للإطلاع على أفضل الممارسات. أما الوضع السياسي الحساس في لبنان فظل يشكل عائقا للتقدم، وفي الأردن والجمهورية العربية السورية شكلت عوامل مثل محدودية مشاركة المجتمع المحلي والفقر تحديات واجهت الجهود التي تبذلها أفرقة المدارس للوصول إلى المجتمع المحلي. وعلى العكس من ذلك، فإن لدى المجتمعات المحلية في ميداني الضفة الغربية وغزة أولويات أخرى أكثر إلحاحا تحيد باهتمامهم تلك المجتمعات عن إقامة صلات بالمدرسة. وقد أحرز العمل لتطوير نظام لضمان الجودة تقدما حسنا. وشُكِّل فريق توجيهي لضمان الجودة يتألف من أعضاء من جميع الميادين ومن مستويات إدارية مختلفة.

(د) تحسين دورات التدريب المهني: اضطلع الخبير في التدريب التقني والمهني والتعليمي الذي انضم إلى الوكالة في عام ٢٠٠١ بالأنشطة التالية: دورة زمالة تدريبية في مجال الصنع بالآلات الميكانيكية؛ ودورة زمالة تدريبية في مجال تكنولوجيا اللحام؛ وحلقة دراسية لدورة في مجال إدارة التدريب؛ وحلقة عمل في مجال تكنولوجيا التحكم الرقمي بواسطة الحاسوب؛ ومنتج متعدد الوسائط عنوانه ''ما هي دورة إدارة التدريب؟''

٥٨ - تدريس التسامح وتسوية المنازعات: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصلت الوكالة تنفيذ مشروع ممول من جهات مانحة يستهدف تعزيز مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية، والتوعية بأهمية التسامح وتدريب أطفال وشباب اللاجئين الفلسطينيين على تسوية المنازعات بوسائل لا يستخدم فيها العنف. وأعدت مواد إغناء ثقافي للطلاب وكذلك أدلة لمساعدة المدرسين في استخدام تلك المواد في التدريس الفعلي. وفي ميداني الضفة الغربية وغزة أنجز تدريب الموظفين المعنيين على استخدام تلك المواد وعُزز ذلك التدريب بتدريب إضافي لهيئة التدريس على طرق تسوية المنازعات. وأنشأت مدارس في ميداني الضفة الغربية وغزة لجانا لحقوق الإنسان وأعدت خططا لأنشطة مدرسية تعزز الوعي بحقوق الإنسان وتعزز مهارات تسوية المنازعات وتضمن مشاركة الأطفال في تلك الأنشطة. ونُظِّم مخيَّم مدرسي شتوي اتخذ من حقوق الإنسان موضوعه الرئيسي. وأنشئت في جميع الميادين وظيفة جديدة لناظر مدرسة (لحقوق الإنسان) يشرف على جميع الأنشطة ذات الصلة بحقوق الإنسان).

٥٩ - أثر نقص التمويل: ظل نقص التمويل يعرقل بصورة مباشرة قدرة البرنامج على خدمة السكان الذين يستفيدون منه، مما أدى إلى انخفاض في درجة التفاعل بين المعلمين والتلاميذ، وازدياد في أعباء العمل على المدرسين والمشرفين، وصعوبات في توظيف مدرسين مؤهلين. وظلت القيود المالية أيضا تحد من قدرة الوكالة على مجاراة الإصلاحات التعليمية

التي تجريها السلطات في البلدان المضيفة، مما يوسع الفجوة بين نظام التعليم في الأونروا ونظام التعليم لدى سلطات البلد المضيف، ويُقوض الجهود المستمرة للتنسيق. وهناك أوجه نقص أخرى في التمويل أثّرت تأثيرا بالغا في برنامج التعليم لأنها أدَّت إلى تقليص مخصصات الصيانة وتقليل المبالغ المخصصة لمعدات ولوازم التدريب المهني، فأسفر ذلك عن تدهور البنية التحتية للمدارس، واستخدام المتدربين لمعدات ولوازم عتيقة. ولا يزال العمل بنظام الفترتين في مدارس الوكالة بنسبة ٧٧ في المائة يشكل عبئا على عملية التعليم. ويضاف إلى ذلك عدم قدرة الوكالة على معالجة مشكلة المباني المستأجرة لمدارسها، إذ تعتبر هذه المباني غير ملائمة. وظل متوسط معدل شغل غرف التدريس مرتفعا فبلغ ٤١ تلميذا في غرفة التدريس في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ذلك، حال نقص الأموال دون استحداث دورات جديدة في مراكز التدريب المهني. كما أثر نقص التمويل في جملة أمور منها نوعية التدريس وقدرة التلاميذ على التعلم بسبب عدم توافر الوسائل التعليمية المساعدة والمعدات التي تستخدم في التدريس.

٦٠ - التعاون مع السلطات المضيفة: واصل برنامج التعليم الأساسي في الأونروا اتباع المناهج الدراسية للنظم التعليمية التي تطبقها السلطات المضيفة. وقام كبار موظفي التعليم بالوكالة في جميع ميادين عملها بالمشاركة في الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها السلطات المضيفة في مجال تطوير التعليم.

٦١ - التعاون مع اليونسكو واليونيسيف وجامعة الدول العربية: يدار برنامج التعليم في الأونروا بالتعاون مع اليونسكو، التي واصلت تمويل ست وظائف إدارية وتقنية عليا في الأونروا، منها وظيفة مدير التعليم. ومن هذه الوظائف الست وظيفتان دوليتان وأربع وظائف محلية. وعقد في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الاجتماع السنوي الثالث عشر المشترك بين الأونروا ومجلس جامعة الدول العربية بشأن تعليم الأطفال الفلسطينيين، ورحب الاجتماع بجهود الوكالة الرامية إلى توفير خدمات التعليم لأطفال وشباب اللاجئين الفلسطينيين، بالرغم من القيود المالية التي تواجهها. وشاركت الأونروا في اجتماع اليونسكو العالمي للامركزية الذي عُقد في باريس في الفترة من ٢٥ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٦٢ - القيود على سير العمل: في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تأثر البرنامج التعليمي في الأونروا تأثيرا خطيرا بالصراع في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما بالتدابير الإسرائيلية بما فيها القيود المفروضة على التنقل، وفرض منع التجول، والعمليات العسكرية. وقد عرقلت هذه التدابير السير العادي للعمل في المدارس وأوجدت صعوبات أمام وصول المعلمين والتلاميذ إلى المدارس على حد سواء. وهذه هي السنة الدراسية الرابعة على التوالي التي

يتعرض فيها برنامج التعليم للتعطيل. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مثلا، مُنع ٥٤٠ طالبا من غزة مسجلين في مراكز تدريب في الضفة الغربية من مواصلة تعليمهم في تلك المراكز التدريبية لأن السلطات الإسرائيلية رفضت إصدار أذون سفر لهم. وإضافة إلى ذلك، ظل القلق يساور الأونروا إزاء انتهاكات حق أطفال اللاجئين الفلسطينيين في الحياة والتعليم والصحة. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، سجلت مدارس الأونروا بالضفة الغربية مقتل سبعة تلاميذ تتراوح أعمارهم بين التاسعة والرابعة عشرة، وإصابة ٣٦ تلميذا، واحتجاز تلميذين في الرابعة عشرة من العمر. وظل قيد الاحتجاز سبعة عشر معلما وأربعة عشر تلميذا. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على حركة الفلسطينيين بالضفة الغربية عن ضياع ٥٢٤ يوما مدرسيا و ٥١٨ ٦ يوما من أيام عمل المدرس. وضاع ما مجموعه ٧٢٦ يوما من أيام عمل المدرب في مراكز التدريب الثلاثة. واستخدمت الوكالة في إطار النداء الطارئ نحو ٢٤٨ معلما إضافيا، منهم ٦٧ للحلول محل المعلمين الذين لم يتمكنوا للوصول إلى أماكن عملهم، و ١٨١ معلما لتوفير التعليم التعويضي للتلاميذ الذين هم دون المستوى المتوقع. واتخذت بضعة تدابير أخرى لضمان وصول المعلمين إلى مدارسهم مثل توزيع المعلمين المستخدمين في إطار برنامج إيجاد فرص العمل والتبادل المؤقت للمعلمين بين مدارس الأونروا ومدارس السلطة الفلسطينية. أما سير برنامج التعليم في الأونروا في قطاع غزة فقد خضع أيضا لقيود متنوعة نشأت في الغالب عن القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على التنقل. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تعذَّر وصول نحو ٤٦٥ معلما، و ١٢ مشرفا على المدارس و ٢٩ معلما رئيسيا ومساعد معلم رئيسي إلى أماكن عملهم بسبب تلك القيود. وفقد الطلاب البالغ عددهم ١٠٥ ١٩٢ طالبا مسجلا في مدارس الأونروا البالغ عددها ١٧٧ مدرسة قرابة ٦٣٤ ٤٩ يوم تدريس. وفي مركز التدريب في غزة، ضاع ٤٦٥ ٢ يوما من أيام عمل المدرب. ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ضاع نحو ٤٠٥ ٣٦ أيام تدريس في المدارس إضافة إلى ضياع ١٣٢ ٩ يوم تدريس في مركز التدريب بغزة. وقد قتل سبعة عشر طالبا من طلاب الأونروا وأصيب ثلاثة وثلاثون طالبا تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٦ سنة، أصيب اثنان منهما في داخل مدرستيهما في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد بلغ مجموع عدد القتلى ٩٥ طالبا والجرحى ١٠٠ ١ طالب منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وألحق القصف وإطلاق النيران من قِبل القوات الإسرائيلية أضرارا جسيمة بأماكن من أماكن عمل الأونروا. أما خطط التعليم التعويضي لمتدني التحصيل وأنشطة ما بعد فترة التدريس التي تموَّل بأموال جاءت استجابة للنداء الطارئ فقد تعطلت بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل والتي حالت دون وصول الطلاب إلى مدارسهم. وتنعكس الحالة السائدة سلبا على

تحصيل الطلاب إذ بلغ متوسط التراجع ٩,٤ في المائة في المواضيع الرئيسية الأربعة وهي العربية والرياضيات والانكليزية والعلوم. كما أثرت حالة الصراع الحالية على السلامة النفسانية للطلاب الذين يعانون من زيادة حادة في الإجهاد النفسي، والتبول في الفراش، وتدني مستوى التركيز، وعلل نفسية – جسدية متنوعة.

باء – الصحة

٦٣ – الهدف: يهدف برنامج الصحة في الأونروا إلى حماية الحالة الصحية للاجئين الفلسطينيين والمحافظة عليها وتحسينها، وتلبية احتياجاتهم الصحية الأساسية، على نحو يتفق مع المبادئ والمفاهيم الأساسية لمنظمة الصحة العالمية ومع معايير الخدمات الصحية في القطاع العام في ميادين عمل الوكالة. وأبقت الأونروا على التزامها بالتدخل في مجال الصحة على نحو يتفق والأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة، هذه الأهداف التي تتصل ثلاثة منها بالصحة اتصالا مباشرا وهي تخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، ومكافحة سوء التغذية والأمراض المعدية، أما الأهداف الأخرى فتؤثر تأثيرا هاما غير مباشر في الصحة. وظلت أولويات البرنامج في الفترة المشمولة بالتقرير تركز على المحافظة على مستويات كافية من مستويات الاستثمار في خدمات الرعاية الصحية الأولية مشددة تشديدا خاصا على رعاية صحة الأم والطفل والوقاية من الأمراض ومكافحتها، واللجوء لجوءا انتقائيا إلى الرعاية الثانوية، والاستجابة الطارئة للأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمساهمة في عملية التنمية المستدامة بتحسين الهياكل الأساسية للصحة البيئية في مخيمات اللاجئين عن طريق المشاريع الخاصة. وفي إطار برنامج الصحة تتوخى الوكالة في خطتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ سد الفجوة بين معايير الوكالة ومعايير السلطات المضيفة من حيث المرافق المادية وتوزيع الموارد البشرية، وتحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية، وتحسين البنية التحتية للصحة البيئية في مخيمات اللاجئين، وتعزيز عملية بناء القدرات المؤسسية واستخدام تكنولوجيا المعلومات، والتصدي للحاجات الصحية ذات الأولوية غير الملباة وذلك بالتشديد تشديدا خاصا على المشورة النفسانية، والدعم والاكتشاف المبكر لأشكال العوق وتدبيرها لدى الأطفال. أما قدرة الوكالة على جسر الفجوات القائمة في هذه المجالات فتعتمد على تلقي التمويل للخطة المتوسطة الأجل.

٦٤ – الملامح الرئيسية للحالة الديمغرافية والوبائية في أوساط اللاجئين: نظرا إلى النمو السكاني السريع، يتسم الهيكل العمري للسكان من اللاجئين الفلسطينيين بالفتوة، فنسبة ٣٩,٨ في المائة منهم دون الثامنة عشرة من العمر، ونسبة ٢٤,٣ في المائة من النساء اللواتي هن في سن الإنجاب. أما مؤشر شيوخة السكان (عدد السكان الذين هم في سن الستين

أو أكبر مقسوما على عدد السكان الذين هم دون الخامسة عشرة من العمر) فهو ٢٩,٣ في المائة مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ ٣٣,٤. أما معدلات الخصوبة الإجمالية في صفوف اللاجئين فتتباين بين ميدان وآخر، ويبلغ المعدلان الأدنيان ٢,٥ و ٢,٦ في لبنان والجمهورية العربية السورية على التوالي، ويبلغ المعدل الأعلى ٤,٤ في قطاع غزة. ونتيجة للزيادة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والمشقات الاجتماعية — الاقتصادية العميمة، وازدياد الوعي العام بضرورة المباعدة بين الولادات واستخدام طرق منع الحمل الحديثة على نطاق واسع، انخفضت المعدلات الإجمالية لنمو السكان في العقدين الماضيين فبلغت مؤخرا معدلا إجماليا قدره ٢,٣ في المائة، هذا المعدل الذي كان يتجاوز تاريخيا ٣,٥ في المائة. غير أن هذا الاتجاه أخذ ينعكس في قطاع غزة منذ بدء الأزمة الإنسانية في خريف عام ٢٠٠٠. وإضافة إلى الهبوط الثابت في معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات، تحول نمط أسباب الوفاة في صفوف اللاجئين إلى النوع الملحوظ في البلدان المتقدمة. وعلى غرار سكان البلدان النامية يشهد اللاجئون انتقالا في مجال الأوبئة يتسم بازدياد نسبة الإصابة بالأمراض غير المعدية مثل أمراض الشرايين والقلب والسكري، فيما يعاني هؤلاء السكان أيضا من الخطر المستمر الذي تشكله الأمراض المعدية. وقد ساعدت الأونروا أيضا في السيطرة سيطرة كاملة على الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، فلم تسجل حالات إصابة بشلل الأطفال، والكزاز في المواليد الجدد، أو السعال الديكي أو الديفتيريا طوال العقد الأخير في منطقة عمليات الوكالة. وأما مشاكل سوء التغذية وفقر الدم فتوجد علامات على عودتها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وكانت مشاكل نقص العناصر الغذائية الدقيقة منتشرة انتشارا واسعا في منطقة عمليات الوكالة في الفترة المشمولة بالتقرير. وأخذ بالازدياد عبء العوق البدني والمشاكل العقلية والنفسانية، لا سيما في صفوف الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٦٥ - حماية الصحة وتعزيزها: في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالة التشديد تشديدا خاصا على صحة النساء والأطفال من خلال برنامج موسع لصحة الأم والطفل، وهو برنامج مدمج إدماجا كاملا في أنشطتها للرعاية الصحية الأولية، ويوفر الخدمات قبيل الولادة وبعدها وكذلك خدمات تنظيم الأسرة، فضلا عن مساعدة النساء في أثناء الولادة. وقُدمت هذه الخدمات عن طريق مستشفى الوكالة في قلقيلية بالضفة الغربية وعن طريق وحدات التوليد في قطاع غزة أو من خلال دعم التوليد في حالات الحمل التي تنطوي على مخاطر كبيرة وذلك في مستشفيات الحكومة أو في مستشفيات أخرى تعاقدت الوكالة معها. واضطلعت الأونروا أيضا برصد النمو وتحصين الأطفال الذين هم دون السنة الثالثة من العمر والرعاية الوقائية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٥ سنة من المسجلين في

مدارس الأونروا. واحتفظت الوكالة بنظام استباقي لتقييم صحة الأم ومراقبتها وتدبير مشاكلها الصحية، وهو نظام يوفر الرعاية الوقائية لمعظم الحوامل ويوفر رعاية خاصة للحوامل اللواتي ينطوي حملهن على مخاطر كبيرة. وواصلت الوكالة أيضا تنفيذ نظام لاستقصاء وفيات الأمهات دون كشف أسمائهن، وإجراء مسوح دورية لتقدير معدلات وأسباب وفيات الرضّع والأطفال في أوائل مراحل الطفولة. وفي أثناء الدورة المشمولة بالتقرير، قدمت مرافق الرعاية الصحية الأولية بالأونروا رعاية وقائية إلى ٢٥٣ ٢١٤ طفلا ممن هم دون السنة الثالثة من العمر والذين يمثلون قرابة ٩٠ في المائة من اللاجئين المسجلين ممن هم دون ذلك العمر، والرعاية قبيل الولادة لنحو ٣٩٥ ٨٣ من الحوامل يمثلن قرابة ٦٨,٤ في المائة من الولادات المتوقعة في صفوف اللاجئات اللواتي كن في سن الإنجاب. وقدمت أيضا المساعدة في التوليد إلى ٥٢٨ ٧٣ امرأة عن طريق وحدات التوليد التابعة للوكالة في قطاع غزة أو في المستشفيات. وعلى سبيل الإجمال، قدم أفراد مدربون خدمات القبالة لدى التوليد لنسبة ٩٧,٧ في المائة من حالات التوليد التي سُجلت، كما حصلت على التحصين ضد الكزاز ٩٩,٢ في المائة من الحوامل اللواتي يتلقين خدمات الأونروا. وقدمت الوكالة أيضا الرعاية بعد الولادة لنحو ٩١ في المائة من النساء اللواتي تلقين الرعاية قبيل التوليد. وزاد عدد المستفيدين من تنظيم الأسرة بنسبة ٤,٩ في المائة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فبلغ العدد الإجمالي للنساء اللواتي يستخدمن طرق من الحمل الحديثة ٧٢٣ ٩٨ امرأة. أما مستويات فقر الدم لدى الحوامل ولدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٢٤ شهرا فقد قُيّمت على فترات منتظمة كجزء من استراتيجية لتقديم الحديد والفوليت لأغراض الحماية والعلاج. وإضافة إلى ذلك، قدمت الوكالة المعونة الغذائية للحوامل والأمهات المرضعات وذلك في شكل وجبات جافة ووزعت دقيق القمح المحصَّن على الفئات المستهدَفة. وتمشيا مع الاستراتيجية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، نُفذت حملة لتخليص تلاميذ المدارس من الدود في جميع ميادين عمل الوكالة، وذلك باستخدام جرعة واحدة من مادة مضادة للديدان شديدة الفعالية. وأُجريت في الميادين الخمسة لمنطقة عمل الوكالة دراسة لمعدل وفيات الرضّع والأطفال في مراحل الطفولة الأولى استُخدمت فيها طريقة الولادة آنفة الذكر، وذلك في الفترة من آذار/مارس لغاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وشملت تلك الدراسة التي اتخذت شكل مسح أُجري في إطارها لعيِّنة مؤلفة من ٦٩١ ١٦ امرأة حضرن إلى مرافق الرعاية الصحية التابعة للوكالة لتسجيل مواليدهن الجدد. وكشف هذا المسح عن معدلات مماثلة تماما لتلك التي كشفتها دراسات أُجريت في البلدان المضيفة. فقد بلغ معدل الوفيات الإجمالي للرضّع ٢٢ لكل ألف مولود حي، وسُجل المعدل الأعلى البالغ ٢٨,١ في الجمهورية العربية السورية والمعدل الأدنى البالغ ١٥,٣ في الضفة

الغربية. غير أن الفترة المرجعية لعيِّنة الضفة الغربية هي شهر آذار/مارس ٢٠٠١ ولذلك فإن الاستنتاجات لا تقيس أثر الأزمة الحالية في معدل وفيات الرضّع والأطفال. أما التشوه الخلقي وتدني الوزن عند الولادة والخداج فكانت الأسباب الرئيسية لوفيات الرضّع ومثلت أكثر من ٥٢ في المائة من الوفيات. وقد حدثت معظم الوفيات في أثناء الفترة السابقة للولادة، وذلك يمثل تحديا لنظام الرعاية الصحية لأنه من الأصعب منع وقوع هذه الوفيات. وإضافة إلى ذلك، أُجري في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تحليل في العمق لمعدل وفيات الأمهات في أثناء السنوات الثماني الماضية، وبيّن هذا التحليل أن نصف وفيات الأمهات تقريبا لا يزال يُعزى لأسباب يمكن مَنْعها مثل تسمم الدم والتريف. وتوجد أيضا قيد الإعداد دراسات لتقييم انتشار فقر الدم الناجم عن نقص الحديد لدى الأطفال والنساء، وكذلك لتقييم معرفة الكبار المسجلين في مدارس الأونروا ومواقفهم من أنماط الحياة الصحية، بما في ذلك ممارسات الصحة الإنجابية.

٦٦ - الوقاية من الأمراض ومكافحتها: في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شملت الأنشطة المستمرة التي تضطلع بها الوكالة في هذا الصدد مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات ومكافحة الأمراض المعدية الهامة من زاوية الصحة العامة، والوقاية من الأمراض المعدية التي أخذت في الظهور حديثا في المنطقة كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة الأمراض المعدية العائدة إلى الظهور كالتدرن الرئوي، والوقاية من الأمراض المزمنة غير المعدية مثل أمراض الشرايين والقلب والسكري (انظر المرفق الأول، الجدول ٧). أما الأمراض المعدية التي لا تزال تغلب على جدول أعمال الصحة العالمية وهي نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والتدرن الرئوي، فلا تشكل خطرا رئيسيا على اللاجئين الفلسطينيين. فقد قضي على الملاريا منذ أمد بعيد و لم تسجَّل إلا حالة واحدة جاءت من الخارج في عام ٢٠٠٣. ووجدت حالتان من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وظل معدل الإصابة بالتدرن الرئوي متدنيا جدا وبقيت الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات أمراضا خاضعة للسيطرة التامة. أما التغطية التي يوفرها برنامج الوكالة الموسع للتحصين فظلت تُرصَد بطريقة التقييم السريع التي كشفت عن بلوغ الهدف في الميادين خلال عام ٢٠٠٣، وهو المحافظة على نسبة مئوية تتجاوز ٩٥ في المائة للتغطية بمجموعة التحصين الأساسي والتعزيزي. وظلت الأونروا على التزامها ببلوغ أهداف منظمة الصحة العالمية/ اليونيسيف/مركز التنمية المجتمعية للقضاء على شلل الأطفال، والقضاء على الكزاز قبيل الولادة، وتقليص معدل الوفيات جراء الحصبة إلى النصف بحلول عام ٢٠٠٥. ونفذت الوكالة أيضا استراتيجية منظمة الصحة العالمية للمعالجة القصيرة الأمد القائمة على الملاحظة المباشرة بغية التحكم بمرض التدرن الرئوي. وفي جميع هذه الأنشطة، تجاوزت

الأونروا الأهداف المحددة وأبقت على شراكات وثيقة وصلات تعاونية مع وزارات الصحة لدى السلطات المضيفة، وشاركت في جميع الاجتماعات المشتركة بين البلدان التي نظمتها منظمة الصحة العالمية لمديري البرنامج بشأن البرنامج الموسع للتحصين والتدرن الرئوي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي أثناء الفقرة المشمولة بالتقرير، قدمت الوكالة الرعاية في مجال الأمراض غير المعدية لما مجموعه ١٩٥ ١١٢ مريضا مقابل ٧٤٢ ١٠٤ مريضا في فترة التقرير السابق، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٧ في المائة في عدد المرضى. وشكلت النساء ثلثي المرضى على نطاق الوكالة. غير أن هذا لا يعكس الصورة العامة للأوبئة بل نمط زيارة مرافق الرعاية الصحية الأولية لدى الوكالة. ويثير قلق الوكالة تزايد العبء الذي تمثله معدلات الإصابة بالمرض والعوق ومعدل الوفيات جراء الأمراض غير المعدية. إلا أنه لا يزال من الأجدى من حيث فعالية التكاليف اكتشاف وتدبير هذه الحالات على المستوى الأولي، فذلك يقلل الحاجة إلى تغطية التكاليف المرتفعة لمعالجة التعقيدات التي تنشأ في تلك الحالات وآثارها المقعدة على المستويين الثانوي والثالث. أما برنامجا التثقيف الصحي بشأن منع التدخين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اللذان بدءا في عام ١٩٩٦ فقد نُفذا باعتبارهما أنشطة متعددة الاختصاصات موجهة للكبار ولتلاميذ المدارس. وإضافة إلى ذلك، أنشئ سجل للسرطان في جميع ميادين عمل الوكالة لرصد معدل الإصابة به واتجاهات انتشاره.

٦٧ - الرعاية الطبية الأولية: خدمات الرعاية الطبية الأولية التي تشمل زيارات العيادات الخارجية وتوزيع لوازم طبية تقدم من خلال شبكة مؤلفة من ١٢٢ مرفقا للرعاية الصحية الأولية موزعة في داخل مخيمات اللاجئين وفي خارجها، في مناطق عمليات الوكالة الخمس. واستكملت هذه الخدمات بخدمات صحة الفم التي تقدم من خلال ٨١ عيادة لطب الأسنان وثمانية أطقم متنقلة لطب الأسنان، و ١٣ عيادة للعلاج الطبيعي وخدمات دعم أساسية أخرى منها ٩٧ مختبرا و ١٦ وحدة للأشعة السينية، وهذه الخدمات جميعها أدمجت في مرافق الرعاية الصحية الأولية. وتولى نحو ٤٦ أخصائيا في طب النساء والتوليد وطب القلب وأمراض الصدر وطب العيون تقديم خدمات لمرضى خارجيين أحيلوا إليهم من قبل المسؤولين الطبيين في المراكز الصحية التابعة للأونروا. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استقبلت العيادات العامة في الوكالة ٨,٢ ملايين مريض خارجي واستقبلت ٠,٦ مليون زائر للاستشارة في مجال طب الأسنان، وقدمت هذه العيادات العلاج إلى ١,٨ مليون شخص من اللاجئين المسجلين منهم ٤,١ مليون لاجئ. وقد اختلفت الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الأونروا بين ميدان وآخر، وذلك بحسب يسر الوصول إلى مرافق الأونروا وتوفر الخدمات من جهات أخرى أو بطريقة أخرى. وظل عبء العمل في العيادات العامة للأونروا

عبئا ثقيلا، فزاد عدد الزيارات في المتوسط على ١٠٠ زيارة إلى كل طبيب في اليوم على نطاق عيادات الوكالات كلها، وكانت الذروة في قطاع غزة حيث بلغت ١٢٩ زيارة إلى الطبيب الواحد. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت مشاريع لتأهيل ورفع مستوى مرافق الرعاية الصحية الأولية في بعض مناطق عمل الوكالة.

٦٨ - الرعاية الصحية الثانوية: قدمت الأونروا المساعدة في مجال الرعاية الصحية الثانوية للاجئين الفلسطينيين عن طريق تسديد جزء من تكاليف العلاج في مستشفيات الحكومة أو في مستشفيات المنظمات غير الحكومية و/أو من خلال اتفاقات تعاقدية مع مستشفيات تابعة لمنظمات غير حكومية أو مستشفيات خاصة. وقدمت الرعاية الصحية الثانوية أيضا بصورة مباشرة من مستشفى قلقيلية بالضفة الغربية الذي تديره الوكالة. وزادت سعته الأسرة من ٤٣ إلى ٦٣ سريرا في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. وأُنجزت أعمال تركيب محطة مركزية للأوكسجين، ورفع مستوى مرافق الغسيل والمطبخ والتخزين. وظلت القيود التمويلية تواجه ترتيبات الأونروا للمعالجة في المستشفيات. وقد استلزم ذلك تطبيق معايير إحالة صارمة، والإبقاء على نظام للمشاركة في تغطية التكاليف من قبل اللاجئين، وتطوير نظام معلومات لإدارة المستشفيات الغرض منه رصد اتجاهات الاعتلال لدى المرضى الذين يدخلون المستشفيات وتقييم ممارسات الإحالة واتجاهات تطبيقها. واستجابة لتزايد الطلب على خدمات الرعاية الصحية الثانوية، خصصت اعتمادات إضافية في الميزانية لميدان الأردن، وأُدخلت في ميزانية السنتين للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ اعتمادات لمجموعة من التحسينات في خطة دخول المستشفيات في لبنان، والهدف الرئيسي من ذلك هو تقليص الحصة الكبيرة من التكاليف التي يتكبدها اللاجئون في مجال خدمات الرعاية على المستوى الثالث التي ترمي إلى إنقاذ الحياة. وفي أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، استفاد ما مجموعه ٠٠٠ ٥٦ مريض من خطط الوكالة لمساعدة المرضى على دخول المستشفيات، قضوا أكثر من ٠٠٠ ١٣٥ يوم/سرير في المستشفى. أما فرص دخول المستشفيات المتعاقدة مع الأونروا فقد تأثرت تأثرا شديدا في قطاع غزة والضفة الغربية بعمليات الإغلاق ومنع التجول، مما أضاف إلى الأعباء المالية التي تواجه الموارد النادرة لدى الوكالة، واقتضى الحصول على الموارد المطلوبة من خلال التعهدات التي تقدم استجابة للنداءات الطارئة. وقد أجرت الوكالة دراسة متعمقة للخدمات التي تقدمها في مجال دخول المستشفيات، فأبرزت هذه الدراسة الحاجة إلى تطبيق سياسات أكثر إنصافا وفعالية من حيث التكاليف في ميادين عمل الوكالة الخمسة.

٦٩ - الصحة البيئية: استفاد من خدمات الصحة البيئية التي قدمتها الوكالة بالتعاون مع البلديات المحلية نحو ١,٣ مليون لاجئ فلسطيني في ٥٩ مخيما رسميا في الميادين الخمسة لعمليات الأونروا يشكلون ٣٢ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين. وشملت الخدمات

مجاري الصرف الصحي، وتصريف مياه الأعاصير، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وجمع القمامة والتخلص منها، ومكافحة انتشار الحشرات والقوارض. وواصلت الوكالة القيام بدور نشط في تخطيط وتنفيذ مشاريع ضخمة لإنشاء شبكات للمجاري والصرف والمياه في المخيمات، فضلا عن رفع مستوى مرافق جمع النفايات الصلبة والتخلص منها بواسطة الآليات. ومن خلال برنامجها الخاص للصحة البيئية الذي أنشأته في عام ١٩٩٣ في ميدان غزة، أجرت الوكالة دراسات جدوى مفصلة ونفذت مشاريع بكلفة تقدَّر بمبلغ ٢٢,٩ مليون دولار. وفي أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، أنجز البرنامج مشاريع متنوعة للبنى التحتية في مخيمات بلغت كلفتها ٤,٤ مليون دولار، فيما بلغت تكاليف المشاريع الجارية ٨,٢ ملايين دولار. وأُنجزت أيضا المرحلة الأولى من مراحل مشروع حماية ساحل غزة، وقام البرنامج بدور رئيسي في البرنامج الطارئ لإيجاد فرص عمل وكذلك في مشاريع البنى التحتية مثل مشاريع المياه ومياه الفضلات، وتصريف مياه الأعاصير، والكهرباء والطرق وذلك بغية إعادة إسكان الأسر التي هدمت مآويها. وعند توفر الأموال يبدأ العمل لتنفيذ مشاريع تقدَّر كلفتها بمبلغ ١٤,٣٦ مليون دولار.

٧٠ - موارد الميزانية والموارد البشرية: وفقا لتحليل منظمة الصحة العالمية للجانب المالي لنظم الرعاية الصحية في العالم كله، يتراوح الإنفاق السنوي للفرد الواحد على الصحة في البلدان المتدنية الدخل بين دولارين و ٥٠ دولارا. أما متوسط إنفاق الوكالة على الصحة في عام ٢٠٠٣ فقد قُدر بمبلغ ١٤,٦ دولارا للاجئ الواحد. وحتى بالاستناد إلى أشد التقديرات تحفظا لعدد المستفيدين الفعليين من الخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا، يتبين أن المخصصات التي دفعتها الوكالة في عام ٢٠٠٣ للأنشطة الصحية للفرد الواحد قلت عن ٢٠ دولارا. وعلى الرغم من الضآلة النسبية لهذه الميزانية، تمكنت الوكالة من تقديم خدمات صحية شاملة ضمت الرعاية الطبية للمرضى الخارجيين، وتقديم الدعم في مجالي المختبرات والأشعة السينية، وصحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة والصحة في المدرسة، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، ورعاية طب الأسنان، وإعادة التأهيل البدني، وخدمات المستشفيات، وأُضيفت إلى ذلك خدمات الصحة البيئية في المخيمات والمعونة الغذائية للفئات الضعيفة. وتعتبر الخدمات الصحية التي تقدمها الوكالة خدمات فعالة من حيث التكاليف بحسب المعايير الإقليمية والدولية، وإضافة إلى ذلك فإن إنجازات البرنامج تجعله أقرب إلى إنجازات البلدان المتوسطة الدخل التي تنفق ما بين ٧٥ و ٥٥٠ دولارا للفرد الواحد، بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية. وهذا التفاوت الكبير بين المخصصات من الموارد المالية والحصيلة الصحية لم يعد من الممكن استمراره ما لم تزد إيرادات الوكالة بمعدلات تنسجم مع النمو السكاني، والتضخم الثابت، والتغيرات في الخصائص العامة الديموغرافية والوبائية للسكان من

اللاجئين (بما في ذلك الزيادة في العمر وتزايد العبء الذي تجلبه الأمراض غير المعدية)، والتغيرات في الحاجات والأولويات الصحية. ومما يبعث على القلق الصعوبات التي تواجه الوكالة في تعيين الموظفين الفنيين في مجال الصحة والاحتفاظ بهم، لا سيما في الفئة الإدارية العليا في المقر وفي الميادين، وذلك بسبب غياب القدرة التنافسية للأونروا في مجال شروط العمل. أما المخصصات التي اعتمدت للصحة في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ القائمة على أساس النتائج فقد أتاحت زيادة بنسبة ٦ في المائة مقارنة بالميزانية التي أُعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ولكن هذه الزيادة الضئيلة لا تكفي للاحتفاظ بالمستوى الحالي للخدمات، هذا دون ذكر التصدي للحاجات الصحية غير الملباة. وعلى الرغم من محدودية الموارد المخصصة للبرامج، بيّن استعراض ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أن جميع الأهداف المتوخاة باستثناء القليل منها قد تم بلوغها أو تجاوزها. ووجه قرابة ٥٦ في المائة من المخصصات النقدية في البرنامج الصحي لتكاليف ما يزيد على ٦٠٠ ٣ موظف في مجال الصحة عُينوا محليا في الوكالة بأسرها ونفذوا جميع أنشطة البرنامج الأساسية. أما عدد الموظفين المتاحة خدماتهم فقد ظل دون العدد المطلوب لتلبية الحاجات المتزايدة، وظل متخلفا كثيرا عن الوفاء بالمعايير التي تأخذ بها السلطات المضيفة. وعلى الرغم من الاستثمار المكثف في تدريب وتطوير الموظفين، ظلت طاقة الموظفين تُستخدم إلى أبعد الحدود. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في نقص التمويل، أمكن أن تتدهور نوعية الخدمات وأمكن أن تتأثر سلبا إنجازات الوكالة في مجال الرعاية الصحية الأولية، لا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تجاوزت الزيادة في الانتفاع من خدمات العيادات العامة التابعة للوكالة نسبة ٦٠ في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة. وبغية التقليل إلى الحد الأدنى مما يترتب على النقص في الملاك من آثار ضارة، شددت الوكالة تشديدا خاصا على تعزيز المعارف والمهارات والقدرات لدى الموظفين الفنيين من خلال التدريب الداخلي. وفي أثناء عام ٢٠٠٣، قُدم في ميادين عمل الوكالة ما مجموعه ٦٥٧ ٧ يوم/رجل من التدريب للموظفين الطبيين وموظفي التمريض والمهن المتصلة بالخدمات الطبية. وانسجاما مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، أُولي اهتمام خاص لمسائل تتصل بجعل نوع الجنس في صلب عمل الوكالة، ومن ذلك تكافؤ فرص العمل للمرأة والرجل. ومثلت الأخصائيات المستخدَمات في برنامج الصحة ٢٨,٤ في المائة من الأخصائيين الصحيين في الوكالة، وأكثر من ٢٠ في المائة من جراحي الأسنان والصيادلة، ونحو ٤٠ في المائة من موظفي المهن المتصلة بالخدمات الطبية.

٧١ - الرصد والتقييم: تضطلع الوكالة بعمليات استعراض دورية لمختلف عناصر برنامج الصحة بغية تقييم أداء النظام، وتقدير موافقة استراتيجيات التدخل المعتمَدة لمقتضى الحال

وصلتها به وفعاليتها من حيث التكاليف، وتحديد الاتجاه المقبل للبرنامج استنادا إلى تحليل الحاجات والأولويات. ونظرا إلى محدودية الموارد المتاحة للبرنامج، جرت هذه التقييمات الذاتية بناء على الخبرة التقنية الموجودة داخل البرنامج. وفي أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، استُعرض برنامج الرعاية الطبية لدى الوكالة استعراضا شمل تقييم الاتجاهات في الانتفاع من اللوازم الطبية، وتقييم إنتاجية وكفاءة خدمات المختبرات وخدمات صحة الفم، كما شملت تحليل التكاليف والاتجاهات في الانتفاع من خدمات المستشفيات، وتضمنت دراسة في مقاومة البكتيريا التي تُعزل عادة في المختبرات للمنتجات المضادة للبكتيريا. وإضافة إلى ذلك، أُنجزت في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير دراسة على نطاق الوكالة لتقييم معدل وفيات الرضّع والأطفال في مراحل الطفولة المبكرة، وتقدير أنماط وأسباب الوفيات. وأُجري أيضا تحليل في العمق لوفيات الأمهات التي أُبلغ عنها في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢، وأُعدت بروتوكولات دراسية لتقييم مدى انتشار فقر الدم بسبب نقص الحديد في أوساط الأمهات والأطفال، وتحديد معارف ومواقف الكبار المسجلين في مدارس الأونروا، والممارسات الحالية في الوصفات الطبية لصرف الأدوية المضادة للبكتيريا. وإضافة إلى ذلك، أُنجزت في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير دراسة في أثر الأزمة الإنسانية الحالية في الأرض الفلسطينية المحتلة في الناس والخدمات، وأُجري مسح للأسر في جميع مخيمات اللاجئين البالغ عددها ١٢ مخيما في لبنان لدراسة الخصائص الديموغرافية، وظروف السكن والمرافق الصحية، وظروف العمالة، والعوق البدني والعقلي، وعادات التدخين، والانتفاع بخدمات الرعاية الصحية والرضا عنها مما يُقدم من الجهات مقدمة الرعاية الصحية. وبيّنت هذه الدراسة أن الأونروا هي الجهة الرئيسية في مجال تقديم الرعاية الصحية الأولية إلى اللاجئين. وإضافة إلى هذه التقييمات الذاتية والمسوح، أنجزت الوكالة تصميم نظام معلومات جديد لإدارة الصحة يهدف إلى تحسين الرقابة والرصد والتقييم لصحة الأم وللخدمات المتعلقة بالأمراض غير المعدية، وإلى تحسين عمليات التدخل بإجراءات فعلية وتحسين الاستجابة على مستوى تقديم الخدمات. وتدير الوكالة ١٢٢ مرفقا للرعاية الصحة الأولية تلقى ٨٦ مرفقا منها أجهزة حاسوب ومعدات أخرى ذات صلة وذلك من خلال أموال المشاريع، كما دُرب موظفون على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تجهيز وتفسير البيانات. وهذا المشروع الذي بدأ في الأصل بالتعاون مع مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها الكائنة في أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية وُسع نطاقه ليشمل مجالات أخرى من مجالات البرنامج ومنها نظام معلومات لإدارة اللوازم الطبية ونظام معلومات لإدارة المستشفيات. وأُجري أيضا تقييم للمراكز مركزا مركزا في جميع مرافق الرعاية الصحية الأولية في الميادين الخمسة، وذلك لتقييم نمط توزيع الموارد وتدفق المرضى وتقييم الحاجة إلى إعادة توزيع الموارد البشرية والمادية. وقد ساعدت

هذه المبادرات على تحسين مهارات وقدرات الموظفين على مستوى تقديم الخدمات، كما ساعدت على تقديم معلومات تستند إلى الأدلة للاسترشاد بها في الإدارة عند اتخاذ القرارات. وإلى جانب هذه التقييمات الذاتية، وافق المكتب الإقليمي لشرقي البحر الأبيض المتوسط بمنظمة الصحة العالمية على طلب الوكالة إليه إجراء استعراض شامل لبرنامج الرعاية الصحية في الوكالة في الميادين الخمسة لعملياتها في المنطقة. ومن المتوقع أن يقيّم هذا الاستعراض فيما سيقيّمه برنامج صحة الأم والطفل وبرنامج مكافحة الأمراض، وإدارة الموارد البشرية والمالية، ونظام المعلومات لإدارة الصحة. وقد أجرت منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٨٦ آخر استعراض لبرنامج الرعاية الصحية في جميع ميادين عمل الأونروا ما عدا لبنان.

٧٢ - التعاون مع السلطات المضيفة: حافظت الأونروا تاريخيا على علاقات عمل وثيقة مع إدارات الصحة الحكومية لدى السلطات المضيفة. ويحظى كبار موظفي الصحة بالأونروا في قطاع غزة والضفة الغربية بعضوية جميع اللجان التقنية التي أنشأتها وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية لاستعراض الجوانب العملية لسياسة الصحة ولتنسيق الإجراءات المتخذة في قطاع الصحة، كما شارك كبار موظفي الوكالة في الأردن في جميع أنشطة تخطيط وتطوير الخدمات الصحية التي نظمتها وزارة الصحة. وشاركت الأونروا أيضا في أعمال اللجان الوطنية المعنية بالتغذية والأغذية التي تضع سياسات واستراتيجيات للأمن الغذائي والمغذيات الدقيقة. وفي هذه الأثناء قدمت وزارة الصحة بالأردن إلى الأونروا احتياجاتها من لوازم منع الحمل المستخدَمة في برنامج تنظيم الأسرة واللقاحات المستخدَمة في البرنامج الموسع للتحصين وذلك كمساهمة عينية. وفي الجمهورية العربية السورية، واصلت وزارة الصحة تلبية احتياجات الأونروا من اللقاحات غير المدرجة في برنامج اليونيسيف مثل اللقاح المضاد للالتهاب الكبدي باء واللقاح المضاد للانفلونزا من النوع باء وذلك كمساهمة عينية. وقدمت وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية جميع اللقاحات المدرجة في البرنامج الموسع للتحصين في قطاع غزة والضفة الغربية كمساهمة عينية مقدمة إلى الأونروا. وفي جميع الميادين، لبت وزارات الصحة احتياجات الأونروا من الأدوية المضادة للتدرن الرئوي وقدمت مرافق مختبرية متقدمة لمراقبة الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات وكذلك نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وشاركت الأونروا أيضا في جميع أيام التحصين الوطنية وفي حملات الملاحقة التعويضية التي نظمتها السلطات المضيفة.

٧٣ - التعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة: منذ عام ١٩٥٠، تشرف منظمة الصحة العالمية، بموجب أحكام اتفاق مبرم مع الأونروا، إشرافا تقنيا على برنامج الرعاية الصحية في الوكالة وذلك من خلال الدعم المستمر الذي يقدمه المكتب

الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط في منظمة الصحة العالمية والتعاون الذي يقدمه موظفون في مقرها وكذلك من خلال تكليف موظفين من منظمة الصحة العالمية العمل في مقر الأونروا على أساس قروض غير قابلة للتسديد، ومن هؤلاء الموظفين مدير الصحة في الوكالة. وواصل المكتب الإقليمي أيضا تغطية المرتبات وما يتصل بها من نفقات لرؤساء الشعب في مقر الأونروا. وفي الإطار ذاته، أُنشئت أفرقة فرعية تُعنى بالتغذية، والصحة العقلية، ومعلومات الإدارة الصحية، والصحة الإنجابية. وأبقت الوكالة أيضا على صلات تعاون وثيقة بمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة اليونيسيف التي تعاونت معها الأونروا في خطة الإدارة المتكاملة لأمراض الأطفال. وواصلت اليونيسيف أيضا تلبية احتياجات الأونروا من اللقاحات والإمدادات من سلاسل التبريد للأمراض الرئيسية الستة يمكن الوقاية منها باللقاحات وذلك في لبنان والجمهورية العربية السورية. وإضافة إلى ذلك، استمرت علاقات التعاون بين الأونروا والمكاتب الإقليمية لليونيسيف في الأردن وسوريا لأغراض التنسيق بين أنشطة تشجيع الصحة، وتطوير الموظفين وتوفير المعدات/اللوازم الطبية. وأبقت الأونروا أيضا على نظام لتبادل المعلومات بشأن مجالات العمل التي تنسجم مع مجالات عمل في صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للإيدز. وفي أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، اضطلعت اليونيسيف بدراستين في شأن سلامة الحقن وخدمات التحصين التي تقدمها جميع جهات الرعاية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها الأونروا، وأجرت مسحا لتقييم معدلات عدم الإصابة بالحصبة بسبب اللقاح.

٧٤ - أثر حالة الطوارئ في الأرض الفلسطينية المحتلة على البرنامج الصحي: إن حالة الاضطراب والعنف وانتشار البطالة والعقبات القائمة في سبيل وصول المساعدة الإنسانية أدت كلها إلى زيادة معدلات الفقر وتدهور حالة الصحة والتغذية في وسط السكان عموما وفي وسط اللاجئين خصوصا. أما ''تقييم الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة'' الذي اضطلعت به منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي فقد استنتج أن الوصول إلى الغذاء وتحمل تكاليفه محدودان لأسباب مادية (القيود المفروضة على التنقل) أو لأسباب اقتصادية (ارتفاع معدل البطالة، ونفاد موارد الأسرة وفعالية استراتيجيات تحمل الظروف والضغوط التي تواجه شبكات الدعم الاجتماعي). ووجد التقييم أن نحو ١,٤ مليون شخص (قرابة ٤٠ في المائة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة) لا يحظون بالأمن الغذائي وأن ١,١ مليون شخص آخر (٣٠ في المائة) يتهددهم انعدام الأمن الغذائي إذا ما استمرت الظروف الحالية. وإضافة إلى ذلك، ووفقا لدراسة مشتركة أجرتها في تموز/يوليه ٢٠٠٣ منظمة إنقاذ الطفولة الأمريكية وأمانة خطة العمل الوطنية من أجل الأطفال الفلسطينيين، ذكر ٩٠ في المائة من الآباء أن أطفالهم تبدو عليهم أعراض الصدمة

المتصلة بالضغط النفسي. وهناك سبب رئيسي يدعو للقلق في الضفة الغربية وهو هبوط مستوى التغطية بالتحصين للرضع الذين تقل أعمارهم عن ١٢ شهرا بمجموعة اللقاحات الأساسية في بعض الأماكن، هذا الهبوط الذي بلغ مستويات دون مستوى التغطية الذي حوفظ عليه والذي تجاوز نسبة ٩٥ في المائة. ورغم أن هذا الهبوط المفاجئ في نطاق تغطية التحصين للسنة الثانية على التوالي في برنامج ظل قريبا من التغطية الكاملة لعدة سنوات هو هبوط مثير للقلق إلا أنه ليس مثيرا. بل إن الأخطر من ذلك هو احتمال تفشي الأمراض عبر الحدود لا سيما الحصبة وربما شلل الأطفال. وقد ظهرت أدلة تشير إلى بدء تفشي النكاف في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في مخيم للاجئين في منطقة نابلس، هذا المرض الذي انتشر إلى خمسة مخيمات أخرى للاجئين وإلى المناطق المجاورة لها. وقد تبين من نتائج مسح للدم أجرته اليونيسيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أن نحو ثلث الأطفال الذين سبق تحصينهم والذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة ليست لديهم مناعة ضد الحصبة. وقد لقحت الأونروا أكثر من ٠٠٠ ٨٥ طفل في قطاع غزة والضفة الغربية. وقررت وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، إطلاق حملة جماهيرية لمكافحة الحصبة وتوزيع الفيتامين ألف على جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وقد انطلقت الحملة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ بمشاركة كاملة من الأونروا. ويواجه الخدمات الصحية في الأونروا تحدّ آخر هو الإغلاق ومنع التجول اللذان ظلا يحولان دون وصول العاملين في مجال الصحة إلى أماكن عملهم. وبوجه الإجمال، فقد العاملون في مجال الصحة في الأونروا ٤١٦ ٢ يوم عمل في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٣ بسبب الإغلاق ومنع التجول والقيود المفروضة تنقل الموظفين. وقد بدأت نوعية خدمات الأونروا في الضفة الغربية بخاصة تتأثر بضياع أوقات العمل محسوبة بيوم/رجل التي تضاف إلى تزايد الطلب على خدمات الأونروا الطبية، وذلك إلى جانب الانهيار في خطوط التوجيه/الإشراف وتعطيل أنشطة تدريب الموظفين وتطويرهم. وواصلت حكومة إسرائيل طوال عام ٢٠٠٣ تخطيط وبناء جدار/سياج في الضفة الغربية. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، سوف يعزل بين الجدار/السياج والخط الأخضر أو في الجيوب المسيجة ٠٠٠ ٢٧٤ فلسطيني يعيشون في ١٢٢ مجتمعا محليا. وإضافة إلى القيود التي تواجه مرافق الوكالة وخدماتها في هذه الأماكن، فإن الجدار/السور سوف يزيد مشاكل الوصول التي تواجه اللاجئين في دخول هذه الجيوب ومغادرتها، والتي توجه العيادات المتنقلة التي تديرها الأونروا وطواقم التوزيع التابعة للوكالة التي قد تتطلب الحصول على أذون دخول خاصة للمرور عبر البوابات لتنفيذ برامج الوكالة العادية والطارئة داخل هذه الجيوب. ولقد سبق أن منعت الطواقم الطبية وطواقم التوزيع التابعة للأونروا من دخول القرى المتأثرة

الواقعة في منطقتي قلقيليا وطولكرم. وقبل الأزمة الحالية، كان مستشفى الأونروا في قلقيليا يوفر الرعاية لعدد كبير من اللاجئين في جميع أنحاء المناطق الشمالية من الضفة الغربية وبلغ معدل شغل الأسرَّة فيه ٦٧,٥ في المائة. وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٤٣,٥ في المائة فقط جراء القيود المفروضة على التنقل، بما فيها منع التجول والإغلاق وكذلك بناء الجدار/السور حول المدينة الذي بدأ حديثا. ويوجد أيضا قلق كبير من أن يؤدي إنجاز عملية بناء الجدار/السور حول القدس إلى مشاكل مماثلة لتلك بسبب تعذر وصول المرضى المحتاجين إلى رعاية طارئة إلى المستشفيات غير الحكومية الواقعة في القدس الشرقية بما فيها المستشفيات المتعاقدة مع الأونروا لتقديم الخدمات. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، بين مسح أجرته منظمة الصحة العالمية أن أكثر من ٥٠ في المائة من الذين استجوبوا في المسح اضطروا لتغيير مرفق تقديم الرعاية الصحية، وأن ٩٠ في المائة من الذين غيروا مرفق تقديم الرعاية الصحية فعلوا ذلك بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى تلك المرافق. وإضافة إلى ذلك، فإن الاتجاه الهابط نسبيا في معدلات الخصوبة الإجمالية نتيجة لتأثير برنامج تنظيم الأسرة الذي أقامته الوكالة في قطاع غزة أخذ ينقلب منذ بدء الأزمة الحالية. ووفقا للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فإن قيمة الأضرار المادية التي لحقت بقطاع المياه ومياه الفضلات في الأرض المحتلة بسبب الإجراءات العسكرية الإسرائيلية تقدر بنحو ١٤٠ مليون دولار. وببناء الجدار/السور تضم إسرائيل إلى أراضيها فعليا معظم الطبقة الغربية الحاملة للمياه التي تشكل ٥١ في المائة من الموارد المائية في الضفة الغربية. وقد استجابت الوكالة لهذه التحديات بالحصول على لوازم ومعدات طبية إضافية، وبتخصيص ميزانيات إضافية لتلبية الطلب المتزايد على خدمة المستشفيات، وبتعيين موظفين إضافيين لمواجهة أعباء العمل الناجمة عن الزيادة في الطلب على الخدمات التي تقدمها الأونروا. وأنشأت الوكالة أيضا خمسة طواقم طبية للطوارئ في الضفة الغربية بهدف تحسين فرص وصول اللاجئين إلى الخدمات الصحية الواقعة في المناطق النائية والمغلقة، وأبقت على برنامج لتقديم المشورة النفسانية – الاجتماعية ولتقديم الدعم الموجه إلى الفئات المعرضة للأخطار في قطاع غزة والضفة الغربية.

جيم – الخدمات الغوثية والاجتماعية

٧٥ – الأهداف: إن مهمة برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية هي تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من مشقات اجتماعية واقتصادية بالغة، والتخفيف من حدة الفقر في أوساط اللاجئين، وتشجيع الاعتماد على الذات لدى الفئات الضعيفة منهم، ولا سيما النساء والشباب والمعوقون. وإضافة إلى ذلك، يتولى البرنامج الوصاية على السجلات التاريخية المتعلقة باللاجئين التي يشار إليها عادة باسم ”ملفات

الأسر''، ويقوم باستكمالها وحفظها من أجل تحديد أهلية الحصول على جميع خدمات الأونروا.

٧٦ - تسجيل اللاجئين: في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا ٤ ١٨٦ ٧١١ لاجئا، وهذا يمثل زيادة نسبتها ٢,٥٦ في المائة مقارنة بالعدد المسجل في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والبالغ ٤ ٠٨٢ ٣٠٠ انظر المرفق الأول، الجدول ١). ونحو ٦٨ في المائة من اللاجئين المسجلين يعيشون في خارج مخيمات اللاجئين المعترف بها رسميا والبالغ عددها ٥٩ مخيما في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقد سجلت النسبة الكبرى من اللاجئين في الأردن حيث بلغت ٤٢ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الوكالة، يلي ذلك قطاع غزة بنسبة ٢٢,٤١ في المائة، والضفة الغربية بنسبة ١٦,١٣ في المائة، والجمهورية العربية السورية بنسبة ٩,٩٨ في المائة، ولبنان بنسبة ٩,٤٨ في المائة. وفيما يلي التوزيع العمري للاجئين المسجلين: ٤٣,٥٤ في المائة في السنة ١٨ من عمرهم أو دونها، و ٤٦,٣٣ في المائة تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٥٩ سنة، و ١٠,١٣ في المائة في السنة ٦١ من عمرهم أو أكثر. وأدرج ما مجموعه ٢٥٧ أسرة لاجئة في نظام التسجيل الرسمي في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وتوجد عدة استفسارات قيد النظر بشأن الأهلية للتسجيل والحصول على الخدمات. وبعد إجراء استعراض شامل، وافق المفوض العام على أساس كل حالة بذاتها على تسجيل أشخاص ينتمون إلى قبيلتي الغنامي والبقارة الفلسطينيتين اللاجئتين في الجمهورية العربية السورية. وبالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وفي محاولة لتحديد الأهلية للحصول على وضع اللاجئ والظروف المعيشية للفلسطينيين في العراق، أوفدت في آب/أغسطس ٢٠٠٣ بعثة تقييم مؤلفة من موظفين في إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية. وأوصى الفريق بأن تسجل الأونروا اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في العراق وأن تقدم لهم الخدمات الأساسية. وقد تم تجهيز نحو ٥٠ ٩٠٠ طلب من طلبات التحقق من وضع اللاجئ وذلك استجابة لاستفسارات من السلطات المضيفة ومن مسؤولين حكوميين من خارج منطقة عمليات الأونروا. وكما في الأعوام السابقة، واصل موظفو التسجيل الميداني دمج جميع البيانات المتعلقة باللاجئين المسجلين في ملفات الأسر وذلك عن طريق دمج الرموز السابقة في ملف كل أسرة. وترمي هذه الجهود إلى الجمع بين سجلات الأسرة الأصلية اللاجئة في عام ١٩٤٨ وجميع الوثائق الأخرى المتصلة بالأسر النواة التي انحدرت منها على مر الأجيال. وحتى الآن أنجزت عملية دمج البيانات هذه في الجمهورية العربية السورية ولبنان وقطاع غزة، ويجري إدماج ١٤ في المائة من سجلات الضفة الغربية في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. وسوف تبدأ هذه العملية في الأردن عندما تمسح ملفات الأسر بالحاسوب. وتعمل الأونروا أيضا على حل

مسألة معايير التسجيل، لا سيما فيما يتعلق بحالة اللاجئات المتزوجات من رجال غير لاجئين وأولاد تلك اللاجئات. أما قواعد الوكالة فتستبعد حتى الآن أولادهن من التسجيل وبالتالي من جميع الخدمات التي تقدم إلى اللاجئين. وهذه القواعد تعود بالذاكرة إلى عصر كانت فيه عناصر متنوعة من عناصر قانون الأحوال الشخصية تحابي ذرية الذكر. غير أن هذه القواعد تغيرت منذئذ تغيرا كبيرا. وإضافة إلى ذلك، أصدر المجتمع الدولي منذئذ عددا من الاتفاقيات والقرارات الدولية والإعلانات وبرامج العمل الصادرة عن مؤتمرات عالمية تشجع القضاء تدريجيا على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الصعد المحلي والوطني والدولي. وعلاوة على ذلك، ترى الوكالة أن التطبيق المستمر لقواعدها القائمة المتعلقة بالتسجيل هو تطبيق غير نزيه ولا أساس له، لأنه لا ينبغي لوضع اللاجئ أن يقوم على أساس اعتبارات من هذا النوع، ولأنه لا يوجد مبرر للتمييز بين الذكور المتزوجين من غير اللاجئات واللاجئات المتزوجات من غير اللاجئين. كما تخالف هذه القواعد سياسات الوكالة في مجالات أخرى: فعلى سبيل المثال، تفخر الأونروا بأنها حققت المساواة الكاملة بين الجنسين في مدارسها وبأن المساواة الكاملة بين الجنسين تعتبر مبدأ أساسيا في النظام الإداري واللوائح الإدارية لموظفي الوكالة. ونتيجة لذلك، قررت الوكالة إجراء استعراض لهذه الإجراءات بغية تمكين المتحدرين من اللاجئات المتزوجات من غير اللاجئين من التسجيل لدى الأونروا. وتقدر الأونروا بأن هذا الإجراء يحتمل أن يعود بالفائدة على نحو ٣٤٠ ٠٠٠ شخص، ولكنها تتوقع أن يكون عدد الذين يرغبون في التسجيل فعلا دون ذلك بكثير. ولن يهتم جميع أولئك الذين يسجلون بالاستفادة من الخدمات التي تقدمها الوكالة. ونتيجة لذلك، يعتبر من الأمور الممكن تدبيرها معالجة الأثر الكمي لهذا التعديل في قواعد التسجيل المتعلقة بعمليات الوكالة.

٧٧ - نظام التسجيل الموحد: أحرز تقدم كبير في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير في اتجاه بلوغ الهدفين الرئيسيين لمشروع تسجيل اللاجئين الفلسطينيين وهما إعادة تصميم نظام التسجيل المحوسب بكامله في الوكالة (يضم حاليا بيانات شخصية عن ٤,١ ملايين لاجئ مسجل)، ومسح وحفظ ما يقدر بـ ١٦ مليون وثيقة تاريخية عن اللاجئين مخزونة في ملفات الأسر لدى الوكالة. وأنشئ مجلس استشاري، وعين فريق إدارة للمشروع، وأنجز تحليل واسع للجوانب العملية. وبدأ مشروع تجريبي للمسح بالحاسوب، كما بدأ الحصول من موارد خارجية على خدمات تطوير برنامج الحاسوب لنظام معلومات تسجيل اللاجئين الجديد. وأعلنت تبرعات لتمويل الميزانية البالغة قيمتها ٦,٦ مليون دولار. ويتوقع بلوغ أهداف المشروع بحلول عام ٢٠٠٨. وبصورة مستقلة عن ذلك، واصلت وحدة التسجيل الموحد في مقر عمان تقديم الدعم التقني لموظفي كل ميدان بشأن نظام التسجيل الميداني الحالي ونظام الدراسة الاجتماعية في كل ميدان. وأقامت الوحدة، بالتنسيق مع شعبة

الخدمات الاجتماعية، أداة محوسبة للإدارة والإبلاغ، لتحسين التخطيط والإبلاغ. ومن المقرر أن تستفيد منظمات المجتمع المحلي من هذه الأداة. وقد أقيم نظام منظمات المجتمع المحلي كنظام تجريبي في مكتب ميدان الأردن في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٧٨ - برنامج العسر الشديد: ظل هذا البرنامج موجها إلى أشد الأسر اللاجئة فقرا وركز على تزويدها بالحد الأدنى من دعم البقاء الذي توفره ''شبكة الأمان''. وقد زاد عدد الأشخاص المسجلين في هذا البرنامج بنسبة ٥,٩٥ في المائة مقارنة بالفترة التي غطاها التقرير السابق، وفي الوقت ذاته زاد عدد اللذين يتلقون المؤن بنسبة ٣,٠٦ في المائة (انظر المرفق ١، الجدول ٣). ونقحت الوكالة التعليمات المتعلقة بالخدمات الغوثية للتعجيل في تقديم الخدمات عن طريق الأخذ باللامركزية فيما يتعلق بالمستويات صاحبة الصلاحيات في الموافقة على تقديم المساعدة في حالات العسر الشديد، وللتصدي لأوجه التفاوت بين الجنسين وذلك بمساعدة أطفال المسجلات من الأرامل والمطلقات والمهجورات اللواتي كن متزوجات من أزواج من غير اللاجئين وذلك إذا كانت الأسرة تعيش في حالة فقر. وتصدت الوكالة أيضا لحالات الأسر التي تعيش في حالة العسر الشديد والتي تعيلها نساء مسنات أو نساء غير متزوجات (أرامل أو مطلقات أو مهجورات). وأما المساعدة المقدمة في إطار برنامج العسر الشديد فتضم مجموعة من أشكال الاستجابة تتراوح بين الدعم بالأغذية الأساسية وإصلاح المأوى أو إعماره، أو تقديم مساعدة نقدية مختارة و/أو إتاحة الحصول على خدمات الأونروا الأخرى على أساس تفضيلي، ومن هذه الخدمات مثلا التدريب في مراكز التدريب المهني التي تديرها إدارة التعليم. وقد سجل في مراكز التدريب المهني في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير نحو ٧٤٥ فردا من أفراد الأسر التي تعيش في حالة العسر الشديد (٤٨١ ذكرا و ٢٦٤ أنثى)، وذلك في محاولة لضمان أن يحصل فرد واحد على الأقل من أفراد الأسرة على مهارات مطلوبة في السوق. أما عنصر الدعم الغذائي والنقدي في برنامج العسر الشديد فقد مثل ٨٣,٨ في المائة من الميزانية السنوية للخدمات الغوثية والاجتماعية. ومثلت حالات العسر الشديد نسبة ٥,٩ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين. ولم تتمكن الأونروا من مساعدة نسبة أكبر من السكان اللاجئين الذين يعيشون في حالة الفقر بالرغم من أن النسبة الإجمالية للفقر لدى اللاجئين وغير اللاجئين بلغت ٧٥ في المائة في قطاع غزة و ٦٠ في المائة في الضفة الغربية. أما النسبة المئوية للاجئين المسجلين في البرنامج كنسبة من مجموع سكان اللاجئين في الميدان فظل أعلاها في لبنان حيث بلغت ١١,٦٦ في المائة، يليه قطاع غزة بنسبة ٨,٨٧ في المائة والجمهورية العربية السورية بنسبة ٧,٥٠ في المائة، والأردن بنسبة ٢,٦٦ في المائة. أما الأسر التي ترأسها مسنات في فقر مدقع فتمثل ٤٠,٢ في المائة من حالات العسر الشديد، تليها الأسر التي أقعد معيلها أو أصبح عاجزا عن كسب دخل

مستمر لأسباب طبية (٢٢,٣ في المائة)، ثم الأسر التي ترأسها أرملة أو مطلقة أو مهجورة (١٩,٣ في المائة). وعلى الرغم من أن ١٦,٩٦ في المائة من الأسر المعيشية في أوساط السكان اللاجئين ترأسها إناث تمثل الأسر المعيشية التي ترأسها إناث ٤٦,١٨ في المائة من الأسر التي تعيش في حالة العسر الشديد، وهذا يبين تأنيث طابع الفقر. وظل العاملون الاجتماعيون وكبار الموظفين يقومون بزيارات مترلية للتأكد من رعاية ووضع الأسر التي تعيش في حالة العسر الشديد. وخرج من البرنامج ما مجموعه ٢٨٩ ٥ أسرة عندما انتهت أهلية هذه الأسر للاستمرار في تلقي المنافع.

٧٩ - الدعم الغذائي: تلقت نحو ٢٩٦ ٦١ أسرة تضم ٩٠٧ ٢٤٦ أفراد إعانات نقدية كل ثلاثة أشهر إضافة إلى السلع الغذائية التي تشمل الطحين والسكر والزيوت النباتية والحليب كامل الدسم وتلقت العدس الأحمر في لبنان فقط. وبلغت القيمة الإجمالية لمجموعة الدعم الغذائي، بالإضافة إلى الإعانات النقدية، نحو ١٠٧ دولارات لكل شخص في السنة، ووفرت ما يعادل ١٥ في المائة فقط من مستوى الفقر للدخل الشهري المقدر لدى البنك الدولي بمبلغ ٦٠ دولارا للشخص الواحد في الشهر. وبلغ العدد الإجمالي للحصص التي تم توزيعها في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير ٦١٦ ٩١٠ حصة. ولم يحصل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام واحد على هذه الحصص، أما الحوامل والمرضعات فقد حصلن على الدعم الغذائي من خلال برنامج الصحة. وفي أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، انتقلت إلى إدارة الصحة مسؤوليات كفالة المعايير السليمة لنوعية الغذاء وتخزينه والتعامل به، وذلك بالتزامن مع لجوء شعبة الشراء واللوجستيك إلى مصادر خارجية لاختبار سلامة الأغذية. وسهّل الحصول على المساعدة الغذائية والمساعدة النقدية شبكة مؤلفة من ٥٨ مركزا ثابتا للتوزيع (في المناطق ذات الكثافة العالية من السكان اللاجئين) ومن ١٢٣ نقطة توزيع متنقلة في المناطق النائية؛ وشكلت هذه المراكز والنقاط أيضا البنية التحتية للمساعدة الغذائية الطارئة المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تستهدف الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ أسرة ليست في حالة العسر الشديد. وتطلبت هذه المساعدة المستقلة استخدام موظفين إضافيين منهم ١٤٦ عاملا اجتماعيا و ٨ كتبة تسجيل في الميدانين.

٨٠ - المساعدة النقدية الانتقائية: لم تسمح موارد الوكالة غير الكافية إلا بتخصيص ٠٠٠ ٥٠٠ دولار للمساعدة النقدية في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وهو مبلغ يقل كثيرا عن أعلى مستوى بلغته هذه المساعدة وهو ٢,٩ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وخصص للبنان على أساس استثنائي مبلغ ٨٠٠ ٤٥٩ دولار للسنة التقويمية ٢٠٠٤ مقارنة بمبلغ ٢٧٧ ٩٣ دولارا كان يخصص عادة في السنوات التقويمية السابقة، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع معدل البطالة في أوساط اللاجئين المسجلين وغير المسجلين، وإلى شدة الحالة

الاجتماعية – الاقتصادية التي تؤثر على اللاجئين هناك. وفيما وجهت المساعدة النقدية الانتقائية بصفة أساسية إلى الأسر المسجلة في برنامج حالات العسر الشديد، اعتبرت أية أسرة لاجئة تواجه حالة طارئة مؤهلة لهذه المعونة التي تقدم مرة واحدة. وقد قدمت هذه المساعدة لأغراض منها الإعانة في حالة الفيضان أو الحريق، أو إجراء إصلاحات طفيفة للمأوى، أو توفير وقود التدفئة في حالات الطوارئ للمعوزين، أو تقديم دعم مالي محدود لأسرة فقدت رئيسها/معيلها فجأة، أو تمكين الأطفال من الذهاب إلى المدرسة عن طريق شراء اللوازم أو الملابس.

٨١ – ترميم المآوي: ظل إصلاح المآوي وإعادة بنائها ينفذ بأموال من خارج الميزانية مما أتاح إصلاح ما مجموعه ١٧٨ مأوى في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، مقارنة بـ ٧١١ مأوى في الفترة التي غطاها التقرير السابق. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى قلة الأموال. وأما المآوي البالغ عددها ١٧٨ مأوى التي أصلحت فمثلت نسبة ١,٢ في المائة من الحاجة المقدرة، إذ أشارت مسوح سابقة إلى أن ٢٥ في المائة من الأسر المسجلة في برنامج حالات العسر الشديد تعيش في مساكن دون المستوى. وكما في السنوات السابقة، نفذ إصلاح المآوي باتباع نهج المساعدة الذاتية الذي تقدم فيه الوكالة المساعدة المالية والتقنية وتقوم الأسر بترتيبات الحصول على العمل التطوعي، و/أو عن طريق التعاقد من الباطن مع صغار المقاولين الموجودين في المخيمات مما أوجد فرصا للعمل تشتد الحاجة إليها داخل مجتمع اللاجئين. وقد أنجز على أساس نهج المساعدة الذاتية إصلاح أو إعادة بناء ما مجموعه ١٢ مأوى تمثل ٦,٧ في المائة من مجموع المآوي التي أصلحت أو أعيد بناؤها، أما النسبة الباقية وهي ٩٣,٣ في المائة فقد أنجزت على أساس الترتيبات التعاقدية الموحدة التي تديرها الوكالة. وقد أعطيت الأولوية الأولى العليا في التدخل للمساكن الغير سليمة البناء، أما الأولوية الثانية فأعطيت للمساكن غير الصحية أو غير النظيفة التي تسبب مشاكل طبية وأعطيت الأولوية الثالثة للاعتبارات الاجتماعية (مثل الازدحام الشديد). وفي خارج إطار البرنامج العادي تنفذ الأونروا حاليا، بالتعاون مع السلطات السورية، مشروع إصلاح مخيم النيرب لتحسين الظروف المعيشية والمعاشية لنحو ٠٠٠ ٦ لاجئ، آملة أن يشكل هذا المشروع مشروعا تجريبيا نموذجيا لنهج أكثر تكاملا وشمولا يتبع في تحسين المخيمات. وتلقت الوكالة طلبات إضافية بإعادة إسكان ٠٩٣ ٢ أسرة شردت بسبب استمرار السلطات العسكرية الإسرائيلية في هدم المنازل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أصلح أو أوعيد بناء ما مجموعه ٧٣٥ مترلا في غزة في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كما أعيد بناء أو إصلاح ٣٦٦ مترلا في الضفة الغربية. وواصلت الوكالة إصلاح مخيم جنين بمنحة قدرها ٢٧ مليون دولار قدمتها جمعية الهلال الأحمر في الإمارات العربية المتحدة. غير التقدم

في ذلك كان بطيئا بفعل عمليات الإغلاق المتطاولة وعمليات التوغل العسكري الإسرائيلية. وفي محاولة للتنسيق تنسيقا أوثق بين الممارسات في جميع الميادين في ما يتعلق بجميع أشكال إصلاح المآوي، وضُعت سياسة على نطاق الوكالة لتقديم التوجيه بشأن الجوانب الرئيسية للتدخل في حالات المأوى، ومن الأمثلة على هذه الجوانب المعايير التقنية المتنوعة، ومنهجيات التدخل، والفئات المستهدفة، ودور مشاركة اللاجئين. ونتيجة لذلك، بدأ العمل في الجزء الأخير من الفترة التي يغطيها هذا التقرير بنهج دعم الاعتماد على الذات، الذي تقوم الوكالة فيه الآن بالتنفيذ المباشر للإسكان في حالات العسر الشديد، وتتحمل الأسر في ذلك مسؤولية تولي جميع الأعمال النهائية.

٨٢ - الخدمات الاجتماعية: جرى إيجاد فرص متعددة في جميع أنحاء المنطقة للاجئين المحرومين لتحسين مستويات معيشتهم ورفاههم، وذلك من خلال شبكة مؤلفة من ١٠٢ من منظمات المجتمع المحلي التي تدعم الأونروا أنشطتها. وفي أثناء السنة بلغ عدد اللجان الإدارية لمنظمات المجتمع المحلي ٩٨ لجنة مؤلفة من ٥٨٦ عضوا، يضاف إليهم ١ ٨٧٧ متطوع يساهمون في أعمال المراكز. وساهمت الأنشطة التدريبية في تحسين المفاهيم والممارسات الإنمائية لدى موظفي الخدمات الاجتماعية والمتطوعين لهذه الخدمات، فزاد التشديد على استخدام نُهج المشاركة في تخطيط وتنفيذ أنشطة المراكز. وقد صممت هذه الأنشطة تصميما يعنى بالحاجات ذات الأولوية لدى النساء والأطفال والشباب والمعوقين، ويوفر مجموعة من الخدمات الهادفة المقدمة لسكان المخيمات ولمجتمع اللاجئين عموما. أما اللجان الإدارية لمنظمات المجتمع المحلي في الميادين الخمسة فقد نجحت في تطبيق معايير الإدارة كأداة متطورة باستمرار لتحسين أدائها الإداري والتنفيذي. وبغية تعزيز استمرارها وإيجاد فرص عمل، أنشأ العديد من منظمات المجتمع المحلي مشاريع مدرة للدخل خاصة بها. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، بلغ مجموع المشاريع المدرة للدخل لدى هذه المنظمات ١٦٧ مشروعا أنشأت ٤٣٧ فرصة عمل للاجئين المحليين.

٨٣ - برنامج دعم المجتمع المحلي بالقروض البسيطة: بعد إجراء تقييم واسع لبرنامج تخفيف حدة الفقر/الأنشطة المدرة للدخل، نُفذت إصلاحات كبيرة عند إعلان سياسة لتقديم القروض المدعومة، وإعادة تنظيم القروض القائمة في إطار برنامج تخفيف حدة الفقر/الأنشطة المدرة للدخل، ووضع إجراءات لتوجيه العمليات الميدانية. وهذا البرنامج الذي غُير اسمه فأصبح برنامج دعم المجتمع المحلي بالقروض البسيطة يستكمل برنامج القروض البسيطة والمشروعات الصغيرة، ويستند إلى البرامج والهياكل القائمة في إطار الخدمات الغوثية والاجتماعية، ويستهدف جمهورا جديدا، ويسعى إلى تعزيز قدرة منظمات المجتمع المحلي المتطورة على تقديم وإدارة عمليات الإقراض الخاصة بها. وبالتعاون منظمة سي إيتش أف

(CHF) الدولية (المنظمة الدولية للمجتمع المحلي والموئل والتمويل)، أُجري في عام ٢٠٠٣ مسح للسوق في الأردن والجمهورية العربية السورية. وبناء على نتائج هذا المسح، قدمت على أساس تجريبي قروض من نوع جديد هي قروض تحسين المسكن في مخيمين في أوائل عام ٢٠٠٤، واستهدفت هذه القروض الأشخاص الذين لا تمنحهم البنوك قروضا والذين يحتاجون إلى ٣ ٠٠٠ دولار أو أقل لتحسين مساكنهم. وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير كان قد قدم نحو ٧٣ قرضا بمبلغ ٥٨٨ ٨٢ دولارا. أما القروض الميسرة التي قُدمت في شكل يجمع ما بين المنحة والقرض فقد أُخذ بها لتحل تدريجيا محل مشروع الدعم الذاتي، وهي موجهة توجيها يقتصر على الأسر التي تعيش في حالة العسر الشديد. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، بلغ العدد الإجمالي للقروض المقدمة في إطار مشروع الدعم الذاتي/القروض الميسرة ٢٨ قرضا بمبلغ ١٢٥ ١٢١ دولارا مكّنت ١٥ أسرة من الخروج من سجلات الأسر التي تعيش في حالة العسر الشديد. وبلغ العدد الإجمالي لقروض المشروعات الصغيرة ٢٠١ بمبلغ ٧٣٠ ٦٧٦ دولارا. وإضافة إلى ذلك، أُدير الإقراض ''غير المباشر'' عن طريق منظمات المجتمع الدولي. أما الإقراض المضمون جماعيا والموجَّه إلى النساء وحدهن فقد أدى إلى تقديم ٥٩٤ قرضا من خلال ١٢٨ مجموعة تتألف من ٦٦٦ امرأة، وذلك بمبلغ قدره ٤١٤ ٣١٥ دولارا. أما برنامج التدريب الحرفي في الضفة الغربية فقد شارك فيه ١ ٣٧٠ لاجئا وأُخذ به مؤخرا في مخيمين اثنين في لبنان حيث يشارك فيه ٤٨ لاجئا من أفراد الأسر التي تعيش في حالة السكر الشديد. وقد تلقى التدريب خمسة وثلاثون ممن التحقوا بهذا البرنامج التدريبي ثم أُدخلوا في مؤسسات تجارية لثلاثة أشهر لاكتساب الخبرة العملية فيها.

٨٤ - برنامج المرأة: واصلت مراكز برنامج المرأة البالغ عددها ٦٤ مركزا القيام بدور أساسي في تعزيز مشاركة اللاجئات مشاركة فعلية في تنمية مجتمعاتهن المحلية. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، نُظمت ٤٥٧ ٢ دورة توعية وحلقة عمل حول موضوعات مثل الأبوة الصالحة، وتطور الطفولة المبكرة، وأنماط الحياة الصحية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأسباب الفقر، والبيئة، ونوع الجنس، وقد شارك في تلك الدورات والحلقات ١٧٩ ٤٦ امرأة. أما التدريب على المهارات الذي يرمي إلى زيادة فرص العمل للنساء، فقد ظل يشكل نشاطا رئيسيا من أنشطة مراكز برنامج المرأة. أما المهارات التقليدية فقد ظلت تتصدر الأنشطة التي تقدمها مراكز برنامج المرأة، ومن هذه المهارات الخياطة، والحياكة، والتطريز، وتزيين الشعر، وإعداد الطعام والإمداد بالطعام. غير أن العديد من مراكز برنامج المرأة أخذ يقدم المزيد من التدريب التقني في مجالات الحاسوب والتصوير الفوتوغرافي. وفي أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، استفادت ٩٤٣ ١٥ امرأة من التدريب

على المهارات، واستفادت ٢٦٣ ٢٣ امرأة من الخدمات الأخرى التي تقدمها مراكز برنامج المرأة مثل خدمات المشورة النفسانية – الاجتماعية والقانونية، وفصول اللياقة البدنية، ورياضة الإيروبيك، وبرامج الترفيه والبرامج الاجتماعية، وقدم برنامج دعم المجتمع المحلي بالقروض البسيطة العون في الحصول على القروض. أما رياض الأطفال البالغ عددها ٤١ ودور الحضانة البالغ عددها ٢٧ والتي تديرها نساء مدربات من المجتمع المحلي فقدمت خدمات تحتاج إليها الأمهات العاملات حاجة كبيرة وشجعت غيرهن من النساء على المشاركة في الأنشطة الجارية مراكز برنامج المرأة. وقد استفاد من هذه التسهيلات ما مجموعه ٣٤١ ٤ طفلا في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

٨٥ – برنامج المعوقين: بالتنسيق مع إدارتي الصحة والتعليم في الوكالة أدار لاجئون برنامج المعوقين من خلال شبكة مؤلفة من ٣٨ مركزا مجتمعيا لإعادة التأهيل. وقد استفاد من الخدمات الخاصة التي تقدمها المراكز المجتمعية لإعادة التأهيل ما مجموعه ٩٠٣ ٢٤ أشخاص من المعوقين وأسرهم. وشملت هذه الخدمات إعادة التأهيل في مركز أو في البيت، والإحالة على أخصائيين، أو برامج إعادة التأهيل المهني، والتوعية، ومكتبات الألعاب، ومخيمات الترفيه التي شارك فيها الأطفال القادرون بدنيا والمعوقون على حد سواء. وتعلم أفراد أسر المعوقين من خلال النهج القائم على أساس المجتمع المحلي طريقة مواجهة حالة التحدي التي يواجهونها في بيئة البيت. وبالتعاون مع برنامج الصحة في الوكالة، وزع ٩٦٧ عضوا اصطناعيا. وإضافة إلى ذلك، عدل ١٣٢ مأوى تعديلا ييسر حركة المعوقين. وأما إدماج التلاميذ الذين يواجهون تحديات بدنية فقد ظل هدفا من الأهداف الرئيسية لبرنامج المعوقين. ونتيجة للتنسيق والتعاون المستمرين مع إدارة التعليم في الأونروا، أحرز النجاح في إدماج ٦٢٨ طفلا يعانون من إعاقات متنوعة في المدارس العادية في جميع الميادين، كما تلقى ٥٤٤ تلميذا من ذوي الإعاقة في السمع التعليم من خلال خمسة مراكز من مراكز مجتمعية لإعادة التأهيل في غزة. وقد وُسّع برنامج المعوقين في الجمهورية العربية السورية بإنشاء مركز مجتمعي لإعادة التأهيل في مخيم عين التل، كما أضيفت إلى المركز المجتمعي إعادة التأهيل في مخيم جنين وحدة لشلل الدماغ.

٨٦ – أنشطة الأطفال والشباب: أتيحت الفرصة لأطفال وشباب المجتمعات المحلية التي ابتليت بارتفاع معدلات الفقر الفرصة للمشاركة في أنشطة مثل التدريب على المهارات، وفصول تعليم الرياضة واللياقة البدنية، والأداء المسرحي والموسيقي، وحملات تنظيف المخيمات، وقد استفاد من هذه الفرصة ما مجموعه ٢٠٦ ٦٨ أشخاص. أما مشروع ”التنمية الثقافية والاجتماعية“ في مخيم ماركا بالأردن فكان مثالا على النشاط المبتكر الذي يشارك فيه الأطفال والشباب. وبناء على نتائج بحث أجرته جامعة أوكسفورد في عام

٢٠٠١، أنشئت صفحة على شبكة الويب في ماركا تتيح لأطفال اللاجئين من مختلف أنحاء العالم الاتصال ببعضهم بعضا وإطلاع بعضهم بعضا على آرائهم وهمومهم. وإضافة إلى ذلك، فإن التدريب على رواية القصص بالحاسوب مكّن الأطفال من إنتاج قرص مدمج (CD) يعربون فيه عن آمالهم وتطلعاتهم للمستقبل.

٨٧ - بناء القدرات: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، أحرز البرنامج مزيدا من التقدم في تنمية الموارد البشرية للموظفين والمتطوعين. وتلقى موظفون متنوعون تدريبا خارجيا على مجموعة من الموضوعات تشمل المساعدة الإنسانية، ونماذج من القروض والوفورات التي تقدم إلى الفقراء المحرومين في الهند، و ''المسائل الحالية في مجال التمويل البسيط''. وشارك الموظفون أيضا في شبكة البلدان العربية للتمويل البسيط. وإضافة إلى ذلك، حضر موظفون ''المؤتمر الأفريقي العربي الأول لرعاية وإعادة تأهيل المعوقين''، وحضروا كذلك حلقة العمل التدريبية الإقليمية المعنية بـ ''نوع الجنس والتغيير التنظيمي في سياق الشرق الأوسط/المغرب''. وإضافة إلى ذلك، استفاد ما مجموعه ٣١ موظفا من موظفي المستوى الإداري المتوسط ومن موظفي البرامج من مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية المتعلقة بمهامهم؛ وشارك ما مجموعه ٨٧ أخصائيا اجتماعيا في دورات تدريبية متنوعة منها تدريب منظمات المجتمع المحلي على معايير الإدارة؛ وتلقى ٨٩ موظفا ومتطوعا تدريبا تقنيا ودروسا في اللغة الانكليزية، كما استفاد ٩٨٦ متطوعا من الدورات التدريبية المتعلقة بتنمية المجتمع المحلي. وأجرى أستاذ في العمل الاجتماعي بجامعة جنوب إلينوي تقييما للحاجات التقنية للأخصائيين الاجتماعيين من خلال زيارات للمكاتب وللميدان وشرع في وضع تصميم لبرنامج تعليم معتمد لتقديم التدريب المنهجي للأخصائيين الاجتماعيين في الميادين الخمسة في المنطقة.

٨٨ - القيود: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تأثرت الخدمات التي يقدمها البرنامج في ميادين العمل الخمسة تلك تأثرا شديدا بما فرضته القوات الإسرائيلية من قيود على التنقل ومن إغلاق لمناطق في الضفة الغربية وغزة وبالصراع الجاري هناك. وكانت معدلات الفقر والبطالة مرتفعة، مما أدى إلى زيادة في الطلب على خدمات العسر الشديد. ولم يتمكن برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية في الوكالة من تلبية العديد من هذه الطلبات تلبية كاملة. ولم يقدر عدد كبير من اللاجئين على تحمل نفقات الاستفادة من أنشطة أو دورات منظمات المجتمع المحلي، فأدى ذلك أيضا إلى تقويض الاستمرارية المالية لتلك المنظمات. أما النقص في تمويل النداءات الطارئة التي أطلقتها الوكالة من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة فقد أدى إلى تخفيض المساعدة التي توجد حاجة ماسة إليها. وإضافة إلى ذلك، فإن توفير الموارد لأنشطة البرنامج الرئيسي بالتمويل من خارج الميزانية فرض عبئا إضافيا على الموظفين وزاد مصاعب التخطيط الطويل الأجل. وإضافة إلى ذلك، فإن السقف المحدد لعدد الأسر التي

يمكن لبرنامج العسر الشديد أن يساعدها كان سقفا متشددا وتعين مراعاته بدقة بسبب عدم توفر التمويل الكافي. وقد نشأ عن ذلك، وعن عدم وجود دعم من خارج الميزانية للمسؤوليات الأساسية لبرنامج المساعدة الغوثية والاجتماعية مثل إعادة تأهيل المآوي تقلص في قدرة البرنامج على مساعدة أفقر اللاجئين في ميادين منطقة عمل الوكالة الخمسة. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ظل الملاك أيضا يشكل شاغلا من الشواغل لأن جدول المرتبات في النظام الإداري لموظفي المنطقة لعام ١٩٩٩ افتقر إلى القدرة على منافسة أسواق العمل المحلية، مما هدد القدرة على تعيين موظفين مناسبين، وهذا بدوره أعاق الشعبة عن تقديم خدمات البرنامج بفعالية. أما القرار الذي اتخذه المفوض العام في أوائل عام ٢٠٠٤ بإلغاء النظام الإداري لموظفي المنطقة لعام ١٩٩٩ اعتبارا من آب/أغسطس ٢٠٠٤ فكان يتوقع أن يؤدي بمرور الوقت إلى إزالة الصعوبات التي تعترض سبيل تعيين موظفين مؤهلين والاحتفاظ بهم.

٨٩ - ميزانية البرنامج وإدارته: بلغ حجم الميزانية العادية لبرنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما قيمته ٦٩,٨ مليون دولار، وهذا مبلغ يمثل ١٠ في المائة من الميزانية العامة للوكالة. وفي فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بلغت النفقات الفعلية ٥٧,٠ مليون دولار من الميزانية المرصودة البالغ حجمها ٦٨,٥ مليون دولار. وخصص القسم الأكبر من ميزانية برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية ونسبته ٨٦,٧ في المائة لتقديم المساعدة للأسر التي تعيش في حالة العسر الشديد. وتولى تقديم هذه الخدمات أساسا ٢٩١ أخصائيا اجتماعيا يمثلون أكبر قطاع وحيد لموظفي الإدارة (٤١,١٦) والبالغ عددهم ٧٠٧. أما متوسط عبء العمل من الحالات التي يعالجها الأخصائيون الاجتماعيون البالغ نحو ٢٦٢ حالة سنويا، فقد قارب المعدل الموصى به وهو ٢٥٠ حالة سنويا.

٩٠ - الخطة الإنمائية لبرنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨: أكملت إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية خطة إنمائية خمسية (٢٠٠٤-٢٠٠٨) حددت الأهداف والاستراتيجيات المتوسطة الأجل للإدارة. وتنسجم هذه الخطة مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية. وتركز الخطة على أربعة أهداف رئيسية هي: مكافحة الفقر في أوساط أفقر الأسر الفلسطينية؛ وتشجيع الشمول الاقتصادي وتعزيز موجودات المجتمعات المحلية؛ ورفع مستوى المساكن والبنى التحتية الاجتماعية في مخيمات اللاجئين وتجمعاتهم؛ وتطوير سجلات تسجيل اللاجئين وقواعد البيانات الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين ومجتمعاتهم المحلية.

٩١ - جعل نوع الجنس في صلب أنشطة الوكالة: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، أجري تدريب على مستويي المنطقة والميدان بشأن جعل نوع الجنس في صلب أنشطة الوكالة. وحددت الشعبة جهة للتنسيق في قضايا نوع الجنس في كل ميدان من الميادين الخمسة، وتمكنت من تشكيل فريق أساسي ميداني من المدربين يتألف من ١٢ موظفا من الذكور والإناث. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، بدأ خبير دولي في قضايا نوع الجنس ممول من جهة مانحة رئيسية تقييم أنشطة الوكالة الرامية إلى المساعدة في وضع استراتيجية لجعل نوع الجنس في صلب أنشطة الوكالة. وشكلت فرقة عمل تعنى بنوع الجنس من أجل التخطيط لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بجعل نوع الجنس في صلب أنشطة الوكالة ورصد ذلك التنفيذ وضمان الامتثال للاستراتيجية الجنسانية العامة التي تقوم الوكالة حاليا بوضعها. وكلفت فرقة العمل أيضا استعراض إرشادات الخدمات الغوثية بغية تحديد الفجوات الجنسانية الممكنة ووضع توصيات بشأنها. أما نماذج الإبلاغ التي وضعت حديثا فسوف توفر معلومات مفصلة عن نوع الجنس تستخدم في إنشاء بيانات خط الأساس لقضايا نوع الجنس، هذه البيانات التي سوف تؤدي إلى تحسين التخطيط والرصد والتقييم.

٩٢ - التعاون مع السلطات المضيفة والمنظمات غير الحكومية: عقد اجتماع مشترك بين الأونروا/ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتعزيز التعاون بينهما ومناقشة دور المفوضية فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج منطقة عمليات الأونروا، لا سيما اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في العراق. وتبادلت الوكالتان أيضا معلومات عن النظام الجديد لدى المفوضية لتسجيل اللاجئين على صعيد العالم وعن نظام معلومات تسجيل اللاجئين الذي تقوم الأونروا حاليا بوضعه. وقد وفرت السلطة الفلسطينية للوكالة ما مجموعه ٢٨٥ ١٣ دونما من الأرض في مدينة غزة وفي المنطقة الشمالية من قطاع غزة تبلغ قيمتها ٥٥٠ ٣٩٨ دولارا لإعادة إسكان ٥٩ أسرة شردتها السلطات العسكرية الإسرائيلية. وساهمت الجمهورية العربية السورية في تلبية احتياجات البنى التحتية المادية والاجتماعية لمشروع إصلاح مخيم النيرب الذي تقدر قيمته بمبلغ ٥ ملايين دولار. وفي الأردن، تبرعت الملكة رانيا العبد الله بأجهزة حاسوب للمركز المجتمعي لإعادة التأهيل في إربد وذلك إدراكا منها لما يقوم المركز من أعمال من أجل المجتمع المحلي. وزودت إدارة الشؤون الفلسطينية المراكز المجتمعية لإعادة التأهيل في الأردن بالدعم النقدي والعيني. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصل برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية وكذلك منظمات المجتمع المحلي إقامة شراكات مع مجموعة متنوعة من الهيئات الحكومية وغير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة مما أسفر عن إبرام اتفاقات متعددة على المستوى الميداني وأثمر مساهمات نقدية ومساعدات تقنية وتبرعات عينية تبلغ قيمتها ٩٥٢,٠٨ دولار.

دال – برنامج التمويل البسيط والمشروعات الصغيرة

٩٣ – الأهداف: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تمسك برنامج التمويل البسيط والمشروعات الصغيرة في الأونروا بهدفه في استخدام القروض في دعم الأعمال التجارية الصغيرة والمشروعات الصغيرة فساعد بذلك على إيجاد فرص العمل، وتمكين المرأة اقتصاديا، وتخفيف حدة الفقر في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة. وفي أثناء الأزمة الإنسانية المتطاولة التي ألَّمت بالمجتمع المحلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، تمكَّن البرنامج بعد سنتين من التراجع من تكثيف وتعميق جهوده الرامية إلى الوصول بالقروض إلى أفقر صغار المقاولين. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير بلغت قيمة ما أنفقه هذا البرنامج ضعف ما كانت عليه في الفترة السابقة. ويعتبر برنامج التمويل البسيط والمشروعات الصغيرة الآن أكبر مصدر للقروض التي تقدم للمشروعات الصغيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة حيث يشرف البرنامج على ٥٦ في المائة من جميع القروض المستحقة لمؤسسات التمويل البسيط في نهاية عام ٢٠٠٣. ومثلت هذه القروض ١٧ في المائة من السوق المحتملة التي تضم ٠٠٠ ٤٣ زبونا من المشروعات الصغيرة التي قرر البنك الدولي أن بإمكانها الاستفادة من الوساطة المالية. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير قدم البرنامج ٧٤٠ ١٥ قرضا بقيمة ١٢,٣٤ مليون دولار لأعمال تجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والجمهورية العربية السورية. أما صغار المقاولات فقد تلقين ٣١ في المائة من هذه القروض. و منذ إنشائه في عام ١٩٩١ قدم البرنامج ٤٨٣ ٧٥ قرضا تبلغ قيمتها ٨١,٢١ مليون دولار.

٩٤ – إصلاح البرنامج: أقرت الأونروا تغييرات في الموارد البشرية ضرورية لإنجاز إعادة تنظيم البرنامج، وهي تغييرات كان قد أوصى بها المجلس الاستشاري لبرنامج التمويل البسيط والمشروعات الصغيرة وأقرها المفوض العام. وقد أدى ذلك إلى تحول في النموذج العتيق لإدارة البرنامج، وهو نموذج قام على أساس عملية مفرطة في المركزية أخذت تفقد فعاليتها بازدياد حجم ونطاق البرنامج. وقد حلّ الآن محل ذلك النموذج نموذج رشيد بدرجة أكبر لإدارة القروض بحيث أصبح صنع القرار بشأن القروض في معظمه من صلاحية مدراء موزعين في الشبكة المؤلفة من مكاتب فرعية لا مركزية. وهذا ''النموذج المصرفي'' الذي تحبذه مؤسسات التمويل البسيط الكبيرة التي تأخذ بأفضل الممارسات أدى إلى تقليص الوقت المطلوب للموافقة على القروض، و لتجهيزها، مما زاد في كفاءة عملية الإقراض. وسوف يستمر اكتساب المزيد من الكفاءة فيما ينجز البرنامج مشروع نظام المعلومات الجديد الذي سيحل محل قواعد البيانات الحالية عن طريق الأخذ بنظام متكامل لمعلومات إدارة القروض، هذا النظام الذي سوف يعزز الرقابة والإشراف على عملية صنع القرار بين المكاتب الفرعية

والإدارة العليا للبرنامج. وسوف يوحد النظام الجديد جميع مستويات الإبلاغ عن النشاط التجاري انطلاقا من قائمة مفصلة بمؤشرات أداء رئيسية ونسب مالية يجري وضعها حاليا وفقا لمؤشرات الممارسات الفُضلى في مجال التمويل البسيط. وهذا مشروع مشترك بين برنامج التمويل البسيط والمشروعات الصغيرة وبين إدارة نظم المعلومات في الأونروا، وسوف تكتمل وينفذ هذا المشروع بحلول فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

٩٥ - وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصل البرنامج تطوير شبكة مكاتبه الفرعية بفتح مكتبه الفرعي العاشر في رام الله في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ولذلك فإن توجه البرنامج بقروضه إلى زبائنه يتم الآن من خلال شبكة مؤلفة من ١٠ مكاتب فرعية، تقع خمسة منها في الضفة الغربية وثلاثة في غزة وواحد في الأردن وواحد في الجمهورية العربية السورية. وسوف يزيد هذا العدد بافتتاح ثلاثة مكاتب فرعية أخرى في وقت لاحق في سنة ٢٠٠٤ في عمان وبيت لحم ودمشق.

٩٦ - أثر التدابير التقييدية: فيما تمكن البرنامج من تكييف عملياته الإقراضية مع القمع الاقتصادي المستمر الذي طاول اليد العاملة والمالية والأسواق التجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ظل عرضة للصدمات الاقتصادية الدورية الناشئة عن التوغل العسكري، وحملات هدم المنازل، ومنع التجول، وعمليات الإغلاق التي تخللت الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وأدى ذلك إلى تقلبات قصيرة الأجل في أداء المكاتب الفرعية لأن كل مكتب منها اضطُر إلى مواجهة تأثير مختلف عن التأثير الذي يلحق بغيره جراء الأحداث التي تقع في منطقته. فقد أدى كل حادث حاسم دائما إلى تقليص مدى التوجه إلى الزبائن مباشرة وإلى تزايد التأخر في الوفاء بشروط القرض مما استوجب التصويب والتعويض عن ذلك في أثناء الفترات الأكثر استقرارا. أما طريقة الإدارة في أوقات الأزمات فقد أصبحت بيئة العمل العادية بالنسبة إلى موظفي البرنامج الذين يعملون تحت التأثيرات المتقلبة للعمل التي تخلفها العمليات العسكرية في أوساط الأعمال التجارية والجمهور العام. وتمكن موظفو البرنامج من تكييف عملياتهم مع هذه الظروف الصعبة، ولكن ذلك جاء بكلفة هي زيادة الضغط النفساني والعاطفي في جو مشحون بالمخاطر الأمنية المتزايدة التي يواجهونها أثناء وجودهم في مكاتبهم وفي الميدان، وفي أثناء ذهابهم إلى مكان العمل والعودة منه. ونتيجة للجهود التي يبذلها موظفو البرنامج يعمل البرنامج حاليا على أساس التوازن بين الربح والخسارة بعد أن عانى من خسائر في السنتين السابقتين.

٩٧ - الاتجاه العام: تتسم الفترة التي يغطيها هذا التقرير بعودة بارزة إلى النمو، إذ تجاوز النطاق الميداني للبرنامج أعلى نقطة بلغها في السابق وهي تقديم ١٢ ٠٠٠ قرض في عام

٢٠٠٠ فبلغ نقطة جديدة هي ٧٤٠ ١٥ قرضا. وفيما ساهم في هذا الاتجاه توسيع البرنامج ليشمل الأردن والجمهورية العربية السورية، كان المحرك الأكبر له هو نمو البرنامج في غزة حيث قدم ٢٠٥ ١٠ قروض في الفترة الحالية مقابل ٩٥٣ ٧ قرضا في السنة السابقة. وساهم في هذا النمو أيضا انتعاش كبير في مجال الإقراض في الضفة الغربية حيث قدم ١٢٠ ٣ قرضا في هذه الفترة مقابل ٦٦٧ قرضا فقط في السنة السابقة. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات الميدانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإذا ما تعززت أنشطة البرنامج في الأردن والجمهورية العربية السورية، حقق البرنامج عندئذ الاستدامة لعملياته والتغطية الكاملة لتكاليف القروض بنهاية السنة.

٩٨ - غير أن سلامة البرنامج في المستقبل لا تزال محفوفة بالمخاطر السياسية ومخاطر المستقبل المجهول. وفيما يأمل البعض في أن تتيح خطة الانسحاب من غزة فرصة لإحياء ''خارطة الطريق''، تشعر الأوساط التجارية الفلسطينية بالقلق من أن يعزز ذلك العزلة والاحتواء الاقتصاديين. وأحد المؤشرات البارزة على بناء الثقة في أثناء الفترة الانتقالية إعادة فتح سوق العمل الإسرائيلية أمام جزء من العمال المقدر عددهم بـ ٠٠٠ ١٠٠ عامل فقدوا عملهم في إسرائيل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ولكن ذلك يتطلب إعادة أعداد تتجاوز كثيرا عدد العمال الذين كانوا يأتون من غزة إلى سوق العمل الإسرائيلية في نهاية عام ٢٠٠٣ وهو ٠٠٠ ٤ عامل أو تتجاوز المئات القليلة من العمال الذين كانوا يدخلون تلك السوق في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٩٩ - أشكال وخدمات التمويل البسيط: وضع البرنامج أربعة أشكال للائتمان بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لصغار المقاولين الفقراء، والأعمال التجارية الصغيرة، والفقيرات، وأسر الطبقة العاملة. وتتألف هذه الأشكال من ثلاثة عروض تجارية وعرض واحد لإقراض المستهلكين، وقد صممت هذه الأشكال بمنهجيات تتيح للبرنامج الوصول إلى أفقر فئات المجتمع المحلي للاجئين الفلسطينيين وغيرها من الفئات القريبة منها. وإضافة إلى هذه الأشكال، يقوم البرنامج حاليا بوضع خطة تجارية ودراسة جدوى لأشكال من أشكال تمويل الإسكان تحسن الظروف السكنية وتوحد ملكية للبيوت في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين لا تتاح لهم حاليا فرص للحصول مباشرة على تمويل الإسكان. وسوف يجرب هذا التمويل الإسكاني عل أساس تجريبي في غزة في أواخر عام ٢٠٠٤.

١٠٠- قروض ائتمانية للمشروعات الصغيرة: العنصر التجاري الأساسي في البرنامج هو القروض الائتمانية التي تقدم للمشروعات الصغيرة والتي بدأ العمل بها في عام ١٩٩٦. وتقدم هذه القروض الائتمانية الآن في كل مكتب فرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن

والجمهورية العربية السورية. وهذه القروض هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل تقدم إلى المشاريع في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وقد زادت أهمية هذه القروض في الوقت الذي تقلص فيه الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة والذي برزت فيه المشاريع غير الرسمية التي تدر الدخل للعمال العاطلين عن العمل، والشبان المحبطين، وربات البيوت وغيرهن من الذين يواجهون التهميش الاقتصادي والفقر. أما المشاريع الرسمية في الأرض الفلسطينية المحتلة فهي أكثر استقرارا من المشاريع غير الرسمية لأن النوع الأول منها يشكل مصدر دخل أكثر استقرارا. وأما القروض المقدمة إلى المشاريع الرسمية وغير الرسمية فتبدأ بحد أدنى يبلغ ٦٠٠ دولار وتصل إلى ٠٠٠ ١٢ دولار بخروج الزبائن من دورة إقراض إلى دورة تالية، ويتلقى قدامى الزبائن ما يصل إلى ١٥ قرضا طوال فترة سبع سنوات. وهذه المنهجية تمكن البرنامج من التقليل من المخاطر الكامنة في عملية الإقراض وذلك بشطب الزبائن الذين يشكلون مجازفة في مرحلة مبكرة، أما الزبائن أصحاب الملاءة فيمكنهم تطوير مشاريعهم التجارية من خلال المزيد من القروض. ويظهر ذلك في ارتفاع معدلات تسديد الديون التي تتراوح بين ٩٢ في المائة و ١٠٠ في المائة في السنة في كل ميدان. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قدم نحو ٤١٧ ١٠ قرضا ائتمانيا للمشروعات الصغيرة وبلغت قيمة المدفوعات لهذه القروض ٩,٠٦ ملايين دولار وذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والجمهورية العربية السورية. وقد قدم البرنامج منذ عام ١٩٩٦ وحتى الآن نحو ١٤٤ ٤٤ قرضا لمشروعات صغيرة وتبلغ قيمة هذه القروض ٤٣,٦٣ مليون دولار.

١٠١ - الإقراض المضمون جماعيا: أُنشئ الإقراض المضمون جماعيا في غزة في عام ١٩٩٤ لتمكين النساء اقتصاديا وذلك بمنح قروض ائتمانية إلى المقاولات اللواتي لا تتاح لهن فرصة الحصول على القروض من البنوك. وعلى الرغم من نجاح هذه الطريقة في الإقراض في غزة، تعذر تطبيقها في ميادين عمل الوكالة الأخرى بسبب قلة عدد المقاولات من اللاجئات الفلسطينيات في الأسواق الحضرية في تلك الميادين. وتعمل أغلبية المقاولات في القطاع غير الرسمي حيث يُستخدم دخلهن في حالات كثيرة في التخفيف من حدة فقر الأسرة. وقد أصبح ذلك أكثر فأكثر استراتيجية هامة لبقاء الأسرة التي يكون معيلها الذكر عاطلا عن العمل. وهذا الشكل من أشكال الإقراض يتيح أيضا تقديم قروض لرأس المال العامل للنساء المنظمات في جماعات تضمن قروض أعضائها. وقد كان الطلب على هذه القروض مستقرا تماما طوال مدة الانتفاضة التي كادت تبلغ أربع سنوات، وظل معدل تسديد القروض قويا تماما ومستقرا بنسبة سنوية بلغت ٩٣ في المائة في عام ٢٠٠٣. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير قُدم نحو ٤٤٨ ٤ قرضا بمبلغ ٢,٤٧ مليون دولار، وقُدم منذ عام ١٩٩٤

ما مجموعه ٩٧٨ ٢٨ قرضا من القروض المضمونة جماعيا تبلغ قيمتها ١٩,٤٤ مليون دولار قُدمت للمقاولات صاحبات المشروعات الصغيرة.

١٠٢ - تقديم القروض للمشاريع الصغيرة: هذا هو أقدم أشكال الإقراض التجاري في البرنامج. فقد بدأ هذا الإقراض في عام ١٩٩١ لإيجاد فرص عمل في المشاريع الصغيرة ولتوسيع هذه المشاريع، وذلك في قطاعي الصناعة والخدمات. وقد أُتيحت هذه القروض في الضفة الغربية وغزة بتقديم قروض متوسطة الأجل تتراوح قيمتها بين ٠٠٠ ٥ دولار و ٠٠٠ ٧٠ دولار. وبتزايد الاعتماد على الأسواق الخارجية للبيع وللحصول على اللوازم، تأثر قطاع المشاريع الصغيرة أشد التأثر بالتقلص الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة وأفلس الكثير من هذه المشاريع الصغيرة أو أقفل أبوابه أو قلّل من طاقته. وبغية تقليل مخاطر الإقراض في هذا القطاع في أثناء الانتفاضة أوقف البرنامج هذا النوع من الإقراض في الضفة الغربية في عام ٢٠٠١. غير أن البرنامج وسع نطاق نشاطه في غزة في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ويستعد الآن لاستئناف تقديم القروض من جديد في الضفة الغربية. وسوف تُقدم هذه القروض أيضا في الأردن والجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٥. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير قُدمت القروض إلى ٣٥ مشروعا من المشاريع الصغيرة وقُدرت قيمة هذه القروض بمبلغ ٠,٤٥ مليون دولار. ومنذ عام ١٩٩١، قُدم ما مجموعه ٢٠٧ ١ قروض تبلغ قيمتها ١٧,٥٧ مليون دولار، لم يقدم منها إلا ٧ في المائة لصاحبات الأعمال التجارية.

١٠٣ - خدمة إقراض المستهلكين: في عام ٢٠٠٢، أجرى برنامج التمويل البسيط المحدود والمشروعات الصغيرة تجربة ناجحة على طريقة جديدة لإقراض المستهلكين موجهة إلى أسر الطبقة العاملة والأسر الفنية متدنية الدخل التي تعذر حصولها على قروض ائتمان شخصية من القطاع المصرفي. وترمي هذه الخدمة إلى مساعدة الأسر الفقيرة على بناء أصول أسرية وتيسير تدفقات دخل الأسرة ومساعدة الأسر على مواجهة الحالات الطارئة والنقص في الدخل وذلك لأغراض التعليم والرعاية الصحية والأعياد. ونظرا إلى استمرار الأزمة الاقتصادية، يبقي البرنامج حاليا على هذه الخدمة في غزة فقط، ويحصر نطاقها بمدينة غزة والمنطقة الوسطى في قطاع غزة كي يسيطر على المخاطر. وإذا ما استقر الاقتصاد وهبطت معدلات البطالة اتسع نطاق هذه الخدمة في داخل غزة وبدأ تقديمها في الضفة الغربية، لكنها لن تُقدم في الأردن والجمهورية العربية السورية إلا بعد زيادة تطوير القدرة الإدارية وشبكة المكاتب الفرعية. وفي أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، قدم البرنامج ٨٤٠ قرضا من قروض المستهلكين بلغت قيمتها ٠,٤٢ مليون دولار، وسجل في الوقت ذاته المحافظة على معدل

تسديد سنوي يبلغ ٩٦ في المائة. ومنذ عام ٢٠٠٢، قدم البرنامج إلى أسر من الطبقة العاملة ١ ١٥٤ قرضا استهلاكيا بلغت قيمتها ٠,٥٦ مليون دولار.

١٠٤ - البرنامج التدريبي لأغراض المشاريع الصغيرة والصغرى: إضافة إلى خدمات التمويل البسيط يدير البرنامج برنامجا تدريبيا متواضعا لكنه برنامج ناجح لتنمية الأعمال التجارية والمقاولة، وهذا البرنامج التدريبي موجه إلى المشاريع الصغرى وأوساط المشاريع التجارية الصغيرة في غزة. وتغطي التكاليف الإدارية العامة الضئيلة لهذا البرنامج بمنح صغيرة مقدمة من المانحين، وفي الوقت ذاته تُغطى التكاليف المباشرة لكل دورة تدريبية برسوم الاشتراك التي يدفعها الطلاب. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير أقام البرنامج ٥٧ دورة تدريبية في مجال إدارة الأعمال شارك ٣٥٥ ١ طالبا. ومنذ إنشاء البرنامج في عام ١٩٩٤ أدار ٣٣٦ دورة تدريبية شارك فيها ٩٧٧ ٦ طالبا.

١٠٥ - ميدان غزة: بلغت الطاقة المؤسسية وقروض الائتمان في البرنامج أكبر درجات تطورها في غزة، إذ يوجد أكثر من نصف موظفي البرنامج البالغ عددهم ٢٠٠ موظف في المكتب الميداني للبرنامج ومكاتبه الفرعية الثلاثة. ونظرا إلى وجود أكبر كثافة للاجئين الفلسطينيين في غزة مقارنة بمناطق عمليات الوكالة الأخرى، استُخدمت غزة مكان اختبار لتصميم وتطوير أشكال القروض الائتمانية ومنهجيات الإقراض في البرنامج. وسوف تظل غزة تقوم بهذا الدور في المستقبل، لا سيما فيما يقوم البرنامج بتطوير طرقه في تمويل الإسكان. وباستثناء حالة إقراض المشاريع الصغيرة، تمكّن البرنامج في غزة من مواجهة السنتين الأوليين من سنوات الانتفاضة والأزمة الاقتصادية الآخذة بالاشتداد. ونتيجة لذلك، تمكّن البرنامج من الاحتفاظ بمجموعة من القروض القائمة فعلا التي تُقارن بحالة القروض في بدء الانتفاضة، أي بلغ عددها ٤٠٠ ٦ قرض في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مقابل ٥٠٦ ٦ قروض في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، غير أن قيمة مجموعة القروض المستحقة هبطت من ٦,٥٦ ملايين دولار إلى ٣,٦٥ ملايين دولار في أثناء هذه الفترة. ونظرا إلى نجاح البرنامج في الماضي، فإن النمو المحتمل في المستقبل في قروض المشروعات الصغيرة التي يقدمها البرنامج يقل كثيرا عما في مجالات أخرى لأنه نال فعلا حصة ضخمة من سوق المشروعات الصغيرة في غزة. ولذلك فإن من الأرجح أن يتقدم على استمرار النمو في أنشطة التمويل البسيط نمو القروض غير التجارية، أي القروض التي تُقدم للمستهلكين، والقروض الجديدة لتمويل المساكن التي سيبدأ العمل بها في نهاية عام ٢٠٠٤. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قدم ما مجموعه ٢٠٥ ١٠ قروض تبلغ قيمتها ٧,٩٥ ملايين دولار في غزة. ومنذ عام ١٩٩١، استُثمر في اقتصاد غزة ما مجموعه ٤٢٩ ٥٩ قرضا من القروض التجارية والاستهلاكية التي بلغت قيمتها ٦٣,٦٨ مليون دولار.

١٠٦ - ميدان الضفة الغربية: افتُتح في وقت سابق من هذه السنة في مكتب ميدان الضفة الغربية المكتب المركزي الجديد للبرنامج، وهو المكتب الذي يتولى مسؤولية الإدارة عموما وتنفيذ السياسة والإشراف على البرنامج في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والجمهورية العربية السورية. وفي سياق أنشطة التمويل البسيط في البرنامج، تميز النصف الأول من هذه السنة باستعادة الإنتاجية على نحو بارز إذ تمكن البرنامج من الانتعاش بعد أن شهد هبوطا حادا في ناتجه دام طوال فترة الإثني عشر شهرا من نظام منع التجول والإغلاق الذي أعقب ''عملية الدرع الدفاعية'' التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وفيما تكيف المجتمع المحلي مع النظام الأمني الجديد، وسع البرنامج البنى التحتية لعملياته بافتتاحه مكتبا فرعيا جديدا في رام الله. غير أن الحالة الاقتصادية لم تشهد من الأمن ما يكفي لإعادة إطلاق خدمات تقديم القروض للمشاريع الصغيرة التي لا تزال تنطوي على قدر كبير من المخاطر ولذلك اكتفى البرنامج بالعمل على تقديم خدمات القروض الائتمانية للمشروعات الصغيرة فقط. أما معدل التسديد في وقت الاستحقاق المتدني نسبيا والبالغ ٧٠ في المائة في الضفة الغربية فيشهد على شدة المخاطر في اقتصادها مقارنة بميادين أخرى. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قدم برنامج الضفة الغربية ١٢٠ ٣ قرضا للمشروعات الصغيرة بمبلغ ٢,٧٤ مليون دولار. ومنذ عام ١٩٩١، قدم البرنامج ٣٤٩ ١٣ قرضا للمشروعات الصغيرة ولمشاريع صغيرة جدا وذلك بمبلغ ١٥,١٧ مليون دولار، لم تحصل النساء منها إلا على ٦ في المائة فقط.

١٠٧ - ميدانا الأردن والجمهورية العربية السورية: افتتح في عام ٢٠٠٣ مكتبا البرنامج الفرعيان الجديدان في الوحدات بعمان وفي اليرموك بدمشق وسط اقتصادين أكثر استقرارا من اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة ووسط بيئة سياسية أكثر ترحيبا بهما إذ تشارك حكومتا الأردن والجمهورية العربية السورية في التمويل البسيط كأداة هامة من أدوات إيجاد فرص العمل، وتخفيف حدة الفقر، وتمكين المرأة اقتصاديا. وفيما شهد البرنامج انطلاقة جيدة في الأردن والجمهورية العربية السورية ظلت الحاجة قائمة لبذل المزيد من الجهود في مجال بناء الموارد البشرية والقدرة المؤسسية وفي ضمان أموال الاستثمار المطلوبة للبرنامج إذا ما أُريد له أن يؤدي دورا رئيسيا في التمويل البسيط في كل من هذين البلدين. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير قدم البرنامج ما مجموعه ٢٥٣ ١ قرضا للمشروعات الصغيرة في الأردن و ١٦٢ ١ قرضا للمشروعات الصغيرة في الجمهورية العربية السورية وذلك بمبلغ قدره ١,١٧ مليون دولار و ٠,٤٩ مليون دولار على التوالي. ومنذ عام ٢٠٠٣، قدم البرنامج ٧٠٥ ٢ قروض للمشروعات الصغيرة بلغت قيمتها ١,٨١ مليون دولار.

هاء – مؤتمر جنيف

١٠٨ –التقى في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات في يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ما مجموعه ٦٢ بلدا و ٢٩ منظمة دولية في أكبر مؤتمر يعقد حول قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ ٥٦ عاما. وحضر المؤتمر قرابة ٣٠٠ مندوب، واستغرق المؤتمر يومين في جنيف كان الهدف منه هو تعزيز مستوى المشاركة بين الوكالة والمجتمع الدولي، وزيادة مستوى الدعم لحاجات اللاجئين. ومن المهم أن يذكر أن صلة بنيوية قد أقيمت بين المؤتمر وعملية التخطيط في المستقبل لدى الوكالة لضمان إظهار أقوى توصيات المؤتمر في الخطة المتوسطة الأجل للوكالة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وفي عمليات إعداد ميزانية الوكالة. وفي أربع دورات لحلقة عمل عقدت في المؤتمر دارت المناقشات الرئيسية حول المواضيع التالية: رفاه أطفال اللاجئين الفلسطينيين؛ والإسكان والبنى التحتية والبيئة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين؛ والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للاجئين؛ وإدارة وتعبئة الموارد لصالح اللاجئين. أما الحكومة السويسرية التي مثلتها الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون فقد عرضت استضافة المؤتمر في جنيف للمساعدة على إبراز حاجات اللاجئين وإتاحة الفرصة أمام المؤتمر للاستفادة من الخبرة الفنية لدى أوساط الشؤون الإنسانية في مدينة جنيف. ودارت مداولات بين مجموعة أساسية من المانحين والبلدان المضيفة وبين الأونروا في أثناء شهور الإعداد للمؤتمر إعدادا اتخذ شكل عقد دورات لأفرقة عاملة رئيسية في الشرق الأوسط. وضمت هذه الأفرقة أيضا منظمات حكومية دورية ودولية مثل المفوضية الأوروبية واليونيسيف. ومثل المنظمات غير الحكومية ثلاث مجموعات شاملة، كما شاركت فيها مؤسسات معونة متعددة الأطراف.

واو – أنشطة جمع الأموال

١٠٩ –في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، اتخذت الأونروا خطوات ترمي إلى زيادة التبرعات المقدمة إلى الوكالة وتوسيع قاعدة المانحين. وحدث في هذا الصدد تطوران هامان شكلا فتحا جديدا للوكالة. التطور الأول هو إنشاء وظيفة ذات مهمة محددة هي العمل مع المانحين العرب. وهذه الوظيفة التي كان مكانها في البداية في عمان قبل انتقالها إلى أبو ظبي، بدأت فعلا مهمة توسيع نطاق جمع الأموال للوكالة في العالم العربي عموما ودول الخليج خصوصا، وهذه تعتبر منطقة لديها إمكانات كبيرة لتقديم الدعم إلى اللاجئين الفلسطينيين. وقد ساعدت هذه الوظيفة فعلا على ضمان إقامة علاقات وثيقة ومباشرة بدرجة أكبر مع الجهات الحالية المانحة للأونروا مثل صندوق التنمية السعودي، وبنك التنمية الإسلامي، واللجنة السعودية، وجمعية الهلال الأحمر بالإمارات العربية المتحدة، والحكومة الكويتية

والهلال الأحمر الكويتي. وفي محاولة لتعزيز التعاون مع بلدان الخليج، قام المفوض العام بزيارات إلى الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير التقى خلالها بمسؤولين من كبار المسؤولين في حكومات تلك البلدان. أما التطور الثاني فيتعلق بجمع المال من القطاع الخاص، وقد ركزت الوكالة في هذا التطور على مجالين رئيسيين هما: إقامة شراكات مع شركات رئيسية وإقامة شبكة من أفرقة الدعم القطرية. وعقدت اجتماعات بين الأونروا وشركة ميكروسوفت بهدف إنشاء مركز للتجديد في الأردن يقدم الدعم في مجالات منها برنامج التعليم في الأونروا وذلك بتعزيز المعرفة باستخدام الحاسوب وربط تلاميذ الأونروا بالانترنت في جميع مناطق عمل الوكالة. وفي الشهور القادمة، سوف تواصل الأونروا السير في هذا الاتجاه مركزة على إقامة شراكات مع مزيد من الشركات في القطاع الخاص التي يمكنها أن تقدم إلى الوكالة مساعدات ذات صلة بعملياتها وبرامجها.

١١٠ - وشرعت الوكالة أيضا في تشكيل أفرقة دعم قطرية في إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية لهدفين اثنين هما: جمع الأموال للوكالة وللتعريف بها وبأنشطتها في الشرق الأدنى. وقد بلغ فريق الدعم القطري الإسباني مرحلة متقدمة بنهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، إذ اتفق على إقامة شراكة بين إسبانيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتوفير المكاتب والدعم الإداري. ويتوقع أن يبدأ هذا الفريق أعماله في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. أما فريق الدعم القطري بالولايات المتحدة فسوف يبدأ أعماله في مطلع عام ٢٠٠٥. ومن خلال هذا النوع من الأفرقة تسعى الوكالة إلى العمل على نحو أوثق مع الحكومات المحلية، وشركات القطاع الخاص والمانحين من الأفراد والمنظمات الخيرية الأخرى التي تؤيد أهداف الوكالات في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

زاي - نداءات الطوارئ

١١١ - التنفيذ: واصلت الوكالة برنامجها للمساعدة الطارئة في الأرض الفلسطينية المحتلة مركزة على المعونة الغذائية، وإيجاد فرص العمل الطارئة، وإصلاح المآوى وإعادة بنائها، وتقديم المساعدة النقدية، والصحة والتعليم. ونشطت الأونروا أيضا كمساهم فاعل في عملية النداءات الموحدة التي ينسقها مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وشاركت الوكالة في صياغة وثيقة النداء الموحد لعام ٢٠٠٤ ورأست عددا من الأفرقة العاملة التي قيَّمت الحاجة وصاغت الردود المناسبة للحالة الطارئة الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير أطلقت الأونروا ثلاثة نداءات. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أطلق نداء لستة أشهر لجمع مبلغ ١٠٢ مليون دولار للفترة تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٣، أعقبه نداء لسنة ٢٠٠٤ لجمع مبلغ ١٩٣ مليون دولار. وأخيرا في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤ أدى الدمار الذي ألحقته العملية العسكرية في رفح إلى إطلاق نداء تكميلي من أجل رفح لجمع مبلغ ١٥,٨ مليون دولار. ونظرا إلى قلة الأموال، اضطرت الوكالة إلى إعادة ترتيب أولويات ندائها الطارئ فركزت في الأساس على المعونة الغذائية، وإيجاد فرص العمل الطارئة، والمساعدة النقدية. أما نقص التمويل فلم يترك أمام الوكالة خيارا سوى تقليل عدد المستفيدين من رزم الطعام في الضفة الغربية، وتقليل السعرات الحرارية للحصص الغذائية في غزة والضفة الغربية من ٦٥ في المائة إلى ٤٠ في المائة. وإضافة إلى ذلك، افتقرت الوكالة في نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير إلى الأموال المطلوبة لإعادة بناء قرابة ٥٠٠ ١ مأوى دمرها جيش الدفاع الإسرائيلي منذ بدء الانتفاضة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبتوفر الأموال استجابة لنداء الطوارئ قامت الوكالة في الفترة التي يغطيها هذا التقرير بإعادة بناء أو إصلاح ما مجموعه ٧٣٥ مأوى في غزة و ٣٦٦ مأوى في الضفة الغربية. ووفرت الوكالة أيضا ٥٥٠ ١٩ وظيفة قصيرة الأجل للاجئين الفلسطينيين وأنشأت ٦٠٤ ٥٩٥ ١ أيام عمل إما من خلال الاستخدام المباشر أو من خلال مشاريع البنى التحتية والتشييد في المجتمع المحلي. وظلت عملية توزيع الأغذية تستهدف ٠٠٠ ١٢٨ أسرة في قطاع غزة و ٢٩٤ ٩٤ أسرة في الضفة الغربية. وواصلت الأونروا أيضا تقديم المساعدة النقدية الانتقائية إلى أسر لم تتمكن من تلبية احتياجاتها الأساسية. وفي إطار برنامج الصحة الطارئ استخدم موظفون إضافيون وزاد عدد العيادات المتنقلة في الضفة الغربية من ثلاث إلى خمس تقدم الرعاية الصحية لـ ٧٦٣ ٩١ مريضا لم يتمكنوا من الوصول إلى مرافق الأونروا للرعاية الصحية بسبب القيود المفروضة على التنقل. وتم شراء لوازم طبية أيضا لتوفير الأدوية وكواشف المختبرات والمطهرات ومجموعة من المواد التي تلقى بعد الاستفادة منها. وشملت الخدمات الصحية الطارئة الأخرى المشورة النفسية، لا سيما للأطفال، لمنع المشاكل الطويلة الأجل من أن تتفاقم، ولتجنب التسرب المفرط من المدارس. أما أشكال المساعدة الطارئة الأخرى التي تقدمها الأونروا فتشمل توزيع الخيم والبطانيات وأدوات المطابخ للأسر التي شردت، وإصلاح المآوي.

١١٢ - حالة التمويل: أطلقت الأونروا في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ نداء تكميليا من أجل رفح لتقديم مبلغ ١٥,٨ مليون دولار تلقت الأونروا استجابة له تبرعات بمبلغ ٤,٣٦ مليون دولار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. أما التبرعات للنداء الطارئ لعام ٢٠٠٤ لتقديم مبلغ ١٩٣,٦ مليون دولار فقد بلغت ٥٥,٩ مليون دولار في نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير. أما التبرعات التي أعلنت استجابة لنداء الأونروا تقديم ١٠٢,٩ مليون دولار لتغطية الحاجات من تموز/يوليه حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ فقد بلغت ٥٣,٣ مليون دولار في نهاية

الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وإضافة إلى ذلك، تلقت الأونروا خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير تبرعات بمبلغ ٥,٦ مليون دولار استجابة لنداء يغطي الفترة كانون الثاني/يناير – حزيران/يونيه ٢٠٠٣، فزاد بذلك مجموع التبرعات المقدمة استجابة لهذا النداء فبلغ ٣٩,٧ مليون دولار. أما النفقات من الأموال المقدمة استجابة للنداء الطارئ فبلغت ٩٥,٢ مليون دولار في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

حاء – المشاريع

١١٣ – الأهداف: تسليما بما حظي به تمويل المشاريع من أهمية مالية وبرنامجية متزايدة على مر السنين، وبغية ترسيخ نهج لجمع الأموال أكثر تركيزا على الأهداف، حددت الأونروا أولويات المشاريع على نطاق الوكالة، وهذه الأولويات تشكل الأساس لبند المشاريع في ميزانيتها لفترة السنتين. وتشمل ميزانية المشاريع أساسا تكاليف البنى التحتية غير المتكررة، التي يتعين تمويلها بتبرعات من غير التبرعات الأساسية للميزانية، وتشمل هذه المشاريع توسيع واستبدال مرافق الأونروا، وأعمال الصيانة الكبيرة لهذه المرافق، بغية تلبية الطلب المتزايد على خدمات الوكالة (لا سيما في مجال التعليم)، وتحسين ظروف الإسكان والصحة البيئية في مخيمات اللاجئين. وباعتبارها المشاريع جزءا لا يتجزأ من ميزانية فترة السنتين تقدر الوكالة تقديرا شاملا مد احتياجاتها المالية من أجل تنفيذ الولاية المنوطة بها على مدى فترة السنتين، وتقوم بالربط المباشر بين الأنشطة التي تمولها المشاريع والأنشطة البرنامجية التي تمول في إطار الميزانية العادية. وإذا لم تغط احتياجات المشاريع لا يتسنى للوكالة بلوغ أهدافها وأغراضها في فترة السنتين وسيتأثر بذلك مستوى الخدمات التي تقدمها.

١١٤ – التنفيذ: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير مكّنت الأموال المخصصة للمشاريع الأونروا من إنجاز تشييد أربع مدارس (واحدة في قطاع غزة وواحدة في لبنان وواحدة في سوريا وواحدة في الأردن)، وتشييد ٥٣ فصلا إضافيا وتسع غرف مخصصة وتحويل فصلين إلى غرفتين إداريتين في مدارس مختلفة. وتمكنت الوكالة من تزويد هذه المدارس بالمقاعد والحواسيب والمعدات. وجعلت المشاريع من الممكن إنجاز تشييد مركز صحي واحد، ورفع مستوى عيادة لصحة الأم والطفل بجعلها عيادة عامة ووحدة لطب الأسنان مجهزة تجهيزا كاملا ومنطقة انتظار. وأمكن أيضا إنجاز إصلاح/تشييد ٢٣٩ مأوى لأسر تعيش في حالة العسر الشديد في جميع مناطق عمل الوكالة. وفي مركز التدريب في سبلين استخدمت الأموال المخصصة للمشاريع في إنشاء قسم لتعليم الفرنسية، ورفع مستوى المعدات، وتوسيع المشاغل، وتركيب مولد كهربائي. وأنجزت عدة مشاريع للصحة البيئية منها تشييد مرفق احتباس في الخط الرئيسي يعمل بالجاذبية (المرحلة الثانية) في دير البلح، وتصميم محطة ضخ

في مخيم النصيرات وخط الضغط الرئيسي لها، وبناء بئر جديدة للماء في مخيم جباليا، وإعادة بناء مكاتب للإصحاح في مخيم جباليا ومخيم الشاطئ، ورصف الأزقة في مخيم الشاطئ. ومن المشاريع الأخرى التي أنجزت في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير إعداد وتجهيز مكتبتين للألعاب في مركزي التأهيل المجتمعيين في غزة. واستخدم مزيد من الأموال في عدد من مشاريع الصحة البيئية منها بناء شبكة للصرف الصحي في خان الشيخ وشبكات لإمدادات المياه في خان الشيخ وخان دنون في الجمهورية العربية السورية، وتشييد محطة النصيرات لضخ مياه المجاري، وبناء شبكة للمجاري وشبكة للصرف في مخيم دير البلح، وتحسين التخلص من النفايات الصلبة في مخيم جباليا ومخيمات وسط غزة، وتحسين شبكة الصرف، وتزويد تسع مدارس في مخيم النهر البارد بخزانات المياه، ومكننة إدارة النفايات الصلبة في مخيم النهر البارد ومخيم البداوي في لبنان. وتوجد عدة مشاريع أخرى جارية منها تزويد المركز الصحي الجديد في مخيم عين الحلوة بوحدة جديدة للأشعة السينية، ومبادرة للدعم النفسي، وإدخال الحواسيب في مدارس الأونروا، والمساعدة التقنية والدعم الإداري لمشروع إصلاح مخيم النيرب، وإدخال الفصل العاشر في مدارس الأونروا ضمن حدود القدس. أما التمويل المخصص للمشاريع فقد ساعد أيضا في استمرار البرامج العادية في الوكالة عن طريق تحسين المرافق وتنظيم دورات في عدد من مراكز التدريب المهني التابعة للوكالة، وبرنامج دعم العمليات في الضفة الغربية وغزة، وتوفير اللوازم الطبية. وفي أثناء الفترة التي يغطيها التقرير قدم التمويل أيضا لعدد من الوظائف الفنية للمبتدئين التي أضافت إلى طاقة الأونروا في عدد من إداراتها وميادينها.

١١٥ - حالة التمويل: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تلقت الأونروا تعهدات جديدة بالتبرع لمشاريع بمبلغ ٢٤,٦ مليون دولار. وخصص من هذا التمويل الجديد مبلغ ٩,٥ ملايين دولار أو ما نسبته ٣٩ في المائة لقطاع الخدمات الغوثية والاجتماعية، ومبلغ ٣,٤ ملايين دولار لقطاع الصحة، ومبلغ ٣,٤ ملايين دولار لقطاع التعليم، ومبلغ ٣,٨ ملايين دولار لمشاريع أخرى، ولم يخصص بعد مبلغ ٤,٥ ملايين دولار. وتلقت مشاريع في الأرض الفلسطينية المحتلة مبلغ ٧,٢ ملايين دولار. وخصص مبلغ ٦,٣ ملايين دولار للجمهورية العربية السورية، ومبلغ ٣,٢ ملايين دولار للبنان، ومبلغ ٠,٤ مليون دولار للأردن. أما الأنشطة على نطاق الوكالة فقد خصص لها مبلغ ٧,٥ ملايين دولار. أما الأموال التي قدمت في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير للمشاريع فتكفي لتخصيص أموال لـ ٤٦ مشروعا إضافيا. وبلغت النفقات النقدية على المشاريع ٢١,٧ مليون دولار في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

طاء – برنامج إقرار السلام

١١٦ – الأهداف: شرعت الوكالة في برنامج إقرار السلام في أعقاب التوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ شكل هذا البرنامج القناة الرئيسية لتمويل المشاريع من خارج الميزانية لأنشطة يضطلع بها في إطار برامج الوكالة للتعليم، والصحة، والخدمات الغوثية والاجتماعية، والأنشطة المدرة للدخل. وساهم البرنامج بطريقة عملية وملموسة في تحسين ظروف المعيشة العامة للاجئين وفي إيجاد فرص عمل وفي تطوير الهياكل الأساسية. وبعد اعتماد ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ البرنامجية التي ميزت بين الميزانية العادية للوكالة وبين أنشطة المشاريع، أدرجت جميع المساهمات الجديدة غير الأساسية في ميزانية المشاريع. واعتمد اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ برنامج جديد هو برنامج ''مشاريع ما بعد ١٩٩٩'' لمتابعة جميع المساهمات في ميزانية المشاريع لفترة السنتين.

١١٧ – التنفيذ: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، مكنت أموال برنامج إقرار السلام الأونروا من إنجاز تشييد ٢٠ غرفة تدريس إضافية وغرفتين مخصصتين. وجعل هذا البرنامج من الممكن أيضا إنجاز مشروع حماية الشاطئ في مخيم الشاطئ بغزة. وأنجزت مشاريع أخرى في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير منها تعزيز التسامح، وتسوية المنازعات وحقوق الإنسان الأساسية في المدارس، والتثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وضمت المشاريع الجارية إعادة تشييد المباني المتداعية، في المدارس وشراء الحواسيب ورفع مستوى المعدات في مراكز التدريب. ولا يزال مستمرا أيضا مشروع رئيسي للصحة البيئية يرمي إلى بناء شبكات للمجاري والمياه في خمسة مخيمات تقع في لبنان. وبلغت النفقات النقدية في إطار برنامج إقرار السلام ٣,٣ ملايين دولار في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

١١٨ – حالة التمويل: لم يرد إلى برنامج إقرار السلام أي تمويل جديد بسبب دمجه في ميزانية المشاريع. غير أن هذا البرنامج سجل في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير تلقيه مبلغ ٤,٦ ملايين دولار من تعهدات سبق إعلانها للبرنامج.

الفصل الثالث

المسائل المالية

ألف – هيكل الأموال

١١٩ –تلقت الأونروا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تبرعات، وتكبدت نفقات تندرج تحت العناوين التالية:

(أ) الميزانية العادية؛

(ب) ميزانية المشاريع التي تتألف أساسا من مشاريع ما بعد عام ١٩٩٩ ومن الأرصدة المتبقية في برنامج إقرار السلام؛

(ج) نداءات الطوارئ.

١٢٠ –وغطت الميزانية العادية جميع النفقات المتكررة المتكبدة في برامج الأونروا في مجالات التعليم، والصحة، والخدمات الغوثية والاجتماعية، وفي جميع مهام الدعم.

١٢١ –وغطت أنشطة مشاريع ما بعد عام ١٩٩٩ أموال المشاريع الواردة للمشاريع التي بدأ العمل بها بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وهذه الأنشطة تشمل فيما تشمله تشييد المدارس والمراكز الصحية، والبنية التحتية والأنشطة في مجال الصحة البيئية، وبرنامج الموظفين المبتدئين في الفئة الفنية.

١٢٢ –وغطى برنامج إقرار السلام أنشطة المشاريع الممولة في إطار مبادرة أطلقتها الأونروا في عام ١٩٩٣ من أجل تحسين البنية التحتية وتعزيز الأحوال المعيشية للاجئين على نطاق منطقة عمل الوكالة.

١٢٣ –وغطت نداءات الطوارئ أنشطة مواجهة الحالات الطارئة التي اضطلعت بها الوكالة استجابة للاحتياجات الناشئة عن الصراع في ميداني الضفة الغربية وغزة. وفي الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ونهاية عام ٢٠٠٣، وجهت الأونروا خمسة نداءات. وفي عام ٢٠٠٣، أطلقت نداءات لتقديم مبلغ ١٩٦,٦ مليون دولار. وأطلقت في عام ٢٠٠٤ نداءات لتقديم مبلغ ٢٠٩,٤ ملايين دولار، منها نداء لتقديم مبلغ ١٩٣,٦ مليون دولار لتلك السنة، ونداء تكميلي لتقديم مبلغ ١٥,٨ مليون دولار لرفح في قطاع غزة لتغطية الحاجات الناشئة عن العملية العسكرية الإسرائيلية الكبيرة التي شنت في أيار/مايو ٢٠٠٤.

باء – الميزانية والإيرادات والنفقات

١٢٤ –السياق: تختص الأونروا بخصائص تنظيمية معينة تمثل أهمية خاصة بالنسبة لحالتها المالية، مثل دور الوكالة كجهة تقوم بتقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين مباشرة عن طريق منشآتها وموظفيها؛ وطابع القطاع العام الذي يميز خدمات الأونروا، بما في ذلك كونها متاحة لجميع الذين ينطبق عليهم تعريف الوكالة التنفيذي للاجئ الفلسطيني؛ والنمو المطرد على مر الزمن في عدد المستفيدين من خدماتها بسبب النمو السكاني الطبيعي للاجئين؛ وافتقار الوكالة إلى إمكانية الاستعانة بمصادر الإيرادات التي تتاح عادة للقطاع العام بالذات كالضرائب أو الاقتراض، وما يصاحب ذلك من اعتماد الوكالة على التبرعات في الحصول على إيراداتها.

١٢٥ –إعداد الميزانية: تعد الأونروا ميزانيتها على أساس فترة السنتين رغم أن العمليات تُموّل على أساس سنوي. واتباعا لفترة السنتين ٢٠٠٢–٢٠٠٣، مثلت ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤–٢٠٠٥ خطوة أخرى إلى أمام في إطار الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل زيادة شفافية الميزانية وزيادة فائدتها كأداة للتخطيط والإدارة وجمع الأموال. وقد تحقق ذلك بفضل مواصلة تطوير نموذج الميزانية المعدة على أساس النتائج في سياق إعداد ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤–٢٠٠٥ الذي انتهى في عام ٢٠٠٣. فميزانية فترة السنتين تعد على أساس البرامج وتنظم بحسب الدور المحدد في ولاية الوكالة لتقديم الخدمات وبحسب خطط البرامج. واتسمت الميزانية بالخصائص التالية:

(أ) غطت الاحتياجات المالية للوكالة اللازمة للبرامج العادية، بما فيها الميزانية العادية وميزانية المشاريع؛

(ب) أعيد تنظيم فئات الميزانية وأعيد توزيع النفقات لكي تعكس بشكل أدق تكلفة أنشطة البرامج؛

(ج) قدمت تفسيرات ومبررات برنامجية أكثر تفصيلا للأنشطة المدرجة في الميزانية والتغييرات في مخصصات الميزانية؛

(د) استُمدت من برنامج عمل لفترة سنتين، يحدد الأهداف، والإنجازات المتوقعة، والأنشطة المخطط لها ومؤشرات الأداء الرئيسية لقياس أداء كل برنامج؛

(هـ) استُرشد في إعدادها بافتراضات التخطيط، بدلا من الحدود القصوى للميزانية.

١٢٦ -وبغية رصد التنفيذ، جرى تعزيز الاستعراض الدوري لأداء الميزانية لكي يتضمن تقارير مديري البرامج عن التقدم المحرز في بلوغ الأهداف البرنامجية المحددة في الميزانية. وتم تعزيز هذا الاستعراض باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لمساعدة المديرين التنفيذيين في تقييم الأداء في سياق عملية التنفيذ.

١٢٧ -الميزانية العادية: بلغت الميزانية العادية للوكالة لعام ٢٠٠٣ ما مجموعه ٣٤٤,١ مليون دولار منها ٣٢١,١ مليون دولار تمثل الجزء النقدي، و ٢٣,٠ مليون دولار تمثل الجزء العيني الذي يتألف أساسا من هبات لبرنامج حالات العسر الشديد وبرنامج الدعم الغذائي. وبلغت الميزانية العادية للوكالة لعام ٢٠٠٤ ما إجماليه ٣٥٠,٩ مليون دولار، منها ٣٣٠,٣ مليون دولار تمثل الجزء النقدي و ٢٠,٦ مليون دولار تمثل الجزء العيني (انظر المرفق الأول، الجدول ٩). وبالأرقام الحقيقية، تظهر ميزانية الوكالة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ نموا سالبا عند تسويتهما لاستيعاب الزيادة في عدد السكان المستفيدين وفي معدل التضخم.

١٢٨ -ميزانية المشاريع: بلغت ميزانية مشاريع الوكالة لعام ٢٠٠٤ ما قيمته ٤٥,٩ مليون دولار.

١٢٩ -الإيرادات ومصادر التمويل: بلغ إجمالي ما تلقته الأونروا في عام ٢٠٠٣ من الإيرادات النقدية والعينية ٤٥٣,١ مليون دولار، منها ٣٢٨,٧ مليون دولار للميزانية العادية، و ٢٣,٣ مليون دولار للمشاريع، و ١٠١,١ مليون دولار لنداءات الطوارئ. وبلغت قيمة التبرعات المقدمة من الحكومات ومن الجماعة الأوروبية ٤١٢,٦ مليون دولار من الإيرادات الإجمالية، أو ما يمثل ٩١,١ في المائة (انظر المرفق الأول، الجدول ١٠). ووردت معظم هذه الإيرادات نقدا، رغم ورود مبلغ ١٤,٥ مليون دولار عينا، أغلبه في شكل هبات من السلع الغذائية. ومن جملة الإيرادات النقدية مثّل مبلغ ٨,٤ ملايين دولار تبرعات أُعلنت و لم يتم تسلمها حتى نهاية عام ٢٠٠٣. وقدمت هيئات أخرى في الأمم المتحدة مبلغ ١٧,٨ مليون دولار (٣,٩ في المائة من إجمالي الإيرادات)، لتغطية تكاليف الموظفين، بما في ذلك تمويل ١٠٥ وظائف دولية تمويلا سنويا من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة (بلغ هذا العدد ١١٠ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ومساعدة مقدمة من اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية في تزويد برنامجي التعليم والصحة بالموظفين. أما المبلغ المتبقي وقدره ٢٢,٧ مليون دولار (٥ في المائة من إجمالي الإيرادات) فأتى من مصادر متنوعة مثل المنظمات غير الحكومية ومكاسب في أسعار الصرف.

١٣٠ - النفقات والنتائج المالية: بلغ مجموع النفقات التي تكبدتها الأونروا في عام ٢٠٠٣ ما قيمته ٤٣٠,٠ مليون دولار، منها ٣٠٦,٨ ملايين دولار للميزانية العادية، و ٢٤,٠ مليون دولار للمشاريع، و ٩٩,٢ مليون دولار لنداءات الطوارئ. وأنهت الوكالة عام ٢٠٠٣ بعجز قدره ٩,٤ ملايين دولار، وذلك بمقارنة الميزانية النقدية العادية التي تبلغ قيمتها ٣٢١,١ مليون دولار بالإيرادات المحصلة وقيمتها ٣١١,٧ مليون دولار. غير أن الوكالة سجلت فائضا قدره ٢٣,٥ مليون دولار في الجزء النقدي من الميزانية العادية لعام ٢٠٠٣، يمثل الفرق بين الإيرادات النقدية الفعلية البالغة ٣١١,٧ مليون دولار والنفقات النقدية الفعلية البالغة ٢٨٨,٢ مليون دولار. غير أن الوكالة سجلت عجزا بمبلغ ٥,٩ ملايين دولار في الجزء النقدي من الميزانية العادية لعام ٢٠٠٣ عندما قورنت إيراداتها بالنفقات المقررة البالغ مقدارها ٣١٧,٦ مليون دولار. وتتضمن الإيرادات النقدية مبلغ ٤,٠ مليون دولار تمثل المكاسب المتأتية من أسعار الصرف. ولم يكن بوسع الوكالة تنفيذ كامل أنشطتها المقررة بسبب عدم توفر التمويل الكامل لميزانيتها، مما حملها على عدم تكبد النفقات إلا عند ورود التبرعات.

١٣١ - تعويضات نهاية الخدمة: لم تتضمن الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ولفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أي اعتمادات لتعويضات نهاية الخدمة التي تدفع للموظفين المحليين إذا حُلّت الأونروا. ولم يكن بوسع الوكالة تمويل هذا الاعتماد في السنوات السابقة. والمبلغ المقدر حاليا لتعويضات نهاية الخدمة هو ١٤٧,٣ مليون دولار يُمثل استحقاقا محتملا على الوكالة.

جيم - الأنشطة الممولة من خارج الميزانية العادية

١٣٢ - مشاريع ما بعد عام ١٩٩٩: رصيد مشاريع ما بعد عام ١٩٩٩ هو رصيد إيجابي بلغ ١٤,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ويمثل هذا الرصيد الفرق بين الإيرادات المتراكمة وقدرها ٦١,٧ مليون دولار والنفقات وقدرها ٤٦,٩ مليون دولار.

١٣٣ - برنامج إقرار السلام: كان رصيد برنامج إقرار السلام إيجابيا قدره ٥,٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، يمثل الفرق بين الإيرادات وقيمتها ٢١٨,٣ مليون دولار منذ بداية البرنامج، والنفقات وقدرها ٢١٣,٠ مليون دولار.

١٣٤ - نداءات الطوارئ: بلغ رصيد نداء الطوارئ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ما قيمته ٥٧,٦ مليون دولار، منه مبلغ ٢٩,٥ مليون دولار يمثل مبالغ معلنة لأنشطة نداءات الطوارئ ولم ترد بعد. ومنذ توجيه النداء الأول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تلقت الأونروا تبرعات بمبلغ ٢٩٩,٨ مليون دولار وتكبدت نفقات بمبلغ ٢٤٢,٢ مليون دولار.

دال – الحالة المالية الراهنة

١٣٥ – نظرة عامة: استطاعت الوكالة أن تنهي عام ٢٠٠٣ برصيد إيجابي من رأس المال العامل قدره ٣٢,٢ مليون دولار. واستطاعت الوكالة تحقيق نتيجة مالية مؤاتية نسبيا بسبب الأثر الإيجابي لانخفاض سعر دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الأخرى، مما أدى إلى مكاسب للوكالة في أسعار الصرف في عام ٢٠٠٣ بلغت ٤,٠ مليون دولار. وثمة عامل آخر أسهم في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية هو استمرار تطبيق الضوابط المالية المشددة واستمرار تنفيذ النظام الإداري لموظفي المنطقة لعام ١٩٩٩. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قرر الأمين العام إلغاء ذلك النظام لما تركه من أثر سلبي في تعيين الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم. وكان منتظرا أن يبدأ تنفيذ التوصية في آب/أغسطس ٢٠٠٤.

١٣٦ – رأس المال العامل: رأس المال العامل، الذي يُعرّف بأنه الفرق بين الأصول والخصوم في الميزانية العادية للسنة التقويمية، قدّر بمبلغ ٣٦,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد خصص مبلغ ٤,٥ ملايين دولار كأموال مرصودة لشراء السلع الأساسية، مما خلّف رصيدا إيجابيا حقيقيا من رأس المال العامل قدره ٣٢,٢ مليون دولار للميزانية النقدية. أما فائض الإيرادات على النفقات المتحقق في نهاية السنة وقدره ٢٣,٥ مليون دولار فقد أضيف، بعد أن خصم منه احتياطي تقلبات أسعار العملة البالغ ١٠,٠ ملايين دولار، إلى رأس المال العامل المرحَّل من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وقدره ١٨,٧ مليون دولار.

١٣٧ – الوضع النقدي: شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير تحسنا في الوضع النقدي الحالي في الوكالة يعزى في جانب منه إلى تسديد السلطة الفلسطينية مبلغا كبيرا من ضريبة القيمة المضافة المستحقة الدفع للوكالة منذ سنوات. غير أنه لم تسدد بعد تبرعات نقدية معلنة للميزانية العادية بمبلغ ٨,٤ ملايين دولار، كما لم يسدد بعد مبلغ يقارب ١٣,٠ مليون دولار مستحقة الدفع من السلطة الفلسطينية عن ضريبة القيمة المضافة.

١٣٨ – الحالة المالية في منتصف عام ٢٠٠٤: بلغت النفقات النقدية المتوقعة لعام ٢٠٠٤ في الميزانية العادية ٣١٤,٢ مليون دولار مقارنة بإيرادات نقدية متوقعة قدرها ٣٢٠,٤ مليون دولار.

الفصل الرابع

المسائل القانونية

ألف – موظفو الوكالة

١٣٩ – اعتقال الموظفين واحتجازهم: انخفض العدد الإجمالي لموظفي الأونروا المعتقلين و/أو المحتجزين من ٨٠ موظفا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٥٢ موظفا في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي (انظر المرفق الأول، الجدول ١١). وانخفض عدد الموظفين المعتقلين و/أو المحتجزين لدى السلطات الإسرائيلية من ٦٤ إلى ٣٤. ومن بين هؤلاء اعتقلت السلطات الإسرائيلية و/أو احتجزت ٣٢ موظفا في ميدان عمل الوكالة في الضفة الغربية واثنين من ميدان غزة. ومعظم الموظفين المحتجزين اعتقلوا دون توجيه تهم إليهم أو أودعوا الاحتجاز الإداري. وفي اجتماع عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أبلغت السلطات الإسرائيلية الوكالة بأن محاكم عسكرية إسرائيلية قد أدانت ثلاثة موظفين بتهمة ارتكاب جرائم تتصل بالأمن، وبأن التهم قد وجّهت إلى ثلاثة موظفين آخرين. وقد طلبت الوكالة تزويدها بوثائق رسمية من المحاكم تتعلق بهذه القضايا، وتلقت وعدا بذلك. وعلى الرغم مما وجهته الوكالة من طلبات متكررة إلى السلطات الإسرائيلية بعد اجتماع تشرين الأول/أكتوبر، لم تقدم هذه السلطات حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير أي وثائق رسمية من المحاكم تتعلق بأي من هذه القضايا. غير أن مسؤولا من وزارة الخارجية سلّم المستشار القانوني في أعقاب اجتماع عقد في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ عددا من الوثائق العبرية مشيرا إلى أنها تتعلق بقضايا عدد من موظفي الأونروا المحتجزين. أما عدد الموظفين الذين اعتقلتهم و/أو احتجزتهم السلطات الفلسطينية فقد زاد من خمسة إلى ثمانية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بلغ عدد الموظفين الذين ما زالوا قيد الاحتجاز لدى السلطات الإسرائيلية ٢٢ موظفا، ولدى السلطات الفلسطينية موظفا واحدا. وإضافة إلى ذلك، اعتُقل خمسة موظفين في الأردن وثلاثة في لبنان أفرج عنهم جميعا دون توجيه أي تهم إليهم أو دون محاكمة بعد فترات احتجاز قصيرة. واعتُقل موظفان في الجمهورية العربية السورية بتهم بسيطة وظل أحدهما قيد الاحتجاز في نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

١٤٠ – حماية الموظفين المحتجزين في إطار عملهم: لم تقدّم إلى الوكالة في معظم الحالات معلومات وافية أو في الوقت المناسب من السلطات المعنية عن أسباب اعتقال أو احتجاز موظفي الوكالة. وفي غياب هذه المعلومات تعذر على الوكالة تحديد ما إذا كان اعتقال واحتجاز هؤلاء الموظفين يتصل بمهامهم الرسمية. وبالتالي لم تتمكن من ضمان الاحترام الواجب للحقوق والالتزامات القائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم

المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والنظام الإداري والأساسي ذي الصلة لموظفي الوكالة. وفي حالة الموظفين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية، لم تتلق الوكالة رغم ما وجهته من طلبات خطية بشأن كل حالة، أي معلومات رسمية عن الأسباب الداعية إلى أي من هذه الاعتقالات أو الاحتجازات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حالة الموظفين المحتجزين لدى السلطة الفلسطينية في غزة، لم يقدم إلى الوكالة إلا معلومات جزئية استجابة لطلباتها، وأما في حالة الموظف المعتقل في الضفة الغربية والذي ما زال قيد الاحتجاز في نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قدمت السلطات الفلسطينية إلى الوكالة شرحا خطيا. أما الموظفان الآخران اللذان تعتقلهما السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية فقد أفرج عنهما بعدما احتجزا ليلة واحدة. وقدمت السلطات اللبنانية إلى الوكالة معلومات كافية عن أسباب احتجاز موظفي الوكالة وذلك استجابة لطلب الوكالة، أما في الأردن فإن الأسباب التي قدمت لاحتجاز موظفين فلم تُشر إلا إلى أنها أسباب ''تتصل بالأمن''. وفي الجمهورية العربية السورية، فإن الوكالة تعتقد بناء على ما توفر لها من معلومات بأن أحد المحتجزين محتجز لأسباب تتصل بقانون الأسرة وبأن المحتجز الثاني محتجز بناء على شكوى مقدمة ضده من الوكالة بتهمة سرقة ممتلكات من الوكالة.

١٤١ - سبل الوصول إلى الموظفين المحتجزين: رغم الطلبات المتكررة شفويا وخطيا من الوكالة لم يسمح لها بالوصول إلى الموظفين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية أو غزة، ولم تُعلم الوكالة بأماكن احتجاز الموظفين. ومُنحت الوكالة، بناء على طلبها، فرصة للوصول إلى الموظف الذي لا يزال محتجزا في الضفة الغربية لدى السلطات الفلسطينية وفرصة للوصول إلى الموظفين المعتقلين والمحتجزين لدى السلطات الفلسطينية في قطاع غزة. أما في لبنان والأردن فقد أُفرج عن الموظفين بعد فترات احتجاز قصيرة نسبيا وقبل تقديم طلبات الوصول إليهم. وفي الجمهورية العربية السورية، ونظرا إلى طبيعة الحالتين، لم تتابع الوكالة لدى السلطات مسألة الوصول إلى المحتجزين.

١٤٢ - معاملة الموظفين المحتجزين وحالتهم الصحية: كما ذُكر أعلاه، لم يكن بوسع الوكالة زيارة أي من موظفيها الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية. ولذلك لا تزال الحالة الصحية لهؤلاء الموظفين تمثل مصدر قلق بالغ للوكالة. وينطبق ذلك بشكل خاص في حالة موظف من الضفة الغربية يعاني من السرطان، كان قد احتجز في شباط/فبراير ٢٠٠٢ ولم يفرج عنه إلا في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي أثناء الفترة التي يغطيها التقرير السابق، زودت السلطات الإسرائيلية الوكالة بالوثائق الطبية لهذا الموظف وطلبت منحه العلاج الطبي المناسب لحالته. ولم تتلق الوكالة أي رد على طلباتها هذه. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير،

لم يشكو أي من الموظفين المحتجزين لدى السلطات الفلسطينية من سوء المعاملة وسُمح لهم باستقبال أسرهم التي تزورهم في أثناء احتجازهم. ولم ترد أي تقارير عن سوء معاملة الموظفين من قِبل السلطات الأردنية أو السورية أو اللبنانية.

١٤٣- حرية تنقل موظفي الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة: ظلت السلطات الإسرائيلية تفرض قيودا شديدة على حرية تنقل موظفي الأونروا متذرعة بدوافع أمنية. وشملت هذه القيود الإغلاق الخارجي للضفة الغربية وقطاع غزة، وفرض حظر التجول والإغلاق الداخلي، وإقامة نقاط تفتيش، واستمرار تطبيق إجراءات مُلبكة تقتضي استخدام تصاريح وبطاقات ممغنطة من قبل الموظفين المحليين المقيمين في الضفة الغربية من أجل دخول إسرائيل والقدس الشرقية. وواصلت السلطات الإسرائيلية أيضا فرض القيود على سفر موظفي الأونروا وعلى المركبات التابعة لها عبر الحدود والمعابر الخارجية، بما فيها جسر اللنبي (الملك حسين) بين الضفة الغربية والأردن، ومعبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر، ومعبر إيريز (بيت حانون) بين إسرائيل وقطاع غزة، بالإضافة إلى مطار بن غوريون في إسرائيل. وأدت هذه القيود إلى زيادة في التكاليف، وفي غياب عدد كبير من الموظفين عن عملهم وفي الصعوبات التي تواجه تسليم الإمدادات الإنسانية، وهذه القيود كلها أدت في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إلى تعطيل برامج الوكالة بشكل خطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتنافى هذه القيود مع المبادئ الراسخة في القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والتبادل الثنائي للرسائل بين الوكالة وإسرائيل في عام ١٩٦٧ (المعروف باتفاق كوماي - مايكلمور). وتذكر السلطات الإسرائيلية أن هذه القيود ضرورية لاعتبارات الأمن العسكري أو أن لها ما يبررها في إطار حق إسرائيل الطبيعي في الدفاع عن نفسها، بما فيه الدفاع ضد الهجمات الإرهابية. وقد واصلت الوكالة تقديم الشكاوى إلى السلطات الإسرائيلية على جميع المستويات، وفي اجتماعات عقدت في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الإسرائيليتين من أجل رفع القيود التي تضر بعمليات الوكالة أو التخفيف من هذه القيود. وكما في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وافقت الوكالة، دون مساس بمواقفها المبدئية المتخذة بموجب القانون الدولي، على النظر في إيجاد حلول عملية لتيسير حرية تنقل موظفيها، ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل في الآن ذاته. وواصلت الوكالة التنسيق مع ضباط الاتصال في جيش الدفاع الإسرائيلي، بغرض تيسير حرية تنقل أفراد الوكالة وغيرها من منظمات الإغاثة الدولية والإنسانية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الضفة الغربية، أدى تحسن التنسيق إلى قدر من التحسن في تنقل الموظفين عبر نقاط التفتيش. غير أن استعداد جيش الدفاع الإسرائيلي للتنسيق مع الأونروا

لم يؤد على العموم إلى تحسن ملموس في الحالة على أرض الواقع. ولذلك شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرارا للقيود المفروضة على الوصول إلى الأماكن المطلوبة، وظلت حرية تنقل موظفي الأونروا غير قابلة للتنبؤ بها وكثيرا ما بقيت مقيدة.

١٤٤- الإغلاق الخارجي للضفة الغربية وقطاع غزة: استمر العمل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، بالإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والتي تنظم بشكل صارم الدخول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والخروج منهما بالنسبة للموظفين المحليين. فقد ظل مطلوبا من موظفي الوكالة المحليين من هاتين المنطقتين الحصول على تصريح للدخول إلى إسرائيل والقدس الشرقية. (للإطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن نظام التصاريح انظر الفقرة ١٥٠). وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ظل المرور في نقطة التفتيش عند معبر إيريز أمرا لا يمكن التنبؤ به، مما يعرقل عرقلة شديدة عمليات مقر الوكالة ومكتبها الميداني في غزة. وإضافة إلى ذلك، كثيرا ما أُخضعت الضفة الغربية للإغلاق دون سابق إنذار لفترة غير محددة، مما جعل من الصعب على مكتب ميدان الضفة الغربية أن يخطط للأنشطة الإنسانية وينفذها.

١٤٥- حظر التجول والإغلاق الداخلي في الضفة الغربية: أُخضع تنقل موظفي الأونروا في الضفة الغربية لقيود مشددة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب فرض حظر التجول والإغلاق في جميع أنحاء الضفة الغربية. وكثيرا ما فُرض حظر التجول على المدن والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين فأثر على حياة ٤٠٠ ٤٠٧ من السكان في المتوسط شهريا. وقد فُرضت أشد القيود في نابلس والخليل. أما الموظفون الذين كان بوسعهم التنقل في الفترة المشمولة بالتقرير (أي الذين لم يُمنعوا من مغادرة بيوتهم بسبب حظر التجول أو العمليات العسكرية الجارية)، فقد منعوا في أحيان كثيرة منعا ماديا من الذهاب إلى أعمالهم بسبب نقاط التفتيش وحواجز الطرق التي أعاقت تنقلهم. وأبقت السلطات الإسرائيلية في الفترة المشمولة بالتقرير على نقاط التفتيش الدائمة التي يسيطر عليها جيش الدفاع الإسرائيلي أو حرس الحدود، كما أبقت على أنواع مختلفة من الحواجز الواقعة على جميع الطرق الرئيسية ومعظم الطرق الثانوية في جميع أنحاء الضفة الغربية. وبحسب الحالة الأمنية، كثيرا ما أقام جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا نقاط تفتيش إضافية مؤقتة أو ''طيارة''.وعلاوة على ذلك، تقام بشكل عادي على معظم الطرق والدروب الترابية المؤدية إلى مداخل القرى ومخارجها موانع مثل الكتل الترابية، والكتل الخرسانية، والخنادق العميقة، والحواجز، والبوابات الحديدية. ووفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ظل قائما أكثر من ٧٠٠ مانع من هذه الموانع في جميع أنحاء الضفة الغربية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وعانى موظفو الوكالة من أشد المشاكل عند نقاط التفتيش في مناطق نابلس والقدس

والخليل. وقد أُبلغ مكتب ميدان الضفة الغربية بوقوع ما متوسطه ١١٢ حادثة هامة في الشهر عند نقاط التفتيش، منع فيها في المتوسط نحو ٥٧٠ موظفا من العبور أو تعرضوا للتأخير. وهذان المتوسطان شبيهان بمتوسطيْ الفترة المشمولة بالتقرير السابق وهما ١٠٥ حوادث تأثر بها ٤٦٠ موظفا. ولا تشمل هذه الأرقام سوى الحوادث التي وقعت لموظفي الأونروا المسافرين في مركبات تابعة للوكالة وأُبلغت بها الوكالة رسميا. ويتنقل معظم موظفي الوكالة بسيارات خاصة في الضفة الغربية. ولذا فإن مشكلة التنقل أخطر مما قد تشير إليه هذه الإحصائيات وحدها.

١٤٦- حظر التجول والإغلاق الداخلي في قطاع غزة : ظل موظفو الأونروا في قطاع غزة يعانون من قيود شديدة مفروضة على تنقلهم جراء منع التجول وعمليات الإغلاق الداخلي المتكررة. ومنذ شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣، يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بصورة متكررة بتقسيم قطاع غزة إلى ثلاث مناطق وذلك بإغلاق طرق فرعية إغلاقا دائما وإقامة نقاط تفتيش على الطريق الرئيسية الشمالية - الجنوبية على مقترف أبو هولي - جوش قطيف ومفترق نتساريم وعلى الطريق الساحلية. وفي أوقات أخرى، عندما تغلق نقطة التفتيش عند مفترق أبو هولي - جوش قطيف إغلاقا تاما أو جزئيا يظل الطريق الساحلي مفتوحا، وهذا يسمح لحركة السير بتجاوز مفترق نتساريم. وفي حالات كهذه ظل قطاع غزة مقسما تقسيما فعليا يقطع منطقتي خان يونس ورفح في الجنوب عن مدينة غزة في الشمال. وفي أثناء الهدنة في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٣، فتحت معظم الطرق الفرعية وظلت نقطة التفتيش عند مفترق أبو هولي - جوش قطيف مفتوحة ليل نهار. غير أنه اعتبارا من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ قام جيش الدفاع الإسرائيلي مرة أخرى بإغلاق جميع الطرق الفرعية وأغلق أيضا نقاط التفتيش الواقعة على الطريق الرئيسية الشمالية - الجنوبية في ثلاثة مواقع هي مفترق نتساريم على الطريق الساحلي، ونقطة التفتيش عند مفترق أبو هولي - جوش قطيف، ومفترق موراج بين رفح وخان يونس، وهذا أدى إلى تقسيم قطاع غزة فعليا إلى أربعة أجزاء منفصلة. وهذا الإغلاق بواسطة التقسيم إلى أربعة أجزاء ظل قائما في الشطر الأكبر من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي أثناء الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أُلغيت عمليات الإغلاق هذه بوجه عام، ولكن نقطة التفتيش عند مفترق أبو هولي - جوش قطيف كانت تغلق في ساعات الليل. وبوجه الإجمال، شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير نحو ١٠ أيام من الإغلاق الكامل و ٣٠٣ أيام من الإغلاق الجزئي لنقطة التفتيش هذه. وفي يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، أغلق جيش الدفاع الإسرائيلي مفترق موراج، فقطع بذلك رفح عن بقية قطاع غزة في أثناء شنه عمليات عسكرية واسعة وقيامه بعمليات هدم للمنازل.

١٤٧- الآثار العامة التي لحقت بعمليات الأونروا في غزة: طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير ظل الإغلاق والتأخير غير المعلنين الناجمين عن التفتيش الدقيق لجميع المركبات التي تمر عبر نقطة التفتيش الواقعة عند مفترق أبو هولي - جوش قطيف حائلا دون ممارسة حرية التنقل لموظفي الأونروا ومركباتها وتركا أثرا سلبيا على عمليات الأونروا. وعلى سبيل المثال، خسرت الوكالة نحو ٦٣٤ ٤٩ يوم تدريس تقدَّر كلفتها بمبلغ ٦٨٠ ٩٩٢ دولارا. وإضافة إلى ذلك، ضاع نحو ٢٢٥ ٧٩ ساعة عمل جراء تأخير الموظفين من غير المدرسين عن الوصول إلى العمل أو جراء تعذر وصولهم إلى أماكن عملهم بسبب الإغلاق، وذلك بكلفة تقدَّر بمبلغ ٠٢٩ ٢٦٥ دولارا. وإضافة إلى ذلك، اضطرت الوكالة، نتيجة للإغلاق الجزئي والتأخير، إلى جعل موظفيها المحليين الأساسيين يترلون في فنادق في مدينة غزة. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، دفعت الوكالة مبلغا إجماليه ٩١٦ ٣٤ دولارا كبدلات إقامة في الفنادق وبدلات نقل الموظفين. واستمر في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير الشرط الأمني الذي فرضته إسرائيل في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وهو شرط وجود شخصين عدا السائق في كل مركبة من المركبات، الراغبة في عبور نقطة التفتيش عند مفترق أبو هولي - جوش قطيف في قطاع غزة، بما فيها مركبات الأمم المتحدة. وبما أن العديد من موظفي الأونروا يذهبون في سياراتهم أفرادا أو برفقة زميل واحد فقط، فإن ذلك يعني تعطيل موظف آخر أو موظفين آخرين عن القيام بمهام أخرى لمجرد الوفاء بذلك الشرط الأمني الذي يقتضي وجود ثلاثة أشخاص في المركبة الواحدة.

١٤٨- المناطق المغلقة في غزة: شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير استمرار العمل بنظام الإغلاق الذي فرض على منطقة السيفا المجاورة لمستوطنة دوجيت ومستوطنة إيلاي سيناي في شمالي قطاع غزة في تموز/يوليه ٢٠٠١ ونظام الإغلاق الذي فرض على منطقة المواصي في جنوبيه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وشمل نظاما الإغلاق هذان حظر التجول في الليل، وفرض قيود مشددة على حركة الأشخاص والبضائع، وعمليات التفتيش المتكررة في المنطقتين. وكانت هاتان المنطقتان تغلقان في بعض الأحيان إغلاقا تاما لفترات متطاولة. أما القيود المفروضة على حرية تنقل المدنيين فقط أثرت تأثيرا شديدا على حالتهم الإنسانية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مثلا احتجت الأونروا بصفة متكررة على الإغلاق الذي حال دون وصول مركبات الصرف الصحي وموظفيها التابعين للأونروا إلى القرية السويدية الواقعة في منطقة المواصي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، صادر جيش الدفاع الإسرائيلي أراضٍ إضافية على طول حدود مستوطنة كفر داروم وأقام سياجا أمنيا حول المنطقة الفلسطينية الواقعة بين التجمعين الاستيطانيين فحصرت بينهما ١٢٩ فلسطينيا يعيشون داخل المنطقة المسيجة بالسياج الأمني وأعلنت المنطقة في نهاية المطاف منطقة

عسكرية مغلقة. وبذلك أصبحت ظروف معيشة سكان تلك المنطقة (منطقة المحطة) شبيهة بتلك القائمة في منطقتي المواصي والسيفا. وقد تعطلت عمليات الأونروا في المناطق المغلقة تعطلا شديدا في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير بسبب القيود الأمنية الواسعة المدى. ومنذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، مُنعت شاحنات الأونروا التي تنقل المعونة الغذائية من دخول هذه المناطق. ومنذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، مُنعت الأونروا من جلب المتعهدين ومواد البناء اللازمة لإصلاح مآوي اللاجئين إلى هذه المناطق. غير أن برنامج موظفي دعم العمليات في قطاع غزة تمكن من خلال الاتصالات الواسعة مع جيش الدفاع الإسرائيلي من تيسير دخول الموظفين الطبيين والعاملين في المرافق الصحية والأخصائيين الاجتماعيين التابعين للأونروا، وبذلك تحسنت الخدمات التي تقدمها الأونروا إلى السكان في المناطق المغلقة. وعلى الرغم من هذا التنسيق المسبق، كثيرا ما أُلغيت الزيارات إلى هذه المناطق أو أُجلت من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي الذي قلما أنذر بذلك أو لم يُنذر به، وعندما يسمح لموظفي الأونروا ومركباتها ومحتويات هذه المركبات بالدخول إلى تلك المناطق يُخضعون للتفتيش والتأخير لدى دخول تلك المناطق ومغادرتها، مما شكل انتهاكا لامتيازات وحصانات الوكالة القائمة بموجب القانون الدولي.

١٤٩- توسيع المناطق الأمنية وزيادة هدم المنازل في غزة: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي توسيع المناطق التي فرض فيها منع التجول في ساعات الليل، لا سيما المناطق المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية وللطرق التي تصل المستوطنات بإسرائيل ومنشآت إسرائيلية أخرى. ودمر جيش الدفاع الإسرائيلي على نطاق واسع أراضٍ زراعية ومساكن في هذه المناطق وأنشأ فعلا مناطق أمنية موسعة مجاورة للمستوطنات الإسرائيلية وحدود إسرائيل مع مصر، فتأثر بذلك نحو ٠٠٠ ٢٤ شخص في جميع أنحاء قطاع غزة، إضافة إلى ٠٠٠ ٢٢ شخص تأثروا بذلك في أثناء الفترة التي غطاها التقرير السابق. ويعتبر التنقل في هذه المناطق أمرا بالغ الخطورة حتى في ساعات النهار وذلك بسبب المخاطر التي يشكلها إطلاق النار من مواقع إسرائيلية. وفي أعقاب ذلك، فرضت الأونروا قيودا على عملياتها بسبب الأنظمة الأمنية القائمة في الأمم المتحدة لحماية الموظفين. وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، شن جيش الدفاع الإسرائيلي عملية كبيرة في منطقة رفح وبدأ تدمير عدد كبير من المباني السكنية على طول الحدود المصرية، مضيفا بذلك إلى الهدم الواسع النطاق للمنازل الذي قام به في وقت سابق من الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ونفذ جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا عمليات هدم واسعة للمنازل في منطقة خان يونس المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية ونفذ بدرجة أقل عمليات مماثلة لتلك في مناطق أخرى في قطاع غزة. وردا على ذلك، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤) في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤

مؤكدا فيه من جديد التزام إسرائيل، باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال، ''بالامتثال امتثالا دقيقا لالتزاماتها القانونية ومسؤولياتها القائمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩''، ودعا المجلس على وجه التحديد إسرائيل إلى احترام التزاماتها بعدم هدم المنازل على نحو مخالف للقانون الإنساني الدولي. وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن واصل جيش الدفاع الإسرائيلي هدم المنازل على نطاق واسع في قطاع غزة حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ودمر جيش الدفاع الإسرائيلي منازل في قطاع غزة أو ألحق أضرارا بها إلى درجة يتعذر عندها إصلاح تلك المنازل، وبلغ العدد الإجمالي لتلك المنازل التي هدمت أو تضررت ٩٠١ في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وأسفر ذلك عن تشريد ٢٢٤ ٢ أسرة. وأدت عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي هذه إلى إلحاق أضرار بـ ٤١٠ ١ منازل باتت بحاجة إلى تصليح. ولم تتمكن الأونروا إلا من إعادة بناء ٢٥٦ مأوى فقط في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وتمكنت من المساعدة في إصلاح ٥٣٩ مأوى. وفي نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير كان جاريا إعادة بناء ٢٢٤ مأوى آخر، ويجري حاليا إصلاح نحو ثمانية مآوي. وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير كان نحو ٥٠٠ شخص دُمرت منازلهم في عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي في رفح لا يزالون يتخذون من مدارس الأونروا مأوى لهم على أساس طارئ.

١٥٠- تصاريح الدخول ورخص قيادة السيارات التي تصدرها السلطات الإسرائيلية لموظفي الأونروا المحليين: شهدت الفترة المشمولة بالتقرير الحالي استمرار المنع العام من دخول إسرائيل والقدس الشرقية لحاملي بطاقات هوية من الضفة الغربية وقطاع غزة، بمن فيهم الموظفون المحليون التابعون للوكالة. وكما في السنوات السابقة، اشتُرط على جميع الفلسطينيين الراغبين في الدخول إلى إسرائيل أو القدس الشرقية أو المرور عبرهما أن يقدموا طلبا للحصول على تصريح دخول. واشترطت السلطات الإسرائيلية أيضا أن يكون في حوزة الموظفين المحليين بطاقات ممغنطة (يُدفع رسم للحصول عليها) تثبت أن حائزها قد حصل على تصريح من الدوائر الأمنية يؤهله للحصول على تصريح الدخول. غير أنه في نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم يكن قد حصل على تصاريح دخول صالحة سوى ٣٦١ موظفا (٨٠ في المائة) من أصل ٤٥١ موظفا يشترط عليهم الحصول عليها. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظل نحو ٦٣ موظفا من الضفة الغربية يواجهون رفض منحهم تصاريح دخول لأسباب أمنية غير معروفة. وفي قطاع غزة، أبلغت السلطات الإسرائيلية الموجودة عند معبر إيريز الوكالة في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير بأن عددا محدودا من الموظفين المحليين الحائزين لبطاقات ممغنطة صالحة يمكنهم أن يتقدموا بطلبات الحصول على تصاريح دخول. وأصدرت السلطات الإسرائيلية أيضا تعليمات للوكالة مفادها أنه لن تصدر بطاقات

ممغنطة جديدة رغم إمكان تمديد صلاحية البطاقات الممغنطة الحالية. وساعدت الوكالة موظفيها في تجديد بطاقاتهم الممغنطة ثم قدمت طلبات إلى السلطات الإسرائيلية للحصول على تصاريح دخول لأولئك الموظفين. وقد قدمت الوكالة ٦٢ طلبا للحصول على هذه التصاريح لموظفين محليين لديها كي يدخلوا إسرائيل والقدس الشرقية إلا أن التصاريح لم تُمنح إلا إلى ١٨ من الموظفين المحليين في قطاع غزة في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ورُفضت طلبات أخرى للحصول على تصاريح لأسباب أمنية غير معروفة. أما التصاريح التي منحت فلا يصلح معظمها إلا للدخول في النهار (من الساعة الخامسة صباحا حتى الساعة السابعة مساء) إلى إسرائيل والقدس الشرقية ولفترة ثلاثة أشهر فقط. غير أنه في أثناء عمليات الإغلاق المتكررة لمعبر إيريز في وجه جميع الفلسطينيين لم يُسمح لهؤلاء الموظفين بالخروج من قطاع غزة إلى إسرائيل رغم حيازتهم للتصاريح. وقدمت الوكالة أيضا طلبات للحصول على تصاريح خاصة وحصلت عليها فعلا لثلاثة موظفين كي يُسمح لهم بقضاء الليل في إسرائيل أو القدس الشرقية. وصدرت تصاريح بدخول قطاع غزة لعدد محدود من الموظفين من حملة بطاقات هوية القدس. وقد أُلغيت هذه التصاريح في أثناء إغلاق ممر إيريز في وجه الفلسطينيين. أما تصاريح الدخول الممنوحة للموظفين المحليين في الضفة الغربية وقطاع غزة فتحظر تحديدا على حَملتها السَّوْق في القدس الشرقية أو إسرائيل، وهذا يستلزم الحصول على رخصة سوق خاصة إضافة إلى تصريح الدخول والبطاقة الممغنطة إذا أراد الموظف المحلي أن يتنقل في سيارة يقودها. وأكدت السلطات الإسرائيلية مرة أخرى في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير أنها لن تصدر رخص سوق سيارات في إسرائيل والقدس الشرقية لموظفين محليين في قطاع غزة والضفة الغربية، بمن فيهم الموظفون المحليون الذين يتطلب عملهم أساسا قيادة السيارات. وهذا يثير مشكلة لمكتب ميدان الضفة الغربية لأن على عدد من الموظفين يبلغ ٢٤٠ موظفا دخول القدس الشرقية لأداء مهام أعمالهم الرسمية للوكالة. ونتيجة لذلك، جرى في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير اعتقال موظف من الأونروا واحتجازه وتقديمه إلى محكمة إسرائيلية لأنه كان ''يقود سيارة في إسرائيل''. ويواجه هذا الموظف احتمال الحكم عليه بالسجن و/أو دفع غرامة لارتكابه هذا ''الفعل''. كما احتجز و/أو غرِّم موظفون آخرون يعملون في الأونروا بسبب ''الفعل الجنائي'' نفسه وهو سوق سيارة في إسرائيل. أما موقف الوكالة فهو اعتبار الموظفين يتمتعون كمسؤولين في الأمم المتحدة بالحصانة القائمة بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وهذا موقف لا تعترف به السلطات الإسرائيلية للموظفين الفلسطينيين في الوكالة.

١٥١- نقطة التفتيش إيريز - أولا: كما كان الحال في الفترة التي يغطيها التقرير السابق، لم يُسمح عموما إلا للموظفين الدوليين بالمرور في نقطة التفتيش إيريز التي تعد نقطة العبور غير التجاري الرئيسية بين إسرائيل وقطاع غزة. وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كان لدى الوكالة ١٠١ من الموظفين الدوليين الذين يحملون ''جوازات مرور'' صادرة عن الأمم المتحدة وفيها تأشيرة إسرائيلية. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، خضعت مركبات الأونروا بركابها من الموظفين الدوليين هؤلاء للتفتيش هم وأمتعتهم لدى دخولهم إسرائيل. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أخذت السلطات الإسرائيلية تفتش مركبات الأمم المتحدة المغادرة لقطاع غزة تفتيشا إضافيا تستخدم فيه الكلاب البوليسية. وقد ساهم ذلك مساهمة كبيرة في تأخير الموظفين، لا سيما لعدم وجود الكلاب في أحيان كثيرة لفترات طويلة. وفي مناسبة وقعت في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٤ في أثناء تفتيش مركبة للأمم المتحدة بواسطة كلب بوليسي، وضع جندي إسرائيلي ''خلسة'' ودون سابق إنذار لسائق الأمم المتحدة وعاءً يحتوي على مادة غير معروفة في المركبة وأمر الكلب بـ ''إيجادها''. فتأخرت مركبة الأمم المتحدة لفترة طويلة في أثناء التفتيش العادي الكامل للمركبة الذي أعقب ذلك، والسبب على ما يبدو هو وجود بقايا مادة متفجرة في المركبة. ورغم احتجاج الوكالة، أُبلغ فيما بعد عن حادثتين مشابهتين في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واحدة تتعلق بمركبة تابعة لمنظمة غير حكومية تعمل في الشؤون الإنسانية وأخرى تتعلق بمركبة خاصة لموظف في الأونروا. وفي بضع مناسبات أخرى في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، تأخر مرور الموظفين الدوليين في نقطة التفتيش إيريز لبضع ساعات أو مُنعوا كليا من العبور بسبب وجود آثار مادة متفجرة على ما يزعم في مركباتهم رغم أن التفتيش الدقيق لمركباتهم لم يكشف عن وجود أي شيء غير مناسب. أما بعض الموظفين الذين منعوا من الدخول لهذا السبب فقد نصحتهم السلطات الإسرائيلية عند معبر إيريز بالعودة إلى قطاع غزة وغسل مركباتهم. وحاول جيش الدفاع الإسرائيلي في بضع مناسبات في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير تفتيش مركبات الأمم المتحدة القادمة إلى قطاع غزة من إسرائيل. وحرصا على التعاون مع إسرائيل فيما يتعلق بشواغلها الأمنية، وافقت الوكالة على القبول بأن يقوم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بالنظر من خلال نوافذ مركبات الأمم المتحدة والنظر في صناديق مركبات الأمم المتحدة ولكنها لم تقبل بفتح وتفتيش الحقائب الموجودة في المركبات. وفي بضع مناسبات أُجبر الموظفون على قضاء ليلة إضافية في إسرائيل أو القدس الشرقية على حساب الوكالة كي لا يخضعوا للتفتيش الذي تعتبره الوكالة انتهاكا لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

١٥٢ -معبر إريز - ثانيا: في الفترة التي يغطيها هذا التقرير زادت القيود المفروضة على تنقل موظفي الأونروا والأمم المتحدة عند معبر إيريز وتغيرت هذه القيود بصورة متكررة دون إنظار أو تنسيق مسبق. وقد رفض السماح لعدد من الموظفين الدوليين في الأونروا بالمرور في معبر إيريز في أوقات مختلفة لأسباب غير معروفة، واستغرق ذلك في أحيان كثيرة فترات متطاولة ثم سوي الأمر دون توضيح. وأدى ذلك إلى بقاء بعض الموظفين في قطاع غزة وإلى بقاء بعضهم الآخر عالقا في الجانب الإسرائيلي من المعبر وعاجزا عن العودة إلى مقر عمله في قطاع غزة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وضعت إجراءات جديدة تقتضي تقديم إخطار خطي من الوكالة إلى السلطات الإسرائيلية قبل ''خمسة أيام عمل'' من الموعد المطلوب كي تسمح هذه السلطات للأفراد المعنيين بدخول قطاع غزة للمرة الأولى، واستثنت السلطات مسؤولي ودبلوماسيي الأمم المتحدة المعتمدين لدى إسرائيل ممن يحملون بطاقات هوية صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية. وفي أغلب الأحيان لم تراع السلطات الإسرائيلية مهلة ال ''خمسة أيام عمل'' كموعد أقصى. وبسبب ذلك اضطر الزائرون الرسميون في مناسبات عديدة، بمن فيهم الزائرون من وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمستشارون وموظفو الأونروا القادمون من ميادين أخرى إلى التأخر أو إلى إلغاء رحلاتهم، واضطرت الأونروا إلى تغيير أماكن عقد الاجتماعات التي كان مقررا عقدها أصلا في قطاع غزة وتحملت الوكالة نفقات ذلك كله. وفي أعقاب وقوع عدد من الهجمات الفلسطينية ضد جيش الدفاع الإسرائيلي عند معبر إيريز والمنطقة الصناعية المجاورة له، هذه الهجمات التي بلغت ذروتها بمهاجمة عدة مركبات في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، فرضت السلطات الإسرائيلية مجموعة من التدابير التقييدية التي تؤثر سلبا على موظفي الأونروا وعمليات الوكالة. ومن هذه التدابير تدبير يحظر على جميع موظفي الأمم المتحدة المرور في معبر إيريز بمركباتهم ما لم يرافقهم موظف لديه تأشيرة دبلوماسية صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية. وفي مناسبة أخرى اشترط على جميع مسؤولي الأمم المتحدة أن يمروا سيرا على الأقدام في منطقة العبور المخصصة للعمال الفلسطينيين (وهي عبارة عن ممرات ضيقة طويلة ومسوَّرة بجدران من الأسمنت المسلح والمحاطة بأسيجة من الأسلاك وبأسلاك شائكة وأبواب معدنية). ونظرا إلى المخاطر الأمنية المحيطة بهذه الممرات، سارعت الأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار بعدم السماح للموظفين بالعبور سيرا على الأقدام على ذلك النحو. وبعدئذ لم يعد بإمكان العديد من الموظفين العبور لفترة أسابيع إلى غزة والخروج منها إلا بمرافقة مسؤولين كبار في الأمم المتحدة لديهم تأشيرات دبلوماسية إسرائيلية. ورغم إلغاء هذا القيد من حيث المبدأ اعتبارا من ٧ نيسان/أبريل أعيد الأخذ به فجأة لعدة أيام في وقت لاحق من الشهر ولم يلغ ثانية إلا في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وفي ١٣ أيار/مايو، أصدرت السلطات

الإسرائيلية عند معبر إيريز تعليمات بألا يسمح إلا لـ ''الدبلوماسيين'' بالمرور في معبر إيريز وبألا يسمح لهم بنقل أفراد ''غير دبلوماسيين'' في مركباتهم. وقد رفع هذا القيد في نهاية النهار ولكن بعد فوات موعد إقلاع الطائرة التي كان أحد الموظفين متجها للسفر على متنها. وإضافة إلى ذلك، أخذت السلطات الإسرائيلية، اعتبارا من شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤، تصر على أن يتوقف موظفو الأونروا المغادرون لقطاع غزة عند نقطة التفتيش الفلسطينية وأن ينتظروا اتصال الحراس التابعين للسلطة الفلسطينية اتصالا هاتفيا بالسلطات الإسرائيلية عند معبر إيريز وتلقي موافقة على مرور موظفي الأونروا إلى نقطة التفتيش الإسرائيلية الأولى. وأدى هذا الشرط إلى تأخير موظفي الأونروا لفترات متطاولة كثيرا ما تستغرق ساعات عند نقطة التفتيش الفلسطينية، مما يعرضهم لمخاطر لا لزوم لها تنشأ عندما يقع تبادل لإطلاق النار بين جيش الدفاع الإسرائيلي ومقاتلين مشتبه فيهم أو عندما يطلق جيش الدفاع الإسرائيلي طلقات إنذار في المنطقة، وهذا ما يحدث بصورة متكررة.

١٥٣ - جسر اللنبي (الملك حسين): في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، افتتح جسر اللنبي ولكن هذا الافتتاح كان لساعات محدودة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، أوقفت السلطات الإسرائيلية الممارسة السابقة وهي تفتيش مركبات الأمم المتحدة التي تعبر من الأردن إلى الضفة الغربية، هذه الممارسة التي حالت دون عبور معظم مركبات الأونروا الجسر، بما فيها فانات البريد التي تنقل البريد الدبلوماسي للوكالة، والتي اقتضت ترتيبات ''ظهرا إلى ظهر''باهظة التكاليف وعديمة الكفاءة. وأدت الإجراءات الجديدة إلى تحسن فوري في قدرة الوكالة على نقل الحقائب الرسمية وموظفي الأونروا الذين يحتاجون إلى السفر إلى مقر الوكالة في عمان ومنه. وإضافة إلى ذلك، لم تعد السلطات الإسرائيلية تصر على تفتيش الأمتعة الشخصية للموظفين الدوليين الذين يقع مكان عملهم في الضفة الغربية أو قطاع غزة والذين يحملون بطاقة صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية. أما الموظفون المحليون الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية والذين تقل أعمارهم عن ٣٦ سنة فقد اشترط عليهم في أثناء جزء من الفترة المشمولة بهذا التقرير أن يحصلوا على إذن مسبق من الإدارة المدنية الإسرائيلية بمغادرة الضفة الغربية رغم أن هذا الشرط قد ألغي في أوائل عام ٢٠٠٤. ومنذ أواسط عام ٢٠٠٢، حدّت السلطات الإسرائيلية من عدد الأشخاص حملة بطاقات هوية الضفة الغربية الذين يسمح لهم بعبور جسر اللنبي إلى الأردن. فقد اشترط على هؤلاء الأشخاص، بمن فيهم الموظفون المحليون في الأونروا، الحصول على حجز من السلطة الفلسطينية وبدء سفرهم انطلاقا من ''استراحة'' في أريحا، فيضطرون في بعض الأحيان للانتظار ليلة كاملة للنقل من ''الاستراحة'' إلى جسر اللنبي. واعتبارا من الأسبوع الأخير من شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لم تعد السلطات الإسرائيلية تسمح لموظفي الأونروا من حملة

بطاقة الهوية المقدسية باستخدام مركبة البريد التابعة للأونروا للعبور بين النقطتين الحدوديتين الإسرائيلية والأردنية، وهذا يسبب في أحيان كثيرة تأخيرا في العبور يستغرق ساعات طويلة.

١٥٤ - مطار بن غوريون: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ظلت الوكالة غير قادرة على الحصول على تصاريح باستخدام مطار بن غوريون للموظفين من حملة بطاقات الهوية من الضفة الغربية. ونتيجة لذلك، اضطر هؤلاء الموظفين الذين هم بحاجة إلى السفر إلى وجهات أخرى للذهاب إلى عمان والسفر من مطارها. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وردت بضعة تقارير من موظفين دوليين عن حدوث تأخيرات لفترات طويلة في مطار بن غوريون، وإجراء الاستجواب وتفتيش طويلين عند المغادرة وعند الوصول.

١٥٥ -معبر رفح: ظل معبر رفح عموما نقطة الخروج الوحيدة من قطاع غزة المتاحة لموظفي الوكالة المحليين المسافرين في مهمة رسمية إلى الميادين الأخرى لعمليات الوكالة. وظل العبور يخضع لقيود مشددة، وفرضت من حين لآخر قيود على أساس العمر ونوع الجنس. وقد أُغلق المعبر إغلاقا تاما لمدة ٢٢ يوما في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وإضافة إلى ذلك، تأثر بالإغلاق الجزئي والتأخير نحو ١٠٥ موظفين فاضطروا جراء ذلك إلى قضاء ليلة على الحدود في ظروف قاسية للغاية ودون مرافق مناسبة. وقد أدى هذا التأخير والوقت والمسافة الإضافيين للسفر في مصر لمغادرتها جوا من القاهرة إلى زيادة مدة السفر وتكاليفه زيادة كبيرة لموظفي الوكالة. فالرحلة البرية التي تستغرق ساعات من قطاع غزة إلى الأردن ومقر الوكالة فيه أو إلى مطار بن غوريون تستغرق عادة يومين.

١٥٦ -السائقون الدوليون: نتيجة لاستمرار منع الموظفين المحليين الذين يحملون بطاقات هوية من قطاع غزة أو الضفة الغربية من السوق في إسرائيل أو في القدس الشرقية، اضطرت الوكالة إلى تحمّل تكاليف إضافية باهظة لمواصلة استخدام سائقين دوليين على جميع طرق البريد. أما القيود المشددة المفروضة على موظفي الوكالة المحليين الذين يسافرون في جميع أنحاء الضفة الغربية والخوف على سلامتهم فقد اضطر الوكالة لاستخدام موظفين دوليين للمساعدة في توزيع ما توجد حاجة ماسة إليه من غذاء ودواء في جميع أنحاء الضفة الغربية. وعلى سبيل المثال، استخدمت الوكالة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مشرفا واحدا لطاقم، ومشرفين للقوافل وسائقين/ميكانيكيين من الوكالة السويدية لخدمات الإنقاذ، وواصلت الوكالة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير استخدام مشرفين للقوافل.

١٥٧ -تأشيرات الموظفين: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير زاد الوقت الطويل أصلا المطلوب للحصول على تأشيرات لموظفي الوكالة الدوليين من وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وكذلك الصعوبات التي ينطوي عليها ذلك. فقد رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير منح تأشيرات لخمسة من الموظفين الدوليين في الأونروا. وإضافة إلى ذلك، لم تتخذ السلطات الإسرائيلية في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير إجراءات بشأن الطلبات المقدمة منذ وقت طويل من الوكالة للحصول على تأشيرات عمل لنحو ٤٠ موظفا محليا ودوليا في الأونروا، يعمل معظمهم في أماكن عمل في الأردن ولكنهم يحتاجون للسفر إلى ميدان الضفة الغربية أو إلى مقر الوكالة في قطاع غزة. وفي الجمهورية العربية السورية، شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير عدة تغييرات في إجراءات منح التأشيرة أدت إلى تأخير بعض الموظفين على الحدود لعدم علم المسؤولين على الحدود بالإجراءات الجديدة. واعتبارا من شهر نيسان/أبريل، بدأ موظفو الأونروا وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة المعينين محليا الذين يسافرون بجوازات مرور صادرة عن الأمم المتحدة مواجهة مشاكل عند معابر الحدود لدى مغادرتهم الجمهورية العربية السورية فكانوا يتأخرون لمدد طويلة أو يُرفض السماح لهم بالعبور. وظلت هذه الحالة موضع نقاش مع وزارة الخارجية في نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير. واقترح أيضا إدخال تغيير على إجراء إصدار وتجديد تأشيرات وبطاقات هوية الإقامة للموظفين المعينين دوليا ولمن يعيلون، والتغيير المقترح يقضي بنقل مسؤولية إصدار هذه الوثائق من وزارة الخارجية إلى وزارة الداخلية التي تقوم عندئذ بتطبيق ''إجراءات الهجرة العادية'' المتعلقة بالأزواج وأطفالهم. وبناء على طلب من الفريق القطري للأمم المتحدة، وعدت وزارة الخارجية بإجراء استعراض عام لهذه المسألة داخليا يليه إجراء مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية التي تتأثر بذلك أيضا. وفي هذه الأثناء مُنحت تأشيرات مجاملة مدتها ثلاثة أشهر لبعض الموظفين المتأثرين بذلك الإجراء ومن يعيلون. وأخيرا ''لم يُوافق'' على عدد من الطلبات المقدمة إلى وزارة الخارجية لتيسير زيارة منشآت الأونروا والعمل فيها من قبل المتطوعين والمتدربين والخبراء الاستشاريين الخارجيين. وفي الأردن، رفضت السلطات تجديد تصريح الإقامة السنوية لموظف كُلف العمل في الأردن بعد عمله في الضفة الغربية في عام ١٩٩٤. وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وافقت السلطات الأردنية على تمديد تأشيرة لثلاثة أشهر فقط وواصلت بحث المسألة مع الأونروا.

١٥٨ - تعيين الموظفين المحليين في الجمهورية العربية السورية والأردن: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، اعترضت السلطات السورية على تعيين تسعة موظفين محليين بعقود محددة المدة وذلك لاعتبارات أمنية غير معروفة. ومُنحت فيما بعد موافقة أمنية لستة منهم. واعترضت السلطات الأردنية على تعيين ٢٩ مرشحا محليا لأسباب أمنية غير معروفة. ومُنح ثلاثة منهم فيما بعد موافقة أمنية.

باء – خدمات الوكالة وأماكن عمل

١٥٩ – تقديم الخدمات: تعتبر الوكالة أن استمرار القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على حرية تنقل موظفي الوكالة ومركباتها وسلعها في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لا يتفق ومبادئ القانون الدولي المعمول بها، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، واتفاق كومي-مايكلمور لعام ١٩٦٧. فهذا الاتفاق يقتضي من الحكومة الإسرائيلية جملة أمور منها أن ''تسهّل مهمة الوكالة قدر استطاعتها، دون الخضوع إلا للوائح والترتيبات التي قد تتطلبها اعتبارات الأمن العسكري''. ولم تتمكن الوكالة والسلطات الإسرائيلية من الاتفاق على نطاق أو تطبيق الصيغ المتعلقة بالأمن العسكري. فبدلا من تيسير عمليات الوكالة، ظلت القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية تعرقل تقديم الوكالة لخدماتها في الأرض الفلسطينية المحتلة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الضفة الغربية، أعيقت عمليات إدارة الوكالة كافة بفعل الإغلاق واسع النطاق المفروض على المدن والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين وبتأثير القيود العامة التي يفرضها جيش الدفاع الإسرائيلي على حرية تنقل الوكالة. أما في قطاع غزة، فقد ظلت القيود الإسرائيلية المفروضة على تنقل الناس والسلع (داخليا وخارجيا) تؤثر على عمليات الوكالة في أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير.

١٦٠ – الوصول إلى الخدمات الصحية: واجه المرضى والموظفون عقبات في الوصول إلى منشآت الخدمات الصحية في الضفة الغربية في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وسبب هذه العقبات تدابير اتخذها جيش الدفاع الإسرائيلي جعلت من الصعب في أحيان كثيرة السفر بين المدن والقرى بل حتى بين مناطق صغيرة في الضفة الغربية وجعلت ذلك السفر مستحيلا في بعض الأحيان. أما الموظفون الطبيون الذين تأثروا بهذه القيود فمنهم الأطباء والممرضون والصيادلة وفنيو المختبرات وأخصائيو العلاج الطبيعي وفنيو الأشعة السينية. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كثيرا ما تعذر على الطواقم الطبية المتنقلة أداء عملها، كما أُغلقت في مناسبات عديدة مراكز صحية إغلاقا تاما. وتأثر أيضا في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير تقديم الخدمات الطبية في قطاع غزة، لا سيما الرعاية الطبية المتخصصة في مجالات أمراض القلب وطب الأطفال والطب النسائي وطب العيون، إذ إن الموظفين الطبيين والعاملين في مجال الصحة كثيرا ما لا يتمكنوا من الوصول إلى مراكزهم الصحية، وبخاصة في وسط قطاع غزة وجنوبيه. وقد ضاع ما مجموعه ٧٦٧ ٩ ساعة عمل لعدم تمكن الموظفين الصحيين في قطاع غزة (بمن فيهم الأخصائيون والأطباء وأطباء الأسنان) من الوصول إلى أماكن عملهم في مناسبات مختلفة بسبب التعطيل والإغلاق. وظلت القيود

المشددة تواجه الطواقم الطبية للأونروا في وصولها إلى مناطق مغلقة مثل المواصي والقرية السويدية في الجنوب والسيفا (دوجيت) في الشمال. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لم تتمكن الطواقم الطبية المتنقلة التابعة للأونروا من القيام بزيارات إلا ٩ مرات إلى دوجيت و ١٣ مرة إلى المواصي.

١٦١ - الوصول إلى المؤسسات التعليمية: تأثرت برامج التعليم في الأونروا تأثرا سلبيا بعدم تمكن المدرسين والتلاميذ من الوصول إلى مدارس الوكالة ومراكزها التدريبية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الضفة الغربية، لم يتمكن المدرسون والتلاميذ من الوصول إلى مدارسهم بسبب الإغلاق الداخلي وحظر التجول والتأخير في المرور أو منع المرور في نقاط التفتيش. وفي أثناء السنة الدراسية من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ حتى أيار/مايو ٢٠٠٤، خسرت مدارس الأونروا في الضفة الغربية ٥٢٤ يوما دراسيا. وضاع نحو ٥١٨ ٦ يوما من أيام عمل المدرسين، أو ما متوسطه عمل ٣٥ مدرسا في اليوم (١,٨ في المائة من الهيئة التدريسية)، ويمثل ذلك خسارة اقتصادية للوكالة تُقدّر بنحو ٣٨٧ ١٨٠ دولارا. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ضاع ٧٢٦ يوما من أيام عمل المدربين في مراكز التدريب الثلاثة التابعة للأونروا في الضفة الغربية، ويمثل هذا الرقم خسارة اقتصادية أخرى تبلغ نحو ٩٥١ ٢٧ دولارا. وفي قطاع غزة، خضع سير عمل برنامج التعليم في الوكالة لقيود متنوعة نشأت في الغالب عن القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على التنقل. وقد حالت هذه القيود دون وصول نحو ٤٦٥ مدرسا، و ١٢ مشرفا مدرسيا و ٢٩ مدرسا رئيسيا ومدرسا رئيسيا مساعدا من الوصول إلى أماكن عملهم في أوقات مختلفة في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وفي مدارس الأونروا البالغ عددها ١٧٧ مدرسة في قطاع غزة، ضاع نحو ٣٧٠ ١ يوما مدرسيا وقرابة ٦٣٤ ٤٩ يوما من أيام عمل المدرسين، وذلك بكلفة للوكالة خلال تلك الفترة التي يغطيها هذا التقرير تُقدّر بمبلغ ٦٨٠ ٩٩٢ دولارا. وفي مركز التدريب في غزة، ضاع ٤٦٥ ٢ يوما من أيام عمل المدربين وذلك بكلفة للوكالة تُقدّر بمبلغ ٢٣٠ ٥٤ دولارا. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، خسرت مدارس الأونروا في قطاع غزة نحو ٤٠٥ ٢٣٦ أيام من أيام عمل المدرسين، وذلك بكلفة للوكالة تُقدّر بمبلغ ١٠٠ ٧٢٨ ٤ دولار، إضافة إلى خسارة ١٨٥ ١٠ يوما من أيام عمل المدربين في مركز التدريب في غزة، وذلك بكلفة تُقدّر بمبلغ ٠٧٠ ٢٢٤ دولارا. وفي حالة قطاع غزة بالذات تعتقد الأونروا أن الخسارة في وقت التدريس والحالة العامة التي شملت هجمات جيش الدفاع الإسرائيلي على مدارس الأونروا في أثناء ساعات التدريس التي أوقعت جرحى من الطلاب والموظفين في داخل المدرسة والتي شملت كذلك القصف وإطلاق النار وهدم المنازل في المناطق المدنية قد أثرتا سلبا في الحالة النفسانية لطلاب الأونروا الذين تتخذ أعراض خوفهم

وخسارتهم شكل التبول في الفراش، وقلة التركيز، والتدني الكبير في التحصيل في الموضوعات الرئيسية.

١٦٢ - الوصول إلى الخدمات الغوثية والاجتماعية: تأثر أيضا برنامج الأونروا للخدمات الغوثية والاجتماعية تأثرا سلبيا بالقيود المفروضة على التنقل في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. فقد منعت السلطات الإسرائيلية طواقم توزيع الأغذية في الضفة الغربية من الوصول إلى نقاط التوزيع، وجعل حظر التجول والإغلاق من الضروري مرارا إلغاء أو تغيير مواعيد توزيع الأغذية على الأسر التي تعيش في حالة العسر الشديد وكذلك عمليات التوزيع الطارئة للاجئين عموما. ومُنع أيضا الأخصائيون الاجتماعيون بصورة منتظمة من الوصول إلى القرى والمناطق الريفية. وبحسب تقديرات الأونروا مُنع الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في الوكالة من الوصول إلى وجهتهم في نحو ٤٠ في المائة من الحالات. وفي قطاع غزة، تكرر في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير توقف برنامج العمليات الغوثية الطارئة لدى الوكالة وكذلك برنامجها الغوثي العادي. وواجهت الأونروا صعوبات مستمرة في الحصول على موافقة على قيام الأخصائيين الاجتماعيين وطواقم توزيع الأغذية بمساعدة الأسر الفلسطينية الفقيرة التي تعيش في المناطق المغلقة. وعلى وجه التحديد، مُنع طاقم الخدمات الغوثية والاجتماعية في الوكالة من الوصول إلى منطقة السيفا ست مرات رغم ما أجري من تنسيق مسبق بهذا الشأن مع جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي أواخر الفترة التي يغطيها هذا التقرير ظلت السلطات الإسرائيلية ترفض السماح بجلب مواد البناء إلى هذه المناطق أو دخول شاحنات الأونروا التي تحمل المعونة الغذائية إليها. واستمر التوزيع في إطار برنامج العسر الشديد، وبرنامج الحوامل والأمهات المرضعات، وبرنامج الطوارئ رغم بقاء الصعوبات التي تعترض استلام السلع الضرورية عبر المدخل التجاري الوحيد لقطاع غزة (معبر كارني) والتي تواجه توزيع هذه السلع عندما يُقسم قطاع غزة إلى جزأين أو ثلاثة أجزاء. أما برنامج الأونروا للأغذية في الحالات الطارئة فقد عُلق في أربع مناسبات في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير لأسباب تُعزى عموما إلى إغلاق معبر كارني وكان ذلك في الفترة من ١٨ آب/أغسطس حتى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ومن ٢٦ أيلول/سبتمبر حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ومن ٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ومن ٢ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وعندما أعيد فتح المعبر في نهاية نيسان/أبريل، وُضعت إجراءات جديدة لم تقبل بها الوكالة مما أسفر عن مواصلة تعليق برنامج التوزيع في حالات الطوارئ (انظر الفقرة ١٦٤ للإطلاع على مزيد من التفاصيل).

١٦٣ - أثر جدار/سياج الضفة الغربية على اللاجئين الفلسطينيين وعمليات الأونروا: تنشأ حاليا قيود إضافية على حرية التنقل للأونروا والمستفيدين الفلسطينيين من خدماتها وذلك

جراء إقامة الجدار/السياج الذي تقوم الحكومة الإسرائيلية ببنائه في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصلت الأونروا رصد وتقييم أثر الجدار/السياج على اللاجئين الفلسطينيين وعمليات الأونروا. ولا تزال الوكالة تشعر بقلق جدي لأن أعدادا كبيرة من اللاجئين تواجه قيودا بالغة الشدة على وصولها إلى أراضيها وغيرها من مصادر عيشها، وإلى الخدمات الصحية والتعليمية والغوثية والاجتماعية، ولأن الحالة الطارئة التي تنشأ عن ذلك سوف تفرض مزيدا من الأعباء الشديدة على موارد الوكالة وقدرتها على تقديم خدماتها. ووفقا لحسابات الأونروا، فإن الجدار/السياج بدأ يؤثر تأثيرا سلبيا في فرص الوصول إلى الأرض والخدمات وأسباب المعيشة لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون فيما يسمى ''منطقة التماس'' (المنطقة الواقعة بين الجدار/السياج و ''الخط الأخضر'' لعام ١٩٤٩/حدود ما قبل ١٩٦٧) أو على مقربة من الجدار/السياج. وينقطع هؤلاء اللاجئون حاليا عن أراضيهم الزراعية وأماكن عملهم التقليدية أو المراكز التقليدية التي تقدم لهم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات. أما الجدار/السياج وما يرافقه من قيود على التنقل فسوف يؤدي إلى إيجاد زيادة في الطلب على خدمات الوكالة، ويجعل في الوقت نفسه من الصعب أكثر فأكثر تقديم هذه الخدمات. وقد أجرت الأونروا في شباط/فبراير ٢٠٠٤ تقييما للأمن الغذائي، استنادا إلى مسح لأسر اللاجئين التي تعيش في المحوَّطات التسع الواقعة في منطقة التماس في الجزء الذي أُنجز في المرحلة الأولى من بناء الجدار/السياج، فأكد ذلك التقييم تناقص الأمن الغذائي وتزايد الاعتماد على المعونة الغذائية التي تقدمها الأونروا مقارنة بالحالة في الأشهر الستة السابقة. وذكر اللاجئون الذين أجابوا على الأسئلة التي وردت في المسح حدوث زيادة في الصعوبات التي تواجههم في الوصول إلى الأسواق المحلية أو مراكز التوزيع أو الأراضي الزراعية أو الموارد المائية وفي نقل مواشيهم إلى المراعي. وبات الآن مطلوبا من الفلسطينيين الحصول على تصاريح بالإقامة في منطقة التماس أو بدخولها، وهذا يسبب مشاكل لجهات منها الطواقم الصحية المتنقلة التابعة للأونروا. وظلت الأونروا ترفض القبول بنظام التصاريح لدخول موظفيها إلى منطقة التماس. وفيما يتعلق بالعدد الكبير من الفلسطينيين الذين يرغبون في دخول منطقة التماس للوصول إلى أراضيهم، يشير رصد الأونروا إلى أن أقل من نصف أولئك الذين يطلبون الحصول على تصاريح يحصلون على هذه التصاريح فعلا، كما يشير إلى أن الوصول إلى الأراضي ليس مضمونا حتى للعديد من حملة هذه التصاريح. ومن بين البوابات القائمة في الوقت الحاضر والبالغ عددها ٥٣ بوابة في الجزء الشمالي من الجدار/السياج لا يُفتح عموما إلا ١٥ بوابة لحملة التصاريح. وكل واحد من حملة التصاريح مقيد باستخدام بوابة محددة لها مواعيد فتحها وإغلاقها التي تكون في أحيان كثيرة مواعيد غير منتظمة وغير ثابتة. وتشير التقارير إلى

أن العديد من أصحاب الأراضي الحاصلين على تصاريح، بمن فيهم اللاجئون المسجلون لدى الأونروا، قلما يزرعون أراضيهم أو لا يزرعونها أبدا وتوقفوا عن استثمار وقتهم وعملهم ومواردهم فيها. أما العمال الذين لا يملكون أرضا فليسوا مؤهلين للحصول على تصاريح وباتوا بصورة متزايدة عرضة للحرمان لقلة مصادر الدخل البديلة. وتشعر الأونروا بالقلق لأن هذه المشاكل سوف تتكرر في العديد من المناطق الريفية فيما يمتد الجدار/السياج في وسط الضفة الغربية وجنوبها. وهناك مصدر آخر لقلق الأونروا هو ذلك الجزء من الجدار/السياج الذي يجري بناؤه حاليا في منطقة القدس، وسبب القلق هو عدد وأهمية منشآت الأونروا التي يمسها ذلك والقيود المفروضة حاليا على حرية تنقل موظفي الأونروا في الضفة الغربية الذين يريدون دخول القدس الشرقية.

١٦٤ - معبر كارني: في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، استمر الحظر الشامل الذي فُرض في بداية الانتفاضة على شاحنات الوكالة المتجهة إلى قطاع غزة والقادمة منه. وواصلت الوكالة توجيه شحناتها التجارية في اتجاه معبر كارني محمولة بشكل أساسي في حاويات مختومة، باستثناء مواد البناء التي تدخل إلى قطاع غزة من معبر صوفا. وفي الفترة التي يغطيها هذا التقرير استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض رسم عبور عند معبر كارني على الحاويات المتجهة إلى قطاع غزة والمغادرة له. وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير كان رسم العبور لدخول الحاويات المحملة ١٥٠ شيكلا إسرائيليا جديدا (٣٣ دولارا تقريبا) للحاوية التي يبلغ طولها ٢٠ قدما و ٢٠٠ شيكل إسرائيلي جديد (قرابة ٤٤ دولارا) للحاوية التي يبلغ طولها ٤٠ قدما. أما الرسم المفروض على الحاوية الفارغة المغادرة فهو ١٥٠ شيكلا إسرائيليا جديدا. وترى الوكالة أن هذا الرسم هو في واقع الأمر ضريبة ينبغي إعفاء وكالات الأمم المتحدة منها بموجب امتيازاتها وحصاناتها. وطلبت الوكالة إلى السلطات الإسرائيلية مرارا وتكرارا إعفاءها على ذلك الأساس، لكن دون جدوى. وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير اضطرت الأونروا لدفع هذه الضرائب التي بلغت ٣٨٨ ٣٢٩ دولارا. أما الإجراءات الجديدة التي طُبقت في معبر كارني في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٤، بعد أن استُخدمت حاوية فارغة عائدة من قطاع غزة في إخفاء مقاتلَين فلسطينيَين قاما بعد ذلك بشن هجوم مسلح في ميناء أشدود، فقد سمحت للحاويات المحملة بدخول قطاع غزة ولكنها منعت عودة جميع الحاويات الفارغة إلى إسرائيل. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عندما تجمع نحو ٤٠ حاوية للأونروا في داخل قطاع غزة قررت الوكالة وقف استلام مزيد من الحاويات في قطاع غزة حتى يمكن إيجاد حل لمشكلة الحاويات الفارغة. واقتضى ذلك من الوكالة أن تعلق توزيع المعونة الغذائية الطارئة على نحو ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ في قطاع غزة. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أعلنت السلطات الإسرائيلية أن المعبر سيُفتح من جديد للسماح بخروج الحاويات

الفارغة من قطاع غزة، ولكن هذه السلطات أصرت على قيام شركة النقل بثقب أو قدح جوانب بعض الحاويات كي تتمكن من تفتيش أية مواضع يُحتمل إخفاء شيء منها. وسرعان ما علمت الوكالة بالإجراء الجديد رفضت السماح لشركة النقل التي تتعامل معها بمواصلة تخريب الحاويات بثقب وقدح جوانبها دون ضمانات من السلطات الإسرائيلية بأنها ستغطي تكاليف الثقوب وإصلاحها كاملة، بما في ذلك استبدال الحاويات المتضررة عند اللزوم. غير أن السلطات الإسرائيلية رفضت تقديم هذه الضمانات. إلا أن عمليات التفتيش الإضافية أحدثت مزيدا من التأخير في إعادة الحاويات الفارغة إلى ميناء أشدود مما أسفر عن تحمل الوكالة تكاليف تأخير إضافية. وظل عدد عمليات التسليم مرورا بمعبر كارني يتضاءل حتى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ عندما فرضت السلطات الإسرائيلية من جديد حظرا على حركة الحاويات الفارغة المغادرة لقطاع غزة وذلك بانتظار حصول تلك السلطات من الخارج على آلة أشعة سينية جديدة قادرة على فحص حاوية فارغة بكاملها. وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير كان لا يزال لدى الوكالة ٣١ حاوية فارغة متجمعة في داخل غزة وتتراكم رسوم التأخير المفروضة عليها. وفي محاولة للسماح لبعض شحنات الأونروا من السلع الإنسانية بالدخول اقترحت السلطات الإسرائيلية في أواسط حزيران/يونيه إجراء ووافقت على دفع التكاليف الأساسية التي تترتب عليه، ويعرف بإجراء ''من ظَهر إلى ظَهر'' يتم بموجبه تنزيل شحنات الأونروا من الحاويات في الجانب الإسرائيلي ووضعها على طبالي خشبية ثم نقلها إلى الجانب الفلسطيني حيث تحمل بها شاحنات فلسطينية لتسليمها في مخازن الأونروا. وظل هذا الإجراء نافذا حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير ولكن الوكالة رأت فيه إجراء غير مرض لأنه ينطوي على جملة أمور منها عدم تحمل السلطات الإسرائيلية جميع التكاليف التي تترتب عليه، وضخامة حجم الانسكاب والانكسار في أثناء هذه العملية، وعجز الإجراء على ما يبدو عن تجهيز ما لا يزيد عما يتراوح بين أربع وست حاويات في اليوم بينما تحتاج الوكالة إلى جلب ٢٠ حاوية في اليوم، في المتوسط. وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، بلغ عدد الحاويات الموجودة فعلا على أرصفة ميناء أشدود والمرسلة إلى قطاع غزة نحو ٢٥٠ حاوية، وينتظر وصول نحو ٤٤٠ حاوية في تموز/يوليه، و ٤٠٠ حاوية أخرى في آب/أغسطس علما أنه لم يتم التوصل بعد إلى حل لمختنق معبر كارني. ونتيجة لذلك، اضطرت الوكالة إلى تأجيل توزيع المعونة الغذائية الطارئة على اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة حتى أواخر تموز/يوليه على أقل تقدير بعد أن كان مقررا أن يبدأ توزيعها في أواسط حزيران/يونيه. أما عمليات الإغلاق المديدة لمعبر كارني التي بدأت منذ شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والتي زادها تعقيدا التأخير في السماح بخروج الحاويات من قطاع غزة بعد دخوله وتفريغ حمولتها فيه فقد أجبرت الوكالة على تكبد رسوم تخزين وتأخير باهظة

بلغت نحو ٥٦٠ ٤٨٠ دولارا من شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وحتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

١٦٥ - ميناء أشدود: ظلت الوكالة تواجه صعوبات وتتكبد نفقات إضافية في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الإجراءات التي بدأ العمل بها في ميناء أشدود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والتي تقتضي إخضاع كل شحنة للأونروا لتفتيش أمني من السلطات الإسرائيلية قبل تخليصها من قبل مسؤولي الجمارك الإسرائيليين. وإضافة إلى التفتيش المادي العشوائي، تشمل إجراءات التفتيش الفحص بالأشعة السينية لعينات تمثل قرابة ٥ في المائة من محتويات كل شحنة. ومنذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قل حجم التفتيش المادي لكل شحنة فهبط إلى نسبة ٢٥ في المائة من الشحنة بصرف النظر عن بلد منشأ السلع، رغم أن السلطات الإسرائيلية تؤكد أن ذلك يخضع لاعتبارات أمنية قد تستلزم إجراء تفتيش بنسبة ١٠٠ في المائة للسلع القادمة من بعض البلدان. وظل هذا الإجراء سببا للتأخير ولتكبد رسوم زائدة للمناولة والتخزين والتأخير، هذه الرسوم التي طلبت الوكالة تسديدها من السلطات الإسرائيلية التي رفضت بدورها ذلك الطلب. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، نصبت في ميناء أشدود آلة للأشعة السينية تستطيع فحص الحاوية بكاملها بالأشعة السينية، فأدى ذلك إلى تقليل الوقت المطلوب للتخليص الأمني للشحنات. وإضافة إلى التفتيش الأمني، فرضت السلطات الإسرائيلية قيودا أخرى على الواردات تعتبرها الوكالة قيودا غير مسموح بها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. ومنذ بداية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، رفضت السلطات الإسرائيلية السماح بإدخال خمس شحنات من المواد الكيميائية استوردتها الأونروا لاستخدامها في برامج الوكالة، للصحة والتعليم والصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فترتب على ذلك تكبد نحو ٩٠٠ ١٢ دولار من رسوم التخزين الإضافية والرسوم ذات الصلة بذلك.

١٦٦ - العبور في نقاط التفتيش: أوقفت مركبات الأونروا التي تقل موظفيها في داخل الأرض الفلسطينية المحتلة عند نقاط التفتيش بشكل منتظم، ولفترات طويلة في كثير من الأحيان، جرى في اثنائها التدقيق في بطاقات الهوية وتنفيذ عملية التفتيش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع نحو ٣٤٠ ١ حادثا رئيسيا جرى فيها تأخير أو منع عبور موظفي الأونروا ومركباتها عند نقاط تفتيش في الضفة الغربية، ومست هذه الحوادث نحو ٨٥٢ ٦ موظفا في الأونروا وأدت إلى فقدان ١٢٠ ١٦ ساعة عمل (ما يعادل ١٤٩ ٢ يوم عمل). وفي بعض الحالات صودرت بطاقات هوية الموظفين الصادرة عن الأونروا وطلب إليهم المثول للاستجواب. وفي عدد من المناسبات، أسيئت معاملة الموظفين في أثناء انتظارهم عند نقاط التفتيش، بل تعرضوا للاعتداء البدني، على أيدي جنود جيش الدفاع الإسرائيلي.

وعلى سبيل المثال، وقعت حوادث منفصلة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تعرض فيها موظفو الأونروا في أثناء مرورهم في نقاط التفتيش في مركبات الأونروا لتصويب البنادق إليهم أو إلى مركباتهم، تصويبا تهديديا صارخا في بعض الأحيان من قبل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لكم جندي إسرائيلي موظفا في الأونروا مرتين على وجهه عند نقطة التفتيش في كفر قود. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، قام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عند نقطة تفتيش متنقلة في منطقة الخليل بتوجيه الشتائم إلى مدرس في الأونروا واعتدوا عليه بدنيا حتى خرج الدم من فمه وأوشك أن يغيب عن الوعي. وفي قطاع غزة، كثيرا ما يبقي الجنود مركبات الأونروا تنتظر في نقطة التفتيش الواقعة عند مفترق أبو هولي جوش قطيف، وفي هذه الأثناء يدققون في بطاقات الهوية ويفتشون. وفي حادثة وقعت في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أمر جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي سائقا لحافلة تابعة للأونروا مليئة بنحو ٦٠ طالبا من مركز التدريب في غزة بنقل نحو ٣٠ فلسطينيا ينتظرون عند نقطة التفتيش إلى خان يونس. وقد احتجت الوكالة على هذه الحوادث لدى السلطات الإسرائيلية ولكنها لم تتلق من تلك السلطات أي رد حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

١٦٧ - تفتيش المركبات والسلع: إضافة إلى إجراءات التفتيش عند معبري إيريز وجسر اللنبي وفي ميناء أشدود التي بحثت أعلاه، طلبت السلطات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة في أحيان كثيرة تفتيش مركبات الأونروا. وتتبع الوكالة سياسة رفض هذه المطالب والاحتجاج على عمليات التفتيش عند وقوعها. بيد أن الوكالة خضعت في بعض الأحيان للتفتيش محتجة عليه في الوقت ذاته إما لتعرض الموظفين المحليين للتهديد أو لأن المركبات تحمل إمدادات إنسانية عاجلة أو التي أرسلت في مهمات عاجلة أخرى قد تمنع من دخول منطقة بعينها إذا لم تقبل بالتفتيش. وفي قطاع غزة، فرضت السلطات الإسرائيلية بتكرار متزايد تفتيش مركبات الأونروا العاملة في المنطقة. وعلى سبيل المثال، وكما جاء في الفقرة السابقة، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي في بضع مناسبات في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٤ على موظفي الأونروا النزول من حافلات الأونروا التي تنتظر عند مفترق أبو هولي جوش قطيف لتفتيشها وتفتيشهم. وإضافة إلى ذلك، يفرض جيش الدفاع الإسرائيلي على مركبات الوكالة الخضوع للتفتيش على أيدي جنود أو بواسطة الكلاب البوليسية قبل السماح لهذه المركبات بدخول مناطق المواصي والسيفا والمحطة المغلقة في قطاع غزة، ويفرض على موظفي الأونروا خلع ملابسهم الواقية وتنزيل معداتهم ووضعها هي وأية بنود أخرى يحملونها في مركباتهم في آلة متنقلة للتفتيش بالأشعة السينية، ويُطلب إليهم المرور في جهاز

كشف المعادن. وهذه العملية تعرض الموظفين تعرضا كاملا لإمكانية إطلاق النار، وهو ما يحدث دوريا في هذه المناطق، وفي هذه الأثناء يقبع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي خلف جدران إسمنتية أو داخل أبراج من الإسمنت المسلح توفر الحماية لهم.

١٦٨ - مشاريع البناء: خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعرَّضت مشاريع البناء التي تقوم بها الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة للتأخير أو التوقف الكلي بسبب القيود المفروضة على تنقل الموظفين والمركبات والسلع، وبسبب النقص في مواد البناء. وفي الضفة الغربية، على سبيل المثال، حيث كان ٢٧ مشروع بناء قيد التنفيذ في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، تعرض ١٨ مشروعا منها للتأخير وواحد للإلغاء إلى أجل غير مسمى بسبب القيود المفروضة على حرية التنقل وللنقص في مواد البناء. وفي قطاع غزة، عُلقت للأسباب ذاتها، ولما مجموعه ٤٤٣ يوما، خمسة مشاريع بناء يبلغ إجمالي ميزانيتها نحو ٢,٨ مليون دولار، وتوقف العمل جزئيا في ٢٨ مشروعا آخر للبناء تبلغ قيمتها نحو ٧,٢ مليون دولار، وتأخر العمل في ٢١ مشروعا للبنى التحتية للصحة البيئية تبلغ ميزانيتها ١٠,٩ ملايين دولار. وعُلق حتى إشعار آخر إصلاح ٨٦٧ مأوى في رفح وخان يونس ودير البلح وبيت حانون لأن هذه المآوي تقع على مقربة من مستوطنات إسرائيلية أو من نقاط مراقبة عسكرية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، ولأن هذه المباني تواجه خطر إلحاق أضرار بها أو خطر تدميرها في عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي لبنان، شهدت الأشهر الستة الأولى من الفترة التي يغطيها هذا التقرير تأخيرا في مشاريع للبناء تقدَّر قيمتها الإجمالية بمبلغ ٠٧٤ ١٥٠ ٥ دولارا وذلك بسبب القيود التي يفرضها الجيش اللبناني على نقل المواد إلى المخيمات. وقد تحسَّنت الحالة في أعقاب مناقشات أُجريت مع السلطات اللبنانية.

١٦٩ - برنامج موظفي دعم العمليات: استمر برنامج موظفي دعم العمليات في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير واستُكمل بإضافة ١٠ موظفين دوليين في الضفة الغربية و ٤ في قطاع غزة. ويرمي هذا البرنامج إلى تعزيز العمليات الحالية في الوكالة في مجالاتها الأساسية وهي الخدمات الغوثية والاجتماعية، والصحة، والتعليم، وكذلك المساعدة في معالجة القيود المتشددة على نحو متزايد التي تفرضها السلطات الإسرائيلية حاليا على هذه العمليات. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير قام البرنامج بدور قيِّم في تيسير مرور موظفي الأونروا ومركباتها، بما فيها سيارات الإسعاف والقوافل الإنسانية، عبر نقاط التفتيش في الضفة الغربية، ودخولهم إلى المناطق المغلقة وغيرها من المناطق التي تتأثر بالعمليات العسكرية الجارية التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي في قطاع غزة، وفي الإبلاغ عن الأزمة الإنسانية المتصاعدة في أوساط السكان الفلسطينيين الذين تقدم لهم الوكالة المساعدة، وفي ضمان تمكُّن الوكالة من القيام بانتظام برصد وتفتيش منشآت الأونروا للتأكد من أنها لا تستخدم في أية

أغراض غير مسموح بها أو غير مناسبة. وفي الضفة الغربية، ركَّز البرنامج أيضا على رصد الأثر الإنساني للجدار/السياج، مشددا في ذلك على مسائل رئيسية مثل الوصول والصحة والتعليم والعوامل الاجتماعية – الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق باللاجئين العالقين داخل منطقة التماس أو في المناطق المغلقة. وفي قطاع غزة، نجح البرنامج في دعم عمليات الوكالة وحسَّن فرص وصول مركبات الوكالة وموظفيها إلى المناطق المغلقة، إذ بدون هذا الوصول تتعطل عمليات الوكالة تعطلا خطيرا في تلك المناطق. أما الموظفون الدوليون المكلفون بمهام موظفي دعم العمليات فقد تمكنوا من خلال وجودهم من توفير قدر من المساعدة العامة والحماية السلبية لموظفي الوكالة المحليين عند دخولهم مناطق حساسة أو مغلقة، وفي بعض الأحيان لسكان تلك المناطق أنفسهم.

١٧٠ -التدخل المسلح من قبَل السلطات الإسرائيلية: تشعر الوكالة بقلق شديد إزاء الاستمرار على المستوى نفسه في التدخل المسلح في شؤون أفراد الأونروا ومركباتها من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. فأمن الموظفين هو مسألة بالغة الجدية لدى الوكالة التي تواصل النظر إليها بتلك الجدية. ففي العديد من المناسبات عند العديد من نقاط التفتيش وفي أماكن أخرى في جميع أنحاء الضفة الغربية لم يبد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي احتراما لأفراد الأونروا أو مركباتها أو بطاقات الهوية الصادرة عنها. وقد تعرَّض موظفون في أثناء أدائهم واجبات عملهم لإتلاف أو مصادرة بطاقات هوياتهم الصادرة عن الأونروا، وتعرضوا للاحتجاز دون مبرر عند نقاط التفتيش، وتعرضوا للشتائم والاعتداء البدني والتهديد بالسلاح وإطلاق النار. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، قام جيش الدفاع الإسرائيلي في أثناء توغله في حي الزيتون في جنوب مدينة غزة بفتح نيران أسلحته على سيارات الإسعاف والطواقم الطبية التابعة للأونروا. وقد أصابت رصاصة العجلة الأمامية اليسرى لسيارة إسعاف تابعة للأونروا وثقبتها. وكانت سيارة الإسعاف في وقت الحادث متوقفة وكان سائقها ينقل مصابا إليها. ومن حُسن الحظ أن هذا الحادث لم يؤد إلى إصابة السائق أو المريض. وفي الضفة الغربية، شكَّلت سيارات الجيب العسكرية التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤ عائقا في وجه سيارات إسعاف قدمت إلى مخيم بلاطة من منظمات مختلفة منها الأونروا لإخلاء السكان المصابين ونقلهم إلى المستشفيات في نابلس. وقد منع جيش الدفاع الإسرائيلي سيارات الإسعاف من مغادرة المنطقة مستخدما إياها كدروع في وجه شبَّان محليين يلقون الحجارة. ومن حُسن الحظ أنه لم يكن في سيارة الإسعاف التابعة للأونروا وقت وقوع الحادث أي مرضى ولم يصب أحد بأذى. غير أن أضرارا لحقت بسيارة الإسعاف جراء إلقاء الحجارة. كما تعرَّض موظفون في الوكالة في أثناء أدائهم واجبات عملهم في مرافق الأونروا لسوء المعاملة على أيدي جيش

الدفاع الإسرائيلي. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، على سبيل المثال، اقتحم نحو ٤٠ فردا من جيش الدفاع الإسرائيلي وحرس الحدود والشرطة الإسرائيلية مستشفى الوكالة في قلقيلية بحثا عن جريح فلسطيني رغم تأكيد موظفي المستشفى لهم في وقت سابق من صباح ذلك اليوم عدم وجود الجريح المطلوب في المستشفى. وفي أثناء هذا الاقتحام المسلح أسيئت معاملة الموظفين والمرضى ودُفعت الأبواب وأُطلقت النيران على الأقفال. واستُخدم مدير المستشفى والموظف الإداري كدرعين بشريين في أثناء تفتيش الأماكن غرفة غرفة، وهُددا بالقتل وهدم المستشفى إذا لم يتعاونا مع الجنود. وأثبت التفتيش عدم وجود أي جريح فلسطيني في المستشفى. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، استولى جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عنوة في أثناء عملية عسكرية واسعة النطاق في مخيم اللاجئين بطولكرم هاجموا فيها مجمع الأونروا واحتجزوا فيه نحو ٢٠٠ امرأة وطفل لنحو ٣٦ ساعة. وأُجبر ١٠ رجال من موظفي الأونروا على قضاء الليلة في المكان. وفي أربع مناسبات مختلفة في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، اقتحم ما بين ٤٠ و ٥٠ جنديا من جيش الدفاع الإسرائيلي مراكز تدريب الأونروا في الضفة الغربية في منتصف الليل وأوثقوا الحرس وأجبروا موظفي الأونروا على تقدمهم إلى المهاجع حيث أُخضع المتدربون للاعتداء والتحقيق. وفي ثلاث من عمليات الاقتحام اعتُقل ثمانية متدربين.

١٧١ - التدخُّل المسلح الذي أطلق فيه جيش الدفاع الإسرائيلي النار على المدارس، وألحق إصابات بالتلاميذ والموظفين: شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير بطولها حالات عديدة تعرض فيها موظفو وطلاب المدارس التي تديرها الوكالة للخطر الذي تمثله أفعال قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة ككل، قُتل ٢٩ طالبا وجُرح ١٤٧ طالبا آخر من طلاب الأونروا جراء الصراع المستمر، ومن بين الطلاب الجرحى ١٤ طالبا جُرحوا أثناء وجودهم في داخل مدارسهم. وجرح أيضا اثنان من مدرسي الأونروا في مدارس الأونروا في هجمات شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، يتبين من الإحصاءات التي تحتفظ بها الوكالة أن مجموع عدد القتلى من طلاب الأونروا قد بلغ ١٣٥ طالبا وعدد الجرحى ١ ٥٢٧ طالبا. وفي ست حالات أُلقيت قنابل مُسيِّلة للدموع و/أو قنابل صوتية في داخل مدارس الأونروا ملحقة إصابات ومثيرة ذعرا في صفوف الطلاب والموظفين. وفي معظم الحالات، عانى طلاب وموظفون من استنشاق الغاز المسيل للدموع، بينما أُصيب في إحدى الحالات ثمانية طلاب ومدرس واحد بجروح في الوجه واليدين عندما تطايرت شظايا الزجاج الذي كسرته قنبلة مسيلة للدموع ألقيت في نافذة مدرسة للأونروا في مخيم قلنديا. وفي حالة أخرى، أُلقيت قنبلة مسيلة للدموع في نافذة غرفة تدريس بمدرسة

البنين الأساسية التابعة للأونروا في مخيم الأمعري فأسفرت عن إصابة طالب عمره ١١ سنة استنشق الغاز فذعر وقفز من نافذة الطابق الثاني فانكسرت عقبه. وإضافة إلى ذلك، سُجلت حالات تخويف وسوء معاملة للطلاب. وفي الفترة ما بين ٢٦ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ٢٠٠٤، توقفت سيارات جيب تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بانتظام خارج مدرسة البنين ومدرسة البنات في مخيم الجلزون وقت دخول التلاميذ إلى المدرسة والخروج منها. ووفقا لتحقيقات الأونروا، قام أربعة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي كانوا يستقلون سيارة جيب عسكرية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بإجبار طالب عمره ١١ سنة يدرس في مدرسة البنين الأساسية التابعة للأونروا في مخيم الجلزون على دخول سيارة الجيب وقادوه إلى دورا الواقعة على بُعد أربعة كيلومترات من المدرسة وصفعوه في الطريق وضربوه على رأسه بعقب بندقية من نوع م - ١٦. وذُكر أن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي قد قاموا في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بضرب تلميذين آخرين وهما في الطريق إلى مدرسة الأونروا، أحدهما صبي عمره ١٢ سنة صُفع ونكز في بطنه بفوهة بندقية من نوع م - ١٦، وثانيهما فتاة عمرها ٨ سنوات رُفست وضُربت على وجهها بعقب مسدس.

١٧٢ - التدخل المسلح: إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على المدارس وإصابة تلاميذ وموظفين في قطاع غزة: في قطاع غزة أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار بصورة متكررة على مدارس للأونروا في رفح في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وأصيب برصاصهم صبي في الرابعة عشر من عمره في ساقه اليمنى ومدرس في الأونروا في فخذه الأيسر وذلك في ساحة المدرسة العمرية الإعدادية للبنين. وقد أخليت هذه المدرسة على الفور. واحتاجت عشر طالبات من مدرسة رفح الإعدادية للبنات ''جيم'' إلى المعالجة من الصدمة ونقلت ثلاث منهن إلى عيادة قريبة تابعة للأونروا. وأصيبت فتاة عمرها ١٤ سنة في الرأس عندما سقطت أرضا في حالة من الرعب. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أصابت طلقات نارية من جيش الدفاع الإسرائيلي مدرسة رفح الإعدادية للبنات ''باء'' التابعة للأونروا. وقد أصيبت في الرأس بشظية فتاة عمرها ١٥ سنة أثناء وجودها في ساحة المدرسة فنقلت إلى المستشفى. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أصيب بشظية في الجزء الخلفي من الرأس تلميذ عمره ١٣ سنة أثناء جلوسه في مقعده في مدرسة خان يونس الإعدادية للبنين التابعة للأونروا. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي المتمركز على طول الحدود المصرية نيرانا متفرقة من أسلحة آلية في اتجاه المدرسة العمرية الابتدائية للبنين التابعة للأونروا والواقعة على بعد مئات الأمتار منهم. وأصيب بشظايا تلميذان في العاشرة من العمر في أثناء جلوسهما في مقعدهما في المدرسة. وقد أدخلا المستشفى في رفح وكانت إصابة أحدهما إصابة طفيفة في الرأس، أما إصابة الثاني فكانت جرحا خطيرا في رقبته.

١٧٣ -رد الوكالة على التدخل المسلح: احتجت الوكالة لدى السلطات الإسرائيلية على الأعمال التي ورد وصفها في الفقرات ١٧٠-١٧٢، هذه الأعمال التي تشكل تدخلا في منشآت الأونروا وتعرض للخطر حياة موظفي الأونروا وتلاميذها، وتشكل انتهاكا للالتزامات القانونية الدولية القائمة على إسرائيل بموجب المبادئ العامة للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦، وفي حالات كثيرة لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الموقعة في عام ١٩٤٩، واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية المنطبقة، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩. وساور الوكالة أيضا القلق إزاء عدد الحالات التي جرت فيها عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي في مناطق مدنية كثيفة السكان مما سبب زيادة في سقوط المصابين والقتلى المدنيين الذي يلازم تلك العمليات. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير قتل في قطاع غزة جراء عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي اثنان من موظفي الأمم المتحدة خارج أوقات العمل. وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، جرح حارس في الأونروا عند بوابة مركز التدريب في غزة عندما أصابته شظية في أثناء عملية اغتيال خارج إطار القانون قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي على بعد نحو ٥٠ مترا منه. وأصابت نيران جيش الدفاع الإسرائيلي اثنين من عمال المرافق الصحية بالأونروا أثناء العمل في مخيم خان يونس في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كما أصابت ثلاثة عمال يعملون في مشروع لإعادة الإسكان برفح تقوم به الأونروا كانت إصاباتهم متشابهة وذلك في ثلاثة حوادث منفصلة وقعت في ١٧ شباط/فبراير و ٢٩ آذار/مارس و ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على التوالي. وأصيب ثلاثة موظفين آخرين في الأونروا خارج أوقات عملهم في قطاع غزة في أعمال لجيش الدفاع الإسرائيلي.

١٧٤ -تدخل المستوطنين الإسرائيليين: ظل المستوطنون الإسرائيليون في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في الضفة الغربية، يشكلون خطرا على سلامة وأمن موظفي الوكالة في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وفي عدة مناسبات ضايق المستوطنون الموظفين وهم في مركبات الأمم المتحدة بتوجيه الشتائم إليهم وتهديدهم والبصق عليهم، وأعاق مستوطنون في مناسبتين تنقل طواقم الأونروا عند نقاط التفتيش مما شكل تدخلا مباشرا في عمليات الوكالة. ولم يمنع الجنود الإسرائيليون الموجودون عند نقاط التفتيش أعمال المستوطنين.

١٧٥ -التدخل المسلح من قبل مقاتلين فلسطينيين: شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير حادثة واحدة تدخل فيها مناضلون فلسطينيون مسلحون في أعمال موظفين في الأونروا واعترضوا مركبتهم. ففي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤ هدد مناضلون فلسطينيون مسلحون في أثناء توغل لجيش الدفاع الإسرائيلي في حي الزيتون بمدينة غزة حياة طاقم سيارة إسعاف تابع للأونروا (سائق وعامل طبي) وأجبروهما على نقل مسلح مصاب واثنين من رفاقه المسلحين

إلى مستشفى في مدينة غزة. وفي أعقاب هذا الحادث، احتجت الأونروا لدى السلطات الفلسطينية وأصدرت بيانا صحفيا أدانت فيه هذا العمل بأشد العبارات الممكنة، موضحة أنه وإن كانت سيارات الإسعاف التابعة لها لا تميز بين المصابين، سواء أكانوا من المقاتلين أو من غير المقاتلين، ينبغي ألا يدخل أي رجال مسلحين في أي وقت أي مركبة من مركبات الأونروا.

١٧٦- اقتحام السلطات الإسرائيلية للمنشآت: في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بعدة عمليات اقتحام لمنشآت الأونروا في الضفة الغربية في انتهاك لالتزامات إسرائيل القائمة بموجب القانون الدولي. وعلى سبيل المثال، وإضافة إلى الحوادث التي ذكرت في الفقرة ١٧٠ أعلاه بشأن التدخل المسلح، يُذكر على سبيل المثال أن نحو ٢٠ جنديا من جيش الدفاع الإسرائيلي قد دخلوا عنوة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى مكاتب مشروع الوكالة لإعادة تأهيل جنين، وفتحوا الخادم الرئيسي للحاسوب الذي يضم جميع البيانات المتعلقة بالمشروع. ورغم احتجاج الأونروا احتجاجا فوريا شديد اللهجة بعد حادث ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وقع اقتحام آخر لمكاتب مشروع إعادة تأهيل جنين في الساعات الأولى من يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي أثناء هذا الاقتحام، كبَّل جيش الدفاع الإسرائيلي مدير مشروع جنين وعصب عينيه واحتجزه في المكتب لثلاث ساعات. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، دخل جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي عنوة إلى المدرسة الأساسية للبنين التابعة للوكالة في مخيم بلاطة خارج ساعات الدوام وفتشت المدرسة. وفي أثناء هذا الاقتحام، لحقت أضرار ببوابة من بوابات المدرسة وكسرت أقفال المراحيض. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، دخل ضابط من جيش الدفاع الإسرائيلي مركز الأونروا الصحي في الخليل وأمر المسؤول الطبي بإخلاء المنشأة، في غضون ١٥ دقيقة إخلاء يشمل الموظفين ونحو ٧٠ مريضة ينتظرن في وحدة رعاية الأمومة والطفولة، وذلك لأن حظرا للتجول قد فرض على المنطقة. وفي قطاع غزة اقتحمت جرافة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، مدعومة بسيارة جيب، مدرسة دير البلح الابتدائية المختلطة (المزرعة) التابعة للأونروا في قطاع غزة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ولا تشغل الوكالة هذه المدرسة في الوقت الحاضر، بسبب قلقها على سلامة الموظفين والتلاميذ. وقد سوت جرافة لجيش الدفاع الإسرائيلي جزءا من ساحة المدرسة فألحقت أضرارا كبيرة بأماكن المدرسة قبل أن تنسحب منها. ونتيجة لهذا الاقتحام، دمرت تدميرا كاملا مجموعة مراحيض، ومبنى لمطعم بمحتوياته، وحظيرة، وغرفة تدريس بمحتوياتها، وحاوية وملعب. وإضافة إلى ذلك، دمر ما يزيد على ١٠٠ متر من الجدران والأسيجة المحيطة بالمدرسة وكذلك بوابة الدخول الرئيسية. وأخيرا، ألحق هذا الاقتحام أضرارا بإمدادات المياه وشبكة صرف المياه في المدرسة.

وقد احتجت الأونروا فورا على هذا الحادث لدى السلطات الإسرائيلية أثناء تنفيذ الاقتحام. وفي وقت لاحق من اليوم ذاته، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي الوكالة بأن الجرف قد وقع ''خطأ'' وأن تحقيقا في الحادث سوف يجري. وفي اليوم التالي، اعتذر جيش الدفاع الإسرائيلي لممثلي الوكالة عن وقوع هذا الحادث. وتعتزم الوكالة تقديم مطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمدرسة ويقرب مجموعها من ٠٠٠ ٧٠ دولار. وإضافة إلى ذلك، أمر جيش الدفاع الإسرائيلي في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ جميع الذكور الذين بلغوا ١٦ سنة من العمر فأكثر في حي تل السلطان برفح بالتجمع في مدرسة رفح الإعدادية للبنات ''جيم'' التابعة للأونروا. ودخل جيش الدفاع الإسرائيلي المدرسة وكبل وعصب أعين نحو ٥٠ فلسطينيا تجمعوا هناك وأخذهم إلى معسكر قريب لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي أعقاب هذا الحادث، احتجت الأونروا لدى السلطات الإسرائيلية.

١٧٧- اقتحام المنشآت من قِبل مقاتلين فلسطينيين: شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير بضع عمليات اقتحام لمنشآت الأونروا في الضفة الغربية من قِبل مقاتلين فلسطينيين وذلك لأغراض الاحتفال بمناسبات سياسية. وقد وقعت عمليات الاقتحام هذه رغم الاحتجاجات القوية من قبل الوكالة. وعلى سبيل المثال، قامت جماعة مرتبطة بفتح في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ باقتحام المدرسة الابتدائية للبنات التابعة للوكالة في مخيم بلاطة للاحتفال بعودة محتجزين أفرج عنهم من السجون الإسرائيلية. وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قامت مجموعة من شباب فتح باقتحام المدرسة الأساسية للبنات التابعة للوكالة في مخيم العروب وذلك للاحتفال بالذكرى السنوية التاسعة والثلاثين لإنشاء فتح. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اقتحمت مجموعة من حماس المدرسة الأساسية للبنين في مخيم بلاطة التابعة للوكالة للقيام على حد قولهم بتخليد ذكرى المرحوم الشيخ أحمد ياسين. وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، اقتحم خمسة مقاتلين فلسطينيين مكتب مشروع إعمار جنين التابع للأونروا للشكوى من خطط تشييد مآوي أسرهم في مخيم جنين للاجئين. وقد جرى تبادل عبارات غاضبة وأطلقت بضعة عيارات نارية أصاب أحدها حائط مبنى المكتب. أما حراس الأونروا غير المسلحين وعدد من أفراد المجتمع المحلي فقد أقنعوا المسلحين في نهاية المطاف بمغادرة المكتب. وفي قطاع غزة، اقتحم في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عشرات الرجال المقنعين الذين ينتمون إلى حركة الجهاد الإسلامي والذين يضمون بعض المسلحين مدرسة بيت لاهيا الابتدائية المختلطة التابعة للوكالة لإعداد أنفسهم لتظاهرة. وقد أقنعهم موظفو الأونروا ورجال الشرطة بمغادرة المكان. وحاول مناضلون فلسطينيون في مناسبتين في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير دخول منشآت الأونروا في رفح وخان يونس لغرض استخدامها كقاعدة للقيام بعمليات عسكرية. وفي مناسبة ثالثة، اقتحم نحو ١٥ مسلحا فلسطينيا مدرسة للأونروا

في منتصف الليل. وفي هذه المناسبات الثلاث جميعها وُفق موظفو الأونروا في مطالبتهم المناضلين مغادرة المكان قبل أن يقوموا بأي عمل. وقد احتجت الوكالة احتجاجا قويا على هذه الحوادث لدى السلطات الفلسطينية وطلبت إليها اتخاذ تدابير لضمان الحماية والأمن لمنشآت الأونروا ولمنع تكرر هذه الهجمات والأنشطة في المستقبل.

١٧٨- أعمال اقتحام في لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن: في لبنان قامت اللجان الشعبية ببضعة أعمال اقتحام لمدارس الوكالة ومراكزها الصحية في عدة مخيمات من مخيمات اللاجئين، وفي حالة اقتحام المدارس كان ذلك عادة لحث الوكالة على إغلاقها لأسباب سياسية. ولم ترد خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير أية تقارير عن وقوع عمليات اقتحام مسلح لمنشآت الأونروا في الأردن أو في الجمهورية العربية السورية.

١٧٩- الاحتجاج: احتجت الوكالة احتجاجا قويا لدى السلطات المعنية على اقتحام منشآتها. ولدى الوكالة سياسات وإجراءات راسخة منذ أمد طويل للرد على طلبات إجراء تفتيش لمنشآت الأونروا وللتعاون في أي تحقيق معقول قد تطلبه الشرطة أو السلطات العسكرية أو القضائية. وفي قطاع غزة، طلبت الوكالة إلى السلطة الفلسطينية في مناسبتين توفير الحماية لمنشآتها وحصلت على هذه الحماية لمنع تكرر حوادث مع مناضلين فلسطينيين ولضمان حرمة أماكن الوكالة.

١٨٠- الأضرار التي لحقت بمنشآت الوكالة ومركباتها في الضفة الغربية: ألحق جيش الدفاع الإسرائيلي أضرارا جسيمة بمنشآت الأونروا في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير وإن لم تكن هذه الأضرار بحجمها في الفترة التي يغطيها التقرير السابق. وفي الضفة الغربية، أدت أعمال جيش الدفاع الإسرائيلي إلى إلحاق أضرار بنحو ١٠ منشآت و ٣ مركبات، ومن تلك الأعمال إطلاق النار والاقتحام المسلح وهدم المباني القريبة. ومن المنشآت التي لحقت بها الأضرار المدارس والعيادات ومستشفى الوكالة في قلقيلية. وأما الأضرار التي لحقت بمنشآت الوكالة ومركباتها بسبب أعمال جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية في الفترة التي يغطيها هذا التقرير فقد قاربت قيمتها ٥٠٠ ١٥ دولار.

١٨١- الأضرار التي لحقت بمنشآت الأونروا ومركباتها في قطاع غزة: لحقت الأضرار بـ ٢٧ منشأة من منشآت الأونروا في قطاع غزة في أثناء عمليات عسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي، وقد لحقت بها الأضرار في أكثر من مناسبة واحدة وفي أغلب الأحيان في مناطق رفح وخان يونس. وقد وقعت هذه الأضرار جراء نيران الجيش الإسرائيلي التي تُطلق في بعض الأحيان ردا على إطلاق نار من مناضلين فلسطينيين وفي أحيان أخرى بدون أي سبب واضح. وعلى سبيل المثال، ألحقت نيران جيش الدفاع الإسرائيلي الأضرار بالمدرسة

الإعدادية للبنين في خان يونس ست مرات وبالمدرسة الإعدادية للبنات ''جيم'' في رفح خمس مرات. وقدِّر بمبلغ ٨٢٠ ١٠٧ دولارا إجمالي الأضرار التي لحقت بـ ٢٣ مدرسة من مدارس الأونروا. أما إجمالي الأضرار التي ألحقها جيش الدفاع الإسرائيلي بمنشآت الوكالة ومركباتها في أثناء عملياته العسكرية في قطاع غزة في الفترة التي يغطيها هذا التقرير فقد قارب ٣٧٥ ١١٦ دولارا.

١٨٢- المطالبات المقدمة: في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤، قدمت الوكالة مطالبات إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية بتعويض حكومة إسرائيل الوكالة عن الأضرار التي لحقت بممتلكات الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والبالغة قيمتها ٢٠٧ ٤٤ دولارات. وقدمت الأونروا إلى حكومة إسرائيل مطالبات قيمتها ٩٥٠ ٧٢٢ دولارا لتعويضها عن أضرار لحقت بممتلكات الأونروا منذ بداية الانتفاضة الحالية وحتى الآن. وحتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لم تتلق الوكالة أي رد من حكومة إسرائيل على هذه المطالبات. وتعتزم الوكالة تقديم مطالبات إضافية في الوقت المناسب بتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

١٨٣- صرحت حكومة إسرائيل مرارا بأنها تؤيد ولاية الأونروا. وهناك حوار مستمر قائم بين الوكالة وحكومة إسرائيل بشأن العقبات التي تواجه الوكالة باستمرار في الاضطلاع بعملياتها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من التوصل إلى حل لبعض المسائل بين الفينة والفينة، مثل تحسن إجراءات عبور جسر اللنبي، لم يحدث تحسن في الحالة العامة في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير مقارنة بالفترة التي يغطيها التقرير السابق. ومن نواحٍ عديدة، لا سيما فيما يتعلق بالحالة عند معبر إيريز ومعبر كارني ومشاكل الوصول الناشئة عن الجدار/السياج الجديد في الضفة الغربية، استمر تدهور قدرة الأونروا على الاضطلاع بعملياتها.

جيم - مسائل أخرى

١٨٤- سير العمل بالمثل - تأثرت عمليات مقريْ الأونروا في غزة وعمان تأثرا سلبيا بالقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية تنقل موظفي الأونروا المحليين والدوليين في دخول قطاع غزة والخروج منه. وقد احتجت الأونروا احتجاجا شديدا لدى السلطات الإسرائيلية على هذه التدابير، مشيرة بالذات إلى أن مختلف القيود الجديدة المفروضة على تنقل مسؤولي الأونروا تشكل انتهاكا لامتيازات الوكالة وحصاناتها القائمة بموجب القانون الدولي.

١٨٥- المشورة والمساعدة القانونيتان - أبدت الوكالة استعدادها لتقديم المشورة والمساعدة القانونيتين إلى اللاجئين الذين يقدمون طلبات للمّ شمل الأسر في قطاع غزة. غير أن

السلطات الإسرائيلية توقفت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ عن تلقي طلبات لمّ شمل الأسر. وقبل هذا التوقف، بلغ عدد الطلبات الموجودة لدى السلطات الإسرائيلية والتي تنتظر البت فيها ٤٠٠ طلب كانت الأونروا قدمتها عن طريق لجنة الاتصال الفلسطينية. وواصلت اللجنة الرد على طلبات تأكيد وضع اللاجئ التي ترد من الفلسطينيين ومن منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية في جميع أنحاء العالم.

١٨٦- رد الضرائب والرسوم الأخرى - في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، سددت السلطة الفلسطينية للوكالة نحو ٨,٥٦ مليون دولار مقابل ضرائب القيمة المضافة التي دفعتها الوكالة في قطاع غزة في السنوات السابقة. ولم تسدد السلطة الفلسطينية للوكالة أيا من ضرائب القيمة المضافة التي دفعتها الوكالة في الضفة الغربية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بلغ إجمالي مدفوعات ضريبة القيمة المضافة المستحق ردها إلى الوكالة من السلطة الفلسطينية قرابة ١٣ مليون دولار. وأقرت السلطة الفلسطينية بأن المبلغ مستحق للوكالة لقاء هذه الضرائب، لكنها أكدت أنها تواجه أزمة مالية حادة ناجمة في جانب منها عن عدم تسديد السلطات الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية مبالغ كبيرة من ضرائب القيمة المضافة والضرائب الأخرى. واعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قررت السلطة الفلسطينية إخضاع جميع العقود الجديدة التي تبرمها الأونروا في قطاع غزة لضريبة القيمة المضافة، ووقف العمل بسياسة ''معدل الصفر'' التي كانت قائمة منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ولا تزال قضية رد الحكومة الإسرائيلية للوكالة رسوم الموانئ والرسوم المتصلة بها فيما يتعلق بالسلع التي استوردتها إلى غزة والضفة الغربية عبر إسرائيل بدون حل. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٤، في حالة الشحنات المتجهة إلى قطاع غزة، ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في حالة الشحنات المتجهة إلى الضفة الغربية، تدفع الأونروا جميع رسوم شحنات الوكالة التي تصل إلى الموانئ الإسرائيلية. وكانت هذه الرسوم في السابق تدفع من قبل السلطات الإسرائيلية. وترى الوكالة أن واجب دفع رسوم الموانئ والرسوم المتصلة بها لا يزال يقع على عاتق حكومة إسرائيل بمقتضى أحكام اتفاق كومي - مايكلمور لعام ١٩٦٧. ويبلغ مجموع رسوم الموانئ المستحقة للوكالة حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤ قرابة ١٥,٢ مليون دولار. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ظل يطلب إلى الوكالة تسديد رسوم وتكاليف الموانئ للسلطات السورية، فيما تؤكد الوكالة أن ذلك يتعارض مع الاتفاق المبرم في عام ١٩٤٨ بين الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية، المعروف باتفاق الكونت بيرنادوت. ورغم أن وزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية أعلنت رغبتها في النظر في قضية الوكالة ظلت هذه المسألة بدون حل حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

١٨٧- الإجراءات التقييدية - لا يزال مطلوبا من الوكالة في الجمهورية العربية السورية أن تقدم نماذج بياناتها الجمركية مشفوعة بالفواتير التجارية للمصادقة عليها من قبل مكتب المقاطعة. ورغم عدم رفض إدخال أية واردات نتيجة لهذا المطلب، احتجت الوكالة عليه مرة أخرى لدى السلطات السورية على أساس أنه لا ينبغي لواردات الأونروا أن تخضع لهذه المصادقة. وفيما يتعلق باستيراد المركبات، أكدت الحكومة السورية من جديد عدم وجود أي تحديد لعدد المركبات التي يمكن للوكالة أن تستوردها لأغراض القيام بعملياتها. بيد أن السلطات السورية لا تزال عمليا تجعل استيراد المركبات الجديدة مرهونا بحذف سجلات المركبات الموجودة، على أساس مركبة مقابل أخرى، وهذا يشكل تحديدا بحكم الأمر الواقع. وقد أدى ذلك إلى تأخير لأكثر من ستة أشهر في استيراد نحو ١٩ مركبة في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وتواصل الوكالة متابعة هذه المسائل مع وزارة الخارجية السورية. وقد وافقت هذه الوزارة على مراجعة حالة استيراد المركبات في محاولة لإيجاد حل لها. وفي الأردن، تواجه الوكالة صعوبة في الحصول على موافقة من وزارة الخارجية على التسجيل كهيئة دبلوماسية لعدد محدود من مركبات الوكالة الجديدة. وتشترط الوزارة تقديم مبررات للطلبات المقدمة إليها، وقد أدت هذه العملية إلى تأخير طويل في تسجيل المركبات.

١٨٨- تأمين المركبات وتراخيصها في إسرائيل - في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، أجرت الوكالة مشاورات عديدة مع السلطات الإسرائيلية بشأن مسألة تأمين مركبات الأونروا المسجلة لدى السلطات الإسرائيلية لاستخدامها في إسرائيل، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. وتشتري الأونروا هذا التأمين على مركباتها بموجب بوليصة تأمين شاملة صادرة عن شركة تأمين فلسطينية تغطي مركبات الأونروا في جميع ميادين العمليات الخمسة وفي إسرائيل. وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصلت السلطات الإسرائيلية رفض الاعتراف بشركة التأمين الفلسطينية التي تتعامل معها الوكالة، وكانت الوكالة تبحث مع شركة التأمين في إيجاد حل عملي يرضي السلطات الإسرائيلية ويلبي في الوقت نفسه احتياجات الوكالة إلى توفير التأمين لأسطول مركباتها في جميع الميادين الخمسة للعمليات وفي إسرائيل. ورغم أن السلطات الإسرائيلية أبلغت الأونروا بصدور تعليمات للشرطة لعدم القيام مؤقتا بإنفاذ القوانين المتصلة بتأمين المركبات الإسرائيلي ضد موظفي الأونروا الذين يقودون مركبات الأونروا، وأوقف في الفترة التي يغطيها هذا التقرير عدد من الموظفين لدى قيادتهم مركبات للأونروا في الضفة الغربية وهم يحملون عقود تأمين صالحة من شركة التأمين الفلسطينية التي تتعامل معها الوكالة، ووجهت إليهم تهمة القيادة دون بوليصة تأمين صالحة. وقد طلبت الوكالة إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية العمل على رد هذه التهم أو تعليقها. وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، أوقفت الشرطة بعض موظفي

الأونروا الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية وهم يقودون مركبات للأونروا وأصدرت لهم مخالفات لأن مركبات الأونروا التي يقودونها تحمل لوحات ترخيص صادرة عن حكومة إسرائيل. وبموجب الأوامر العسكرية التي تنطبق في الأرض الفلسطينية المحتلة، يمنع الفلسطينيون الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية من قيادة مركبات مرخصة من إسرائيل. وردا على احتجاجات الوكالة، أُبلغت الوكالة بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قد عدَّل الأوامر المطبقة بحيث يسمح لموظفي الأونروا الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية بقيادة مركبات الأونروا المرخصة من إسرائيل في الضفة الغربية. غير أن الأمر لا ينطبق إلا في الضفة الغربية بحسب التعريف الإسرائيلي لها، وبذلك لا يسمح لهؤلاء الموظفين بالقيادة في القدس الشرقية.

١٨٩- دخول الجمهورية العربية السورية - منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، رفض السماح لمراجع حسابات في الأونروا بدخول الجمهورية العربية السورية رغم حمله جواز مرور صالح صادر عن الأمم المتحدة وحصوله على تأشيرة وحمله جواز سفر وطنيا. وقد بحثت الأونروا هذه المسألة مرة أخرى في بضع مناسبات مع وزارة الخارجية في أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وبحثت هذه المسألة آخر مرة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ولكن هذا البحث لم يحالفه النجاح.

الفصل الخامس

الأردن

ألف – التعليم

١٩٠- التعليم الابتدائي والإعدادي: خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استوعبت مدارس الوكالة بالأردن، وعددها ١٩٠ مدرسة ١٩٥ ١٣٤ تلميذا في المرحلة الابتدائية، التي تمتد ست سنوات وفي المرحلة الإعدادية، التي تمتد أربع سنوات، مما يمثل انخفاضا قدره ١٥٤ ١ تلميذا (٠,٨٥ في المائة) عن السنة الدراسية السابقة. ويُعزى ذلك الانخفاض في التسجيل إلى عدة عوامل، منها نقل التلاميذ اللاجئين من مدارس الوكالة إلى المدارس الحكومية المشيدة حديثا بجوار بعض مخيمات اللاجئين، وانخفاض عدد أيام الأسبوع الدراسي في المدارس الحكومية (خمسة أيام مقابل ستة أيام في مدارس الوكالة)، وشيوع المدارس الحكومية ذات الفترة الواحدة. ونتيجة للتغييرات التي أدخلتها وزارة التربية والتعليم في الأردن على المناهج الدراسية، فقد تم توسيع نطاق تعليم علوم الحاسوب في المرحلة الإعدادية ورفع مستواه. وتلقت مدارس الوكالة تبرعا شمل أربعة عشر مخبراً حاسوبيا.

١٩١- البنية الأساسية للتعليم : لا يزال سوء حالة مباني الكثير من مدارس الوكالة في الأردن مصدر قلق. وتشكل المدارس المستأجرة التي تعد حالتها غير مرضية، ومجموعها ٤٧ مدرسة، نسبة ٢٤,٧ في المائة من المدارس التي تستخدمها الوكالة في الميدان، وعددها ١٩٠ مدرسة. والأعمال جارية من أجل إعادة تشييد مبنى مدرسة واحدة ليحل محل مدرسة بمبنيين قديمين مستأجرين غير مرضيين وفصلين دراسيين ومعلمين مدرسيين. وشيدت أيضا تسعة خزانات مياه وثلاثة مطاعم مدرسية.

١٩٢- تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة: ما زال مشروع تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة يقدم خدمات للأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم في المرحلة الابتدائية، وشمل هذا المشروع ٨١ طفلا أصم وطفلا واحدا مكفوف البصر و ٠٠٠ ١ تلميذ من متدني الإنجاز وبطيئي التعلم و٤٨٠ تلميذا احتاجوا إلى دروس تعويضية خلال السنة الدراسية ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

١٩٣- التدريب المهني والتقني: سُجل ما مجموعه ٣١٧ ١ متدربا، منهم ٥١٦ متدربة، في ١٦ دورة حرفية و ١٢ دورة تقنية/شبه مهنية في مركز عمان التدريبي ومراكز تدريب وادي السير خلال السنة الدراسية ٢٠٠٤/٢٠٠٣. وأسوة بالعام الماضي، حقق المتدربون في المجالات التقنية/شبه المهنية نتائج ممتازة في الامتحانات الشاملة لدخول الكليات المجتمعية التي

أجرتها وزارة التعليم العالي الأردنية في تموز/يوليه ٢٠٠٣، إذ حققوا معدلات نجاح بلغت ٩٥,٨١ في المائة في مركز عمان التدريبي و٩١,٨٤ في المائة في مركز وادي السير التدريبي، مقابل نسبة نجاح في المواد المقابلة بلغ متوسطها على الصعيد الوطني ٦٥,٩٦ في المائة.

١٩٤- كلية العلوم التربوية: قدمت كلية العلوم التربوية في مركز عمان التدريبي تدريبا قبل الخدمة أفاد منه ٥٠٢ من طلبة الوكالة، منهم ٣٥٧ طالبة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تخرج ١٠٧ مدرسين من برنامج التدريب قبل الخدمة وقد منحوا كلهم درجة بكالوريوس معتمدة في التربية.

١٩٥- المنح الدراسية الجامعية: في نهاية السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، تخرج جميع الطلاب الحاصلين على ١٤ منحة دراسية، وعلاوة على ذلك، توجد الآن ٢٠ منحة لحالات العسر الشديد لميدان الأردن يرعاها أحد المانحين. ومن خلال مشروع منح مدته خمس سنوات، اختير تلميذ متميز من فئة حالات العسر الشديد لمنحة دراسية للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

باء - الصحة

١٩٦- الرعاية الصحية الأولية: قدمت الوكالة الرعاية الصحية إلى اللاجئين الفلسطينيين في الأردن من خلال ٢٣ مرفقا من مرافق الرعاية الصحية الأولية، يوجد ١٣ مرفقا منها داخل المخيمات و ١٠ مرافق خارج المخيمات. وبلغت نسبة مرافق الرعاية الصحية الأولية ١,٤ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين المسجلين بالمقارنة مع نسبة متوسطة على نطاق الوكالة قدرها ٢,٩. وبلغت مخصصات خدمات الرعاية الصحية لكل شخص في الميزانية ٥,٢ دولارات بالمقارنة مع متوسط على نطاق الوكالة قدره ١١,٣ دولاراً. وقد أثر على الوصول إلى الخدمات الصحية التي تقدمها الوكالة وعلى الانتفاع بها العدد المتواضع لمرافق الرعاية الصحية الأولية وعدم تكافؤ توزيع هذه المرافق، حيث يقطن ١٨ في المائة فقط من اللاجئين المسجلين في الأردن في المخيمات. ولا مناص أمام اللاجئين الذين لا يسهل عليهم الوصول إلى الخدمات الصحية للوكالة من استخدام الخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة والقطاع الخاص. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئ مركزان صحيان، ووفرت لهما الأجهزة اللازمة في وادي الأردن ليحلا محل مبنيين مستأجرين حالتهما غير مرضية، ونقلت العيادة الشاملة في مدينة عمان من مبنى مستأجر في حالة غير مرضية إلى مبنى جديد في منطقة مكتظة بالسكان. وأنجزت أعمال التشييد لتوسيع مرفقين للرعاية الصحية الأولية، واتخذت الترتيبات لتحويل أربعة مراكز لرعاية الأمومة والطفولة إلى مراكز صحية شاملة تقدم طائفة

واسعة من خدمات الوقاية والعلاج وأنشئت خمس عيادات إضافية لطب الأسنان واستعيض عن إحدى عشرة وحدة قديمة.

١٩٧- الرعاية الصحية الثانوية: نفذ تنفيذا كاملا النظام اللامركزي الجديد لتسديد المطالبات عن التكاليف التي يتحملها اللاجئون للعلاج بالمستشفيات الحكومية والخاصة. ونظرا لازدياد الإقبال على خطة رد التكاليف، بسبب ازدياد المصاعب الاجتماعية والاقتصادية زيدت ميزانية المساعدة في تكاليف العلاج في المستشفيات على الرغم من أن الميزانية لنقص في التمويل، ما زالت أدنى من مستوى الميزانية التي اعتمدت قبل عشر سنوات خلت.

١٩٨- التعاون مع حكومة الأردن: لبت وزارة الصحة الأردنية احتياجات الوكالة من جميع اللقاحات المستخدمة في البرنامج الموسع للتحصين. وكان هذا في شكل مساهمات عينية. وقدمت وزارة الصحة أيضا إمدادات من وسائل منع الحمل المستخدمة في برنامج تنظيم الأسرة، وعقاقير لعلاج مرض السل. ونسقت الوكالة أنشطتها مع البرامج الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالسل، وواءمت أيضا سياساتها المتعلقة بالتحصين مع البرامج الوطنية للتحصين. وكذلك اشتركت الوكالة في جميع الاجتماعات وحلقات العمل والمؤتمرات التي نُظمت على الصعيد الوطني بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبالتعاون كذلك مع الاجتماعات المتعددة الأقطار التي قامت منظمة الصحة العالمية بتنظيمها في الأردن. وأنجزت حكومة الأردن مشروعا لتشييد/أو إصلاح شبكتي الإمداد بالمياه والصرف الصحي في مخيم سوف للاجئين، تاركة مخيمين فقط لربطهما بشبكات المجاري التابعة للبلدية. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء/صيانة طرق وشبكة للصرف في مخيمين من خلال مشروع مشترك بين الوكالة وحكومة الأردن. وأدخلت وزارة الصحة أيضا برامج جديدة للنهوض بصحة الأطفال والأسر، بما في ذلك إجراء الفحص الإلزامي لما قبل الزواج لمنع حصول اعتلالات خضاب الدم (الهيموغلوبين) من مثل فقر الدم البحري (التلاسيمية)، وتوزيع حبوب الفيتامين على جميع الأطفال في المدارس، بما فيهم الأطفال في مدارس الوكالة. وكذلك أصدرت الوزارة مرسوما يقضي بتسهيل حصول الأطفال ممن تقل أعمارهم عن الخامسة على كامل الخدمات الوقائية والعلاجية مجانا، بما فيها الرعاية الصحية في المستشفيات.

جيم – الخدمات الغوثية والاجتماعية

١٩٩- تسجيل اللاجئين: في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كان عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة في الأردن ٢٧٤ ٧٥٨ ١ شخصا. ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة ٢,٣ في المائة عن العدد في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٠٠- برنامج العسر الشديد: في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بلغ عدد الأشخاص المسجلين في برنامج العسر الشديد ٦٨٣ ٤٦ شخصا بما يمثل ٢,٧ في المائة من عدد السكان المسجلين. وتمثل هذه النسبة المئوية المتدنية نسبيا إمكانية حصول الكثير من اللاجئين، باعتبارهم مواطنين أردنيين، على الخدمات الحكومية. غير أنه مع وجود نسبة بطالة عالية (١٣,٧ في المائة)، ومع وجود نسبة تقرب من ١١ في المائة من السكان، بما فيهم اللاجئون، تعيش دون خط الفقر، التمس عدد كبير من اللاجئين المساعدة من الوكالة. وحتى على الرغم من أن ميدان الأردن استطاع زيادة عدد الأسر المسجلة في قائمة حالات العسر الشديد بنسبة ٤,٤٨ في المائة فإنه تعذر تقديم المساعدة إلى المئات من أصحاب الطلبات نظرا لنقص الأموال. وقد قدمت حوالي ٧٠٦ حصص إعاشة في إطار حالات العسر الشديد، على مدى دورتي توزيع، إلى ١٥١ من اللاجئين الذين غادروا العراق وطلبوا المساعدة من الوكالة في الأردن.

٢٠١- المساعدة النقدية الانتقائية: وزع ما مجموعة ١١٩ ٩٨ دولارا كمعونة نقدية مباشرة على ٨٧١ أسرة لاجئة تواجه ظروفا طارئة أو صعوبات استثنائية وفيها بلغ متوسط قيمة المنح ١١٢,٧ دولارا للعائلة الواحدة.

٢٠٢- إصلاح المآوي: في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان لا يزال هناك ٥٠٤ من المآوي التي كانت بحاجة إلى الإصلاح بتكلفة تقدر بمبلغ ٠٩٢ ٩٤٦ ٦ دولارا. وقد أكدت هذا دراسة استقصائية شاملة لجميع المآوي للأسر التي تعاني من العسر الشديد، وقد أجريت هذه الدراسة في مخيمات اللاجئين الرسمية العشرة من أجل تقييم الاحتياجات الفعلية وتحديد الأولويات. ونظرا لعدم وجود الأموال اللازمة، لم يتم إصلاح أي من المآوي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٠٣- برنامج الائتمانات الصغرى لدعم المجتمع المحلي: في سياق التوجه الاستراتيجي الجديد لبرنامج الائتمانات الصغرى لدعم المجتمع المحلي في إطار أنشطة الإقراض، وبناء على الدراسة الاستقصائية لتقييم الاحتياجات فتح، على سبيل الاختبار، برنامجان من القروض في مخيم جرش. ونتيجة لذلك، ومنح، كقروض لتحسين المساكن، ٣٨ قرضا وصلت قيمتها إلى

٤٣٨ ٥٠ دولارا. وبموجب برنامج الإقراض المضمون جماعيا، منحت نساء ٦١ قرضا بمبلغ إجمالي قدره ٤٤٦ ٣٧ دولارا. ومنح ما مجموعة ٨٦ قرضا لمشاريع تجارية صغيرة الحجم بمبلغ ٦٨٠ ٣٠٧ دولارا ودخل برنامج القروض هذا مرحلة الإنهاء التدريجي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حلت القروض الميسرة محل مشروع الدعم الذاتي. ومنحت أسر تعاني من العسر الشديد ما مجموعه ٣ قروض، بمبلغ ٠٢٥ ٩ دولارا.

٢٠٤- برنامج المرأة: قدمت مراكز برنامج المرأة خدمات إلى ما مجموعه ٨٨٩ ٢٧ امرأة، شاركت ٣٤٠ ١٨ امرأة منهن في جلسات التوعية وأفادت ٥٤٩ ٩ امرأة من التدريب لإكساب المهارات. وقدم مكتبا المشورة القانونية خدمات لما مجموعه ٣١٨ امرأة ورجلا، فيما أفاد ما مجموعه ٢٧١ ١ طفلا في خدمات رياض الأطفال ودور الحضانة التابعة لمراكز برنامج المرأة. ومن أجل زيادة تعزيز عمليات منظمات المجتمع المحلي، شارك أعضاء اللجان الإدارية المحلية في خمس حلقات عمل تدريبية شملت مواضيع من مثل صياغة اقتراح، وإدارة التقييمات السريعة القائمة على المشاركة، ودورات متقدمة بشأن نماء الطفولة المبكرة.

٢٠٥- برنامج الإعاقة: واصلت مركز تأهيل المجتمع المحلي العشرة تقديم خدمات التأهيل لما مجموعه ٣٦٤ ١ شخصا معاقا. وقدمت خدمات منزلية إلى ٦٧٢ شخصا معاقا وأسرهم. وإضافة إلى ذلك، عقدت ١٩٦ جلسة توعية حضرها ٨٨٠ ٥ مشاركا، ووصل عدد الأطفال المعاقين الذين ادخلوا المدارس العادية ٣١٨ طفلا.

٢٠٦- بناء القدرات: تواصلت الجهود المبذولة، في مجال بناء القدرات، لتحسين المهارات التقنية للموظفين في مجال خبراتهم ذات الصلة. فقد تلقى تسعة من موظفي برنامج القروض الصغرى لدعم المجتمع المحلي تدريبا متخصصا على المسائل المتعلقة بالقروض الصغرى. وشارك ما مجموعه ثمانية موظفين في التدريب ذي الصلة بالشؤون الجنسانية، وحضر أحد الموظفين حلقة عمل اليونيسيف الإقليمية المتعلقة بتنفيذ حقوق الطفل، والتي ترمي إلى إنشاء شبكة منظمات دون إقليمية تعنى برعاية الطفل الفلسطيني. وكذلك حضر أحد الموظفين حلقة عمل نظمتها منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن خدمة اللاجئين وحمايتهم.

٢٠٧- الإنجازات الخاصة: أنتج فيلم وثائقي عن دور مراكز برنامج المرأة في تمكين المرأة، وعُرض الفيلم على شاشة التلفزيون الوطني الأردني. ويقوم مركز برنامج المرأة في مخيم عمان الجديد في الوقت الراهن بإنشاء أماكن لتأجيرها للمحال التجارية، لتكون بمثابة مشاريع مدرة للدخل للمركز المذكور.

الفصل السادس

لبنان

ألف – التعليم

٢٠٨- التعليم الابتدائي والإعدادي: في السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، استوعبت مدارس الوكالة، للمرحلة قبل الثانوية، وعددها ٨١ مدرسة في لبنان، ٣٩ ٢٤٩ تلميذا في المرحلة الابتدائية، التي تمتد ست سنوات، وفي المرحلة الإعدادية، التي تمتد ثلاث سنوات. وازداد عدد التلاميذ المسجلين في المرحلتين الابتدائية والإعدادية ٤٨١ تلميذا. وفي الامتحان السنوي للشهادة الإعدادية (بروفيه) الذي عُقد لطلاب الصف الثالث الإعدادي في تموز/يوليه ٢٠٠٣، حقق التلاميذ في مدارس الوكالة نسبة نجاح مخيبة للآمال بلغت ٤٤ في المائة، مقابل ٥٠,٦١ في المائة في المدارس الحكومية. وقيّم برنامج الوكالة التعليمي أسباب الأداء الضعيف، التي تشمل عدم وجود موارد كافية، واتخذ إجراءات علاجية في مسعى منه لزيادة نسبة النجاح، وتُظهر نتائج الدورة الأولى لامتحانات الشهادة الإعدادية (البروفيه)، التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تحسنا تمثل في نسبة نجاح بلغت ٥٠ في المائة. ومن المتوقع أن تشهد هذه النسبة مزيدا من التحسن عندما تعقد امتحانات الدورة الثانية.

٢٠٩- التعليم الثانوي: ما برح لبنان يُمثل الميدان الوحيد الذي تقدم فيه الوكالة تعليما في المستوى الثانوي لمعالجة مشكلة ضيق الفرص لالتحاق الطلاب اللاجئين الفلسطينيين بالمدارس الحكومية، ولعدم استطاعة الطلاب اللاجئين تحمل التكاليف المرتفعة للمدارس الخاصة. وما زالت الوكالة تدير خمس مدارس ثانوية هي: مدرسة الجليل في بيروت، ومدرسة بيسان في صيدا، ومدرسة الأقصى في صور، ومدرسة الناصرة في الشمال، ومدرسة القسطل في البقاع. وفي نتائج الطلاب في امتحان الثانوية الرسمية (البكالوريا الثانية)، خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كانت نسبة النجاح ٦٤,٩٧ في المائة لامتحان الثانوية الرسمية، مقابل نسبة نجاح قدرها ٦٣,٧٥ في المائة في المدارس الخاصة والمدارس الحكومية.

٢١٠- البنية الأساسية للتعليم: ما زالت أعمال إعادة إعمار مدرسة النقب الإعدادية في مخيم الرشيدية في منطقة صور، التي بدأت في الأسبوع الثاني من نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عقب صدور تصريح من الجيش اللبناني بإدخال مواد بناء إلى المخيم، وتسير ببطء لاستمرار القيود المفروضة على إدخال مواد بناء إلى مخيمات جنوب لبنان. وانتهت أعمال البناء، التي بدأت لإنشاء خمسة فصول دراسية إضافية في مدرسة نمرين الإعدادية للبنات في مخيم البص، في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وأرجئت أعمال البناء في ستة فصول دراسية إضافية في مدرسة

السموع الإعدادية للبنين في مخيم عين الحلوة إلى نهاية العام الدراسي حتى لا يتعطل عمل المدرسة. وانتهت أعمال البناء في مبنى مدرسة بالمركز التدريبي في سبلين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وانتهت أعمال تركيب مصعد كهربائي في مدرسة الفالوجة الابتدائية للبنات في مخيم عين الحلوة في منطقة صيدا، للتلاميذ المعاقين بدنيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وجرت أعمال صيانة شاملة في عدة مدارس في مناطق مختلفة. وانتهت أعمال البناء في ١٠ فصول دراسية وغرفة متخصصة. واعتبر متوسط معدل التلاميذ في الفصل الدراسي، الذي بلغ ٣٠,٤ في المائة، منخفضا نسبيا حسب معايير الوكالة، لكن ذلك يعزى كله إلى أن الكثير من مدارس الوكالة في لبنان تعمل داخل مبان مستأجرة ذات فصول دراسية بالغة الصغر.

٢١١- التدريب المهني والتقني: وفر مركز التدريب في سبلين تدريبا مهنيا وتقنيا إلى ٦٩٢ متدربا، منهم ١٨٧ متدربة، في ١٤ دورة حرفية و ٨ دورات تقنية/شبه مهنية.

٢١٢- إعداد المعلمين قبل الخدمة: بلغ عدد الملتحقين بقسم تدريب المعلمين في المركز التدريبي في سبلين ١١٦ طالبا، منهم ٨٣ طالبة. وبعد الاستفادة من منهج دراسي أعدته الوكالة، تخرج ٧٥ طالبا من الدورة في آب/أغسطس ٢٠٠٣، وظفتهم الوكالة جميعا.

٢١٣- رياض الأطفال: واصلت رياض الأطفال الأربع، التي تتولى التدريس بالفرنسية، والممولة من أحد المانحين، عملها، وبلغ عدد الأطفال الملتحقين بها ١٨٩ طفلا في السنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٢١٤- المنح الدراسية الجامعية: في لبنان، واصلت الوكالة إدارة مشروع للمنح الدراسية المقدمة إلى ١١١ طالبة جامعية فلسطينية، تخرجت ثلاث منهن في تموز/يوليه ٢٠٠٣، ومن المقرر أن تتخرج ١٥ طالبة أخرى في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ومن خلال مشروع جديد للمنح الجامعية مدته خمس سنوات، وممول من أحد المانحين الرئيسيين، اختير تلميذ متميز، من فئة حالات العسر الشديد، لمنحة دراسية للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

باء - الصحة

٢١٥- الرعاية الصحية الأولية: ما زالت الوكالة هي المصدر الرئيسي لتقديم الرعاية الصحية الأولية إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. هذا وقد قدمت الوكالة خدماتها الصحية عن طريق ٢٥ مرفقا من مرافق الرعاية الصحية الأولية ممثلة بذلك أعلى نسبة إذ بلغت ٦,٤ لكل ١٠ ٠٠٠ شخص مسجل مقابل نسبة متوسطة قدرها ٢,٩ على نطاق الوكالة. ومن مرافق الرعاية الصحية هذه كان يوجد ١٣ مرفقا داخل مخيمات اللاجئين، وكان يوجد ١٢ مرفقا

منها خارج المخيمات. وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ العمل في مركز ثان للرعاية الصحية في أكبر مخيم للاجئين. وقد تم تزويد المركز بمعدات جديدة للأشعة ولمعالجة الأسنان. وإضافة إلى ذلك تم الانتهاء من الأعمال المتعلقة بالاستعاضة عن مبنى قديم لأحد مراكز الرعاية الصحية في منطقة الشمال. ونتيجة للتقييم المتواصل للاحتياجات في مجتمع اللاجئين، منهم ٠٠٠ ١٢ من الفلسطينيين المسجلين في السجلات الرسمية للحكومة اللبنانية بصفة لاجئين، ولكنهم غير مسجلين لدى الوكالة، إمكانية الحصول استثنائيا على خدمات الرعاية الصحية للوكالة في أوائل عام ٢٠٠٤، نظرا للعسر الشديد الذي يواجهونه ولعدم قدرتهم على الحصول على خدمات طبية أخرى.

٢١٦- الرعاية الصحية الثانوية: قدمت الرعاية الثانوية إلى اللاجئين من خلال اتفاق شراكة مع خمس من مستشفيات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وسبع من المستشفيات العامة من القطاع الخاص، واثنتين من مستشفيات الأمراض العقلية. وبلغت النفقات على خدمات الرعاية الطبية في المستشفيات في عام ٢٠٠٣ ما نسبته ٣٧,٨ في المائة من مجموع نفقات خدمة الرعاية الطبية في هذا الميدان، مقارنة مع متوسط نطاق الوكالة قدره ٢٣ في المائة. ونظرا لأن العسر الاجتماعي والاقتصادي قد شمل الجميع وعمّهم ولهيمنة خدمات القطاع الخاص في لبنان بما لا طاقة للفقراء على تحملها، فقد بقي اللاجئون في لبنان معفيين من نظام المشاركة في التكاليف الساري في الميادين الأخرى، وإن كانت المشاركة في التكاليف، مطلوبة في حالة العلاج المتخصص لإنقاذ الحياة الذي يتم الحصول عليه في المستشفيات الخاصة. وخصصت أموال إضافية في مستهل عام ٢٠٠٤ لزيادة المساعدة المالية التي تقدمها الوكالة في تكاليف الرعاية المتخصصة في المستشفيات وتكاليف العلاج لإنقاذ الحياة في حالات الطوارئ وعلاج السرطان، لأن اللاجئين أصبحوا غير قادرين باطراد على تحمل النسب العالية لتقاسم التكاليف.

٢١٧- التعاون مع حكومة لبنان: خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت الوكالة في حملة التحصين الوطنية الثانية للقضاء على شلل الأطفال واستخدمت في ذلك لقاحات تبرعت بها اليونيسيف. وقد تم تطعيم ما مجموعه ٢١٩ ٥٠ طفلا تقل أعمارهم عن الخامسة وأمدت وزارة الصحة الوكالة أيضا باحتياجاتها من العقاقير المضادة للسل والمضادة للفيروسات التراجعية اللازمة لمعالجة اللاجئين الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية.

٢١٨ -البنية الأساسية للصحة البيئية: مُنحت عطاءات البناء والمراقبة التقنية من أجل تحسين شبكات الإمداد بالمياه، والصرف والمجاري في خمسة مخيمات للاجئين في تموز/يوليه ٢٠٠٣. ومن المنتظر أن تنتهي الأشغال ذات الصلة خلال عام ٢٠٠٤ في ثلاثة مخيمات وخلال عام

٢٠٠٥ في المخيمين الآخرين. وعلاوة على ذلك تعاقد أحد المانحين على مشروع لإصلاح شبكة الإمداد بالمياه في أحد المخيمات.

٢١٩ - دراسة استقصائية للأسر المعيشية: بتمويل من أحد المانحين، تعاقدت الوكالة مع شركة استشارية محلية لإجراء دراسة استقصائية للأسر المعيشية بهدف تقييم نمط الانتفاع بالخدمات الصحية التي يوفرها مقدمو الرعاية الصحية وتقديم توصيات لتجنب الازدواجية والتداخل. وشملت الدراسة الاستقصائية عينة من ٠٠٠ ٤ أسرة معيشية من المخيمات الاثني عشر جميعها في لبنان. وكان معدل الردود الواردة ٨٣ في المائة، والاستبيان ٢٨٦ ١٧ شخصا. وغطت الدراسة الاستقصائية جميع الجوانب ذات الصلة بالخصائص الديمغرافية للسكان وأوضاع الإسكان والبيئة وظروف العمل وأحوال الاعتلال والإعاقة الرئيسية، والسلوك المعيشي، بما في ذلك السلوك المتعلق بالتدخين والانتفاع بمختلف الخدمات الصحية التي يوفرها مقدمو الرعاية الصحية ورضاهم عنها. وأظهرت الدراسة بوضوح أن الوكالة هي المصدر الرئيسي للرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك خدمات الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة والتحصين، فيما كانت مراكز تأهيل المجتمع المحلي والمستشفيات الخاصة (بمساعدة مالية من الوكالة) هي الجهات الرئيسية التي تقدم الرعاية في حالات الطوارئ والرعاية الثانوية إلى اللاجئين. وأكدت نتائج الدراسة الاستقصائية موقف الوكالة من أنه ينبغي لأي استثمار في المجال الصحي في المستقبل أن يستهدف صيانة هذا التكامل في توفير الخدمات والارتقاء بمستويات الرعاية وأن يحسِّن إدارة المستشفيات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وأن يبني في الوقت ذاته شراكات أوسع لتلبية الاحتياجات الصحية التي يوفرها مقدمو الرعاية الرئيسيون، بما في ذلك التأهيل البدني والصحة العقلية.

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية

٢٢٠ - تسجيل اللاجئين: في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة ٨٩٠ ٣٩٦ نسمة، بزيادة قدرها ١,٣ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن أجل المضي قدما في توحيد جميع سجلات الأسر في ملفات الأسر، بدئت ممارسة جديدة لتجميع البطاقات الرئيسية الحمراء الصادرة عن الوكالة مع بطاقات الصليب الأحمر التي كانت قد صدرت في الفترة ١٩٤٨-١٩٤٩. وأدخلت برمجية جديدة لتسجيل عناوين منازل اللاجئين المسجلين زيادة في تعزيز القدرة على معرفة أماكن وجود اللاجئين المسجلين والاتصال بهم.

٢٢١ - برنامج العُسر الشديد: وصل عدد الأشخاص المسجلين في هذا البرنامج في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى ٣٧٣ ٤٦ شخصا، ممثلا بذلك زيادة نسبتها ١١,٧ في المائة من

عدد اللاجئين المسجلين. ونظرا إلى أن فرص العمل بقيت شحيحة وإلى أن متوسط دخل العائلة اللاجئة بقي متقلبا لا يستقر على حال وغير منتظم وأدنى باستمرار من عتبة الفقر فقد ازداد مجموع عدد الحالات إلى ٣ ٣٧٣ أسرة (٢٣ ٦٣٥ نسمة) في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ممثلا بذلك ٣٠,٤ في المائة من مجموع عدد الأسر التي تعاني من حالات العُسر الشديد و ٥٢,٩ في المائة من متلقي مخصصات الإعاشة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصبح ٢٢٦ من أصحاب الطلبات مؤهلين لشمولهم بالبرنامج زيادة عن الحد الأقصى لمخصصات الإعاشة.

٢٢٢ -المساعدة االنقدية الانتقائية: زيدت ميزانية المساعدة النقدية الانتقائية في لبنان من ٢٧٧ ٩٣ دولارا في عام ٢٠٠٣ إلى ٨٠٠ ٤٥٩ دولار في عام ٢٠٠٤ ليتسنى للوكالة أن تلبي احتياجات اللاجئين الغامرة. وقد وزعت مساعدة نقدية وصلت إلى نحو ٤٩٨ ٢٥٩ دولارا على ٨٥٦ ١ أسرة بمتوسط قدره ١٤٠ دولارا للأسرة الواحدة. وقد اقتضت أحوال طقس الشتاء البالغة القسوة في منطقة البقاع توزيع مبالغ نقدية لتغطية تكلفة وقود التدفئة بقيمة ٣٣ دولارا للأسرة الواحدة (تكفي لتدفئة غرفة واحدة لشهر واحد). وفي منطقة مدينة صور ومنطقة لبنان الأوسط، وزع ٨٠٠ ٢ دولار على ١٤ أسرة تتألف من ٨٢ فردا، بما في ذلك أسرة لاجئة غير مسجلة دمرت منزلها عواصف الشتاء. ولأغراض رصد ومراقبة استخدام المساعدة النقدية، جرى القيام بزيارات منزلية لما مجموعه ٤٥٨ أسرة قُدمت المساعدة إليها بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٢٢٣ -إصلاح المآوي: تم إنجاز ما مجموعه ٨٠ مأوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتكلفة بلغ مجموعها ٠٤٤ ٥٧٠ دولارا. ولم تستهل مشاريع جديدة لإصلاح المآوي نظرا لعدم وجود الأموال اللازمة. وفي ذات الوقت، تم إجراء دراسة استقصائية لنحو ١٤٧ مأوى في المخيمات الثلاثة في منطقة مدينة صور، واختير ٨٢٩ مأوى لأعمال الإصلاح ريثما يتم وصول الأموال اللازمة. وما زال عدد آخر من المآوي تم تحديدها في دراسات استقصائية أجريت في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ في منطقة لبنان الأوسط وصيدا والبقاع ومنطقة لبنان الشمالي في انتظار أعمال الإصلاح ريثما يتم وصول الأموال اللازمة. وأجرى مكتب المشاريع دراسة غير رسمية لأثر البرنامج، شملت الشؤون الصحية والاجتماعية والأسرية، بما في ذلك ٤٦٢ أسرة، استفادت من المساعدة المقدمة لإصلاح المآوي على مدى الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٣. وعلى وجه العموم، كانت النتائج التي انتهت إليها الدراسة إيجابية لدى الأسر الكبيرة الحجم إذ أحدثت تحسينات في ظروف حياتها أكبر من تلك التي أحدثتها في حياة الأسر الصغيرة الحجم.

٢٢٤ - برنامج الإئتمانات الصغرى لدعم المجتمع المحلي - مُنحت قروض للأعمال التجارية الصغيرة إلى ١١٥ مستفيدا، بلغت في مجموعها ٠٥٠ ٣٦٩ دولارا من حافظة أموال غير مسددة قدرها ٥٦٠ ٦٠١ دولارا ورأس مال قدره ٠٠٠ ٥٥٠ دولار. ومُنحت أسر تعاني من حالات العُسر الشديد قروضا ميسَّرة بلغت قيمتها ١٠٠ ١١٢ دولار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفعت أسماء ١٢ أسرة من سجلات حصص الإعاشة بعد وصول دخولها عتبة العُسر الشديد. ووصل عدد أعضاء الأسر المستفيدين من مجموع القروض الممنوحة ١٨٤ فردا. ومنذ عهد قريب، أُجريت دراسة للسوق في مخيمات شمال لبنان لتقييم احتياجات المجتمع المحلي ورغبته في المشاركة في قروض تحسين المساكن. وإذا تبين أن النتائج إيجابية فسوف يتم، على سبيل الاختبار، تنفيذ هذا الناتج. وعلاوة على ذلك، أُدخل مشروع للتتلمذ في اثنتين من منظمات المجتمع المحلي في مخيمي نهر البارود والبداوي، شمل ٤٣ متدربا من الأسر التي تعاني من حالات العُسر الشديد، وضع ٣٥ منهم في أعمال تجارية منشأة أصلا، وذلك لفترة ثلاثة أشهر لاكتساب خبرات عملية.

٢٢٥ - برنامج المرأة: ما فتئت مراكز برنامج المرأة تمثل جهات الاتصال التي يتم من خلالها تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية المتكاملة. وأفاد ما مجموعه ٤٩٤ ٤ لاجئة من حلقات العمل التي تستهدف التوعية والتي تشمل طائفة واسعة من الاهتمامات والشواغل ذات الصلة بحقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والاقتصادية. ووفرت مراكز برنامج المرأة دورات تدريبية لإكساب المهارات لما مجموعه ٤١٣ ١ شخصا في تصفيف الشعر والتطريز والخياطة والحاسوب والحرف اليدوية. وأفاد حوالي ٩٠٦ ١ من أطفال المدارس من الأنشطة الترويحية والفصول التكميلية. وتلقى أعضاء اللجان الإدارية المحلية تدريبا على المهارات الإدارية لتحسين أدائهم. وحقق الإقراض المضمون جماعيا الموجه للنساء ازدهارا في أربعة مخيمات، إذ بلغ عدد المستفيدات في ١٠٥ مجموعات ٢٢٥ مستفيدة من القروض الممنوحة بمبلغ ٥٠٠ ٢٦٢ دولار خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٢٢٦ - برنامج الإعاقة: بوصفه عضوا نشطا في منتدى المنظمات غير الحكومية من أجل المعوقين، واصل برنامج الخدمات الاجتماعية القيام بأنشطة مشتركة مع منظمات غير حكومية أخرى. فعلى سبيل المثال، قام ما مجموعه ٧٣٤ طفلا، منهم ٤٩٠ طفلا معاقا، بالمشاركة في أنشطة إرهاف الوعي والأنشطة الترويحية. ونُظمت سلسلة حلقات عمل بشأن التدابير الوقائية وحقوق المعوقين، بالتنسيق مع تسع منظمات غير حكومية محلية، وحضرها ١٦٦ شخصا. وتم تقديم المساعدة إلى ٧١ شخصا معوقا بتزويدهم بالأطراف الصناعية اللازمة لتيسير حركتهم. وقدمت الوكالة دعما ماليا لإنشاء وحدة لتقويم النطق في مخيم عين الحلوة وكذا لتوظيف موجه تربوي في مركز تأهيل المجتمع المحلي في نهر البارد. وإضافة إلى

ذلك غطيت التكاليف المالية لحضور ستين طفلا لاجئا معوقا مؤسسات متخصصة في القطاع الخاص. وفي الوقت ذاته، أدخل ١٢ طفلا من ذوي الإعاقات البصرية في المدارس العادية.

٢٢٧ - أنشطة الأطفال والشباب: يستهدف هذا البرنامج الأطفال والشباب المهمشين من خلال أنشطة متنوعة من مثل المكتبة والفنون والحرف وحقوق الطفل والتدريب على الحاسوب. واستضاف المخيم الصيفي السنوي السابع عشر الذي رعاه برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية في شراكة مع ست منظمات غير حكومية محلية، ١١٥ طفلا، منهم ٢٣ طفلا معوقا. وفي مخيم نهر البارد، نظمت أنشطة صيفية لمدة أسبوعين لما مجموعه ٥٧٣ طفلا، فيما شارك ٠٠٠ ٥ من أطفال مدارس الوكالة في مخيمات صيفية في أماكن أخرى في الميدان. وفي الوقت الراهن، يجري إنشاء قاعدة بيانات لموارد المجتمعات المحلية، تضم قائمة بجميع المرافق الشبابية.

٢٢٨ - الشراكة والتواصل الشبكي - يشارك برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالشباب وفي منتدى الإعاقة الذي ترعاه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ولجنة إحياء التراث، وكونسورتيوم المنظمات غير الحكومية في برج حمود واللجنة المسيحية المشتركة. ويشارك ١٤ من موظفي الخدمات الغوثية والاجتماعية في الخدمات المجتمعية الطوعية وينضمون إلى المنظمات غير الحكومية المحلية داخل المخيمات. وأسفر التواصل الشبكي القوي أيضا عن توفير قدر من المال، في شكل مساعدة مالية، بلغ في مجموعه ٧٧٥ ٨٣ دولارا، وفي شكل تبرعات عينية، بما فيها المساعدة التقنية، تقدر بمبلغ ٣٢٣ ١٩ دولارا.

الفصل السابع

الجمهورية العربية السورية

ألف – التعليم

٢٢٩- التعليم الابتدائي والإعدادي: في السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، استوعبت المدارس التي تديرها الوكالة في الجمهورية العربية السورية، وعددها ١١٥ مدرسة، ٩٥٠ ٦٣ تلميذا وطالبا في المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نقص عدد الملتحقين بمدارس الوكالة بقدر طفيف بنسبة ٠,٤٨ في المائة عن السنة السابقة. وكان يعمل حوالي ٩٧ في المائة من المدارس بنظام الفترتين، وكان يوجد ١٠ في المائة من المدارس في مبانٍ مدرسية مستأجرة وفي حالة غير مرضية. ووصلت نسبة نجاح طلاب مدارس الوكالة في امتحان شهادة الدراسة الإعدادية الحكومية إلى ٩٥,٩٣ في المائة بالمقارنة مع نسبة ٦٤,٠٦ في المائة في المدارس الحكومية. ويمكن أن تعزى نسبة النجاح العالية إلى أمور منها نظام الرصد والتقييم الذي تتبعه الوكالة بالاقتران مع الأعمال العلاجية. وفي عام ٢٠٠٤، خفضت وزارة التربية والتعليم السورية الأسبوع المدرسي من ستة أيام إلى خمسة أيام وأدخلت الوكالة أيضا تعليم اللغة الانكليزية في الصف الثاني وتعليم اللغة الفرنسية في الصف السابع وفقا للتغييرات التي أدخلتها الحكومة المضيفة على المنهاج التعليمي.

٢٣٠- البنية الأساسية للتعليم: خلال السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، أغلقت مدرسة واحدة وأنشئت ثلاث مدارس في منطقة دمشق. وجرى تجديد مبنى مدرسة قديم من مدارس الوكالة في منطقة حمص، وحوِّل إلى مركز لتعلم الحاسوب، وزُوِّد بأثاث ومعدات تبرع بها أحد المانحين.

٢٣١- التدريب المهني والتقني: استوعب مركز دمشق التدريبي ٩٣٥ متدربا، منهم ٢٢٠ متدربة. والتحق المتدربون في ١٤ دورة حرفية وتسع دورات تقنية/شبه مهنية.

٢٣٢- المنح الدراسية الجامعية: من خلال مشروع جديد للمنح الدراسية مدته خمس سنوات، وممولّ من أحد المانحين الرئيسيين، اختير ثلاثة تلاميذ من الأسر التي تعاني حالات عسر شديد لمنحٍ دراسية تغطي السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

باء – الصحة

٢٣٣- الرعاية الصحية: قدمت الرعاية الصحية إلى اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية عن طريق شبكة الوكالة المؤلفة من ٢٣ مرفقا للرعاية الصحية الأولية، يوجد

١٤ مرفقا منها داخل مخيمات اللاجئين وتسعة مرافق أخرى خارج المخيمات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت أعمال البناء قد انتهت لتوسيع مركز صحي وذلك بإنشاء مخبر طبي وعيادة لطب الأسنان. وازداد بهذا عدد المختبرات الطبية المدمجة في مرافق الرعاية الصحية الأولية إلى ٢٠ مختبرا وعدد عيادات طب الأسنان إلى ١٣ عيادة، إضافة إلى وحدة طبية متنقلة.

٢٣٤- الرعاية الصحية الثانوية: جرى التعاقد على خدمات الرعاية في المستشفيات مع تسعٍ من المستشفيات الخاصة والتابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على أساس أسعار حكومية ضئيلة. ونظرا لمحدودية مخصصات الميزانية، اقتصرت الإحالات الطبية على معالجة الحالات الجراحية وتوليد النساء اللائي يندرجن في فئات الخطورة العالية. ولارتفاع أسعار عمليات الولادة القيصرية التي تجرى في المستشفيات الخاصة، نقلت أسرَّة الأمومة إلى مستشفى الجامعة في دمشق لخفض الأخطار التي تعرض لها الأمهات وحديثو الولادة.

٢٣٥- التعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية: لبت وزارة الصحة السورية احتياجات الوكالة إلى لقاحات إضافية لاستخدامها في برنامج التحصين الموسع، فقدمت تبرعات عينية، إضافة إلى تبرع اليونيسيف بستة من مولدات المضادات الرئيسية، بما في ذلك التهاب الكبد - باء واللقاح الرباعي (الخناق) (الدفتيريا)، والشهاق (السعال الديكي) والكزاز والنزلة النزفيَّة من نوع باء). وكذلك أمدت الوزارة الوكالة باحتياجاتها من العقاقير المضادة للسل في إطار التعاون لتنفيذ استراتيجية المعالجة القصيرة الأمد القائمة على الملاحظة المباشرة لمعالجة السل. وشاركت الوكالة أيضا في حملات التحصين الوطنية، التي نظمتها وزارة الصحة بالتعاون مع اليونيسيف. واستهدفت الحملات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة للتلقيح ضد شلل الأطفال وكذا الأطفال الذين فاتهم التحصين المعتاد بكل اللقاحات الأخرى، بما في ذلك لقاح بي سي جي المضاد للسل، والتهاب الكبد - باء، واللقاح المضاد للحصبة والنكاف والحميراء، واللقاح المضاد للحصبة، واللقاح المضاد للخناق (الدفتيريا) والشهاق (السعال الديكي) والكزاز، واللقاح الرباعي. وجرى تطعيم ما مجموعه ٣٨ ٤٨٨ طفلا. وبالتعاون مع الجمهورية العربية السورية، واليونيسيف وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، واصلت الوكالة برنامج الفحص المخبري وتقديم المشورة بشأن فقر الدم الوراثي (الأنيميا الوراثية)، من مثل فقر الدم البحري (التلاسيمية) ومرض فقر الدم المنجلي.

٢٣٦- البنية الأساسية للصحة البيئية: اعتمدت شروط إنشاء شبكة للصرف الصحي في أحد المخيمات وشبكتين للإمداد بالمياه في اثنين من المخيمات في إطار اتفاق الشراكة والتمويل المبرم بين حكومة الجمهورية العربية السورية وأحد المانحين الرئيسين.

جيم – الخدمات الغوثية والاجتماعية

٢٣٧- تسجيل اللاجئين: في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة في الجمهورية العربية السورية إلى ٣٤٦ ٤١٧ لاجئا، بما يمثل زيادة بنسبة ١,٩ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما أن صدرت الموافقة من المفوض العام في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، حتى بدأت الجمهورية العربية السورية بتلقي طلبات اللاجئين من قبيلتي كراد البقرة والغنامة. ويجري النظر في الوقت الراهن في ٨٠ طلبا. ويجب أن تؤيد الطلبات التي تحظى بالموافقة بوثائق من ملفات أصحاب الطلبات لدى الهيئة العامة للاجئين العرب الفلسطينيين أو بما يثبت وضعية اللاجئين الناشئة عن صراع عام ١٩٤٨. وصدرت التعليمات إلى كتيبة التسجيل بالقيام بزيارات أسبوعية منتظمة إلى مخيمات هذا الميدان للاضطلاع بواجبات التسجيل هناك بدلا من القيام بهذه الأنشطة من مكتب المنطقة. وتسهل هذه الخطوة على اللاجئين أن يبلغوا شعبة التسجيل والأهلية لدى الوكالة بأي تعديلات يودون إدخالها على بيانات أسرهم وبطاقات تسجيلهم.

٢٣٨- برنامج العسرْ الشديد: وصل عدد المسجلين في برنامج العُسرْ الشديد في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير إلى ٢٨٨ ٣١ شخصا، بما يمثل نسبته ٧,٥ في المائة من عدد اللاجئين المسجلين. وفي ذات الوقت، جرى تسجيل ٦٦ أسرة لاجئة من مخيم جرمانا على أنها أسر تعاني من حالات عسر شديد لمدة سنة واحدة وذلك لهدم السلطات الحكومية مآويهم ليتسنى توسيع إحدى الطرق الرئيسية.

٢٣٩- المساعدة النقدية الانتقائية: خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدِّمت المساعدة إلى ٤٦١ أسرة مما مجموعه ٣٣١ ٩ أسرة بمبلغ وصل مجموعه إلى ٩٠٧ ٦٢ دولارات. وقدِّمت المساعدة النقدية في حالات الطوارئ إلى أسر ذات عسر شديد تواجه ضنكا في حياتها من مثل الحريق أو الفيضان أو الوفاة أو عجز أرباب الأسر المعيشية أو كسبة الدخل لها، إذ قدمت مساعدة نقدية إلى الأسر التي واجهت ظروفا اجتماعية واقتصادية صعبة للغاية.

٢٤٠- إصلاح المآوي: خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتلقَّ الوكالة أي هبات للقيام بإصلاح المآوي للأسر ذات العسر الشديد. على أن الوكالة قامت في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بتدشين المرحلة الأولى من مشروع إصلاح النيرب، الذي شمل إنشاء ٢٨ وحدة سكنية في عين التل لما عدده ٢٨ أسرة ترغب في الانتقال من مخيم النيرب. وقدم أحد المانحين الرئيسيين مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لهذه المرحلة، وقدم آخر هبة أخرى بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لبناء وحدات سكنية إضافية في عين التل. وفي الوقت ذاته دفع مانح رئيسي آخر القسط الأول من تبرع معلن من أجل هذا المشروع.

٢٤١- الخدمات الاجتماعية: كان تحسين تقديم الخدمات بواسطة المنظمات الأهلية محورا رئيسيا في أثناء السنة. فقد ظلت مشاركة ٢٧١ متطوعا من المجتمع المحلي مشاركة نشطة بمثابة القوة الدافعة وراء نجاح المنظمات الأهلية. وتمكنت مراكز المنظمات الأهلية، بواسطة مشاريعها المدرّة للدخل البالغ عددها ٢١ مشروعا وبواسطة الرسوم والتبرعات، من جني ما مجموعه ٦٤٢ ٢٤٦ دولارا من الإيرادات في الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وبغية تحسين الإدارة المالية للمنظمات الأهلية دُرِّب ٤٥ متطوعا على نظام موحد للمالية والميزانية وحساب التكاليف.

٢٤٢- برنامج الائتمانات الصغرى لدعم المجتمع المحلي: في سياق التوجه الاستراتيجي الجديد لبرنامج الائتمانات الصغرى لدعم المجتمع المحلي، وبناء على دراسة استقصائية لتقييم الاحتياجات، جرى اختبار ناتجين إقراضيين رئيسيين في مراكز برنامج المرأة في مخيمي عين التل والنيرب. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، منح ٣٥ قرضا لتحسين المساكن بمبلغ مجموعه ١٥٠ ٣٢ دولارا. ومنح الإقراض المكفول جماعيا، الذي يستهدف النساء دون غيرهن، ٨٠ قرضا بمبلغ مجموعه ٤٦٨ ١٥ دولارا. وتواصلت الجهود المبذولة للوصول إلى خاتمة لبرنامج تخفيف حدة الفقر وتوليد الدخل السابق من خلال عملية جباية مكثفة للقروض المتأخر سدادها. ونتيجة لذلك، سددت ١٠٣ قروض تسديدا كاملا خلال السنة، من أصل ٦٣٦ قرضا غير مسدد من قروض برنامج تخفيف حدة الفقر وتوليد الدخل.

٢٤٣- برنامج المرأة: أسهمت شتى أنشطة مراكز برنامج المرأة الـ ١٥ في رفاه ٨٢٦ ١٦ امرأة لاجئة محرومة وأسرتها. فقد استفادت نساء بلغ مجموعهن ٠١١ ٢ امرأة من التدريب لإكساب المهارات في تكنولوجيا المعلومات واللغة الانكليزية وكذا من التدريب لإكساب المهارات الأكثر تقليدية من مثل الخياطة والتطريز. وخدمت أنشطة إرهاف الوعي، التي تتناول الشواغل والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والصحية ما مجموعه ٥٩٢ ٨ شخصا، فيما أفاد ٠٣٨ ٢ طالبا من طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية من الفصول التكميلية وفصول التعليم الخصوصي. وحضر المناسبات الاجتماعية والترفيهية والثقافية ما مجموعه ٢٢٣ ٦ شخصا. وخلال السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، قدمت رياض الأطفال، وعددها ١٤ روضة، ودور الحضانة، وعددها ٦ دور، التي تديرها مراكز برنامج المرأة، خدمات إلى ٨٤٠ ١ طفلا وأسرهم.

٢٤٤- برنامج الإعاقة - واصلت مراكز تأهيل المجتمع المحلي الستة تقديم خدمات التأهيل والتوعية والإحالة والمعالجة الطبيعية الأساسية إلى المعوقين. وقدمت الأنشطة الترويحية والثقافية المختلفة خدماتها إلى ٧١٧ ٢ شخصا. وإضافة إلى ذلك، شارك ١٩٠ طفلا يتيما

ومعوقا في اثنين من المخيمات الصيفية النظامية. ووفرت مؤسسة خيرية لسبعة من مشرفي مراكز تأهيل المجتمع المحلي والعاملين في مجال التأهيل وإخصائيي العلاج الطبيعي ٢١ دورة تدريبية بشأن مواضيع من مثل تأهيل الأطفال المصابين بالشلل الدماغي والإدارة والتعليم في سن مبكرة. وحضر ما مجموعه ٦٧ متطوعا التدريب بشأن الإعاقة السمعية والتدخل المبكر والتخلف العقلي والمسائل الأخرى المتصلة بالإعاقة. وعلاوة على ذلك، أجرى معهد بيسان للتنمية الاجتماعية حلقة عمل بشأن التعامل مع الأطفال المعاقين، حضرها اثنان من المتطوعين.

٢٤٥- الشراكة والتواصل الشبكي - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكثف التعاون مع عدة منظمات غير حكومية، دولية ومحلية، ومع الحكومة المضيفة والوكالات المانحة. وشارك برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية مع عدة منظمات غير حكومية ومع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومع أحد المانحين الرئيسيين في وضع مقترح وطني لنماء الطفولة المبكرة. ودرَّبت كلية التربية ٨٠ معلما من معلمي رياض الأطفال على تقنيات التعليم في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي. وتولت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تدريب ٢٢ من موظفي ومتطوعي الخدمات الغوثية والاجتماعية على التدخل المبكر فيما درَّب أحد متطوعي مركز تأهيل المجتمع المحلي ١٢ من موظفي المعاهد الحكومية ومعاهد الشلل الدماغي على نهج ''بوباث''.

٢٤٦- الإنجازات الخاصة - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئ مركز جديد لتأهيل المجتمع المحلي في مخيم النيرب، مما زاد مجموع عدد مراكز تأهيل المجتمع المحلي إلى ستة في مجموعها. وقد أنشئت وحدتان للعلاج الطبيعي في مخيمي النيرب واليرموك وكذا وحدة للإعاقة السمعية في مركز برنامج المرأة في الحسينية.

٢٤٧- القيود - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل اعتماد منظمات المجتمع المحلي على الذات ماليا وعمليا صعبا نظرا لمحدودية الموارد المالية والتسهيلات المناسبة. وكذلك بقي برنامج الائتمانات الصغرى لدعم المجتمع المحلي في حاجة ماسة إلى موظفين مؤهلين للقيام بالعمليات الائتمانية ونواتجه المدخلة مؤخرا.

الفصل الثامن

الضفة الغربية

ألف – التعليم

٢٤٨ – التعليم الابتدائي والإعدادي: في السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، أدارت الوكالة ٩٥ مدرسة استوعبت ١٤٥ ٦٠ تلميذا، ٥٦,٨٢ في المائة منهم من البنات. وازداد عدد الملتحقين بالمدارس، في السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بنسبة ٠,٢٣ في المائة عنه في السنة الدراسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣. ولأسباب تتعلق بتردي الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وبتشييد الجدار/السياج، اضطر بعض الآباء إلى نقل أبنائهم إلى مدارس السلطة الفلسطينية. واستُحدثت عدة شُعب فصلية للصف العاشر في إحدى مدارس القدس بأموال تبرع بها أحد المانحين. وأضيفت أربعة فصول إلى مدارس شعفاط، لتستوعب ٨١ فتاة و ٥١ فتى. وأضيفت ٤٣ شعبة فصلية وانخفض معدل التلاميذ في الفصل الواحد للصف الأول من ٥٠ تلميذا إلى ٤٠ تلميذا. وازداد عدد الحصص الدراسية في الأسبوع الواحد للصف الرابع من ٢٧ إلى ٣٠ حصة أسبوعية.

٢٤٩ – البنية الأساسية للتعليم: تم الانتهاء من تشييد خمس مدارس جديدة بأموال مقدمة من مانحين، بما في ذلك ١٢٣ فصلا دراسيا و ٥ غرف للمعلمين و ١٨ غرفة متخصصة وأربعة مراحيض وثلاثة مطاعم مدرسية. وتم أيضا تشييد ٦٣ فصلا دراسيا إضافيا و ٢٦ مشغلا متخصصا. وشيد مركز رئيسي لموارد التعلم يخدم ٢٦ مدرسة في منطقة الخليل.

٢٥٠ – التدريب المهني والتقني: استوعبت مراكز التدريب المهني والتقني الثلاثة، التابعة للوكالة، في الضفة الغربية ١ ٢٨٧ متدربا خلال السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، كان منهم ٦١٦ متدربة. ووفرت المراكز التدريبية الثلاثة ١٨ دورة حرفية و ١٩ دورة تقنية/شبه تقنية. ومرة أخرى لم يعقد الامتحان الشامل، الذي تُجريه وزارة التعليم العالي، بسبب القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حرية التنقل. وبالتعاون مع السلطة الفلسطينية، نُظمت دورات قصيرة الأجل، تراوحت مدتها بين ٦ أسابيع و ٢٤ أسبوعا، في المراكز الثلاثة لتدريب ٤٣٥ متدربا على تخصصات متنوعة.

٢٥١ – كليتا العلوم التربوية: استوعبت كليتا العلوم التربوية، في مركز رام الله لتدريب الرجال ومركز رام الله لتدريب النساء، ٦٣٢ طالبا، منهم ٤١٧ طالبة، في برنامج مدته أربع سنوات لتدريب المعلمين في المرحلة ما بعد الثانوية قبل دخول الخدمة.

٢٥٢ - المنح الدراسية الجامعية: في ضوء الوضع الاقتصادي البالغ الصعوبة في الضفة الغربية، قدمت الوكالة ٥٥ منحة دراسية للاجئين الذين لم يكونوا قادرين على تسديد رسومهم الجامعية، ومن خلال مشروع جديد للمنح الدراسية مدته خمس سنوات، اختير أربعة تلاميذ متميزين من الأسر ذات العسر الشديد لمنح دراسية خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

٢٥٣ - القيود التشغيلية - ما انفكت إدارة التربية والتعليم تواجه صعوبات في توظيف معلمين نتيجة عمل الوكالة بجدول المرئيات المخفضة لعام ١٩٩٩. وكان من المتوقع من القرار الذي اتخذه المفوض العام في عام ٢٠٠٤ لسد الهوة في المرتبات التي سببها نظام الموظفين في المنطقة لعام ١٩٩٩، أن يُذلل، بمرور الزمن، الصعوبات التي يصادفها تعيين موظفين مؤهلين واستبقاؤهم. وقد ووجهت مشكلات في تيسير التحاق طلاب غزة بالقسم المهني في مركز رام الله لتدريب النساء ومركز رام الله لتدريب الرجال. ونظرا لعدم تمكّن هؤلاء الطلاب من الحصول على التصاريح المطلوبة للسفر إلى الضفة الغربية، فقد حيل بينهم وبين مواصلة تعلمهم في المركزين التدريبيين. ولم يحضر من مجموع المتدربين المقبولين من قطاع غزة البالغ عددهم ٥٦٦ متدربا للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلا ٢٦ طالبا. وما انفك تقييد الوصول إلى المؤسسات التعليمية يعوق برنامج التعليم. وكان هناك عدد من حالات التعطيل الدراسي في مستهل السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ولا سيما في شمال الضفة الغربية، حيث استمر تطبيق عمليات حظر التجوال والإغلاق التام للمناطق وحيث أضحى الأطفال أسرى في منازلهم. وعانت كثير من الأحياء من تكرر عمليات التوغل والقصف والإصابات التي لحقت بالمدنيين، بما فيهم الأطفال. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، سجلت مدارس الوكالة في الضفة الغربية مقتل سبعة تلاميذ تتراوح أعمارهم بين التاسعة والرابعة عشرة، و ٣٦إصابة واحتجاز تلميذين في الرابعة عشرة من العمر. وما زال سبعة عشر معلما و ١٤ طالبا رهن الاعتقال في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى آذار/مارس ٢٠٠٤، ضاع ٥٢٤ يوما مدرسيا و ٥١٢ ٦ يوما من أيام المدرّس و ٧٢٦ يوما من أيام المدرّب في المراكز التدريبية الثلاثة. وغالبا ما رافق حالات التعطل الدراسي هذه إعاقات على نقاط التفتيش العسكرية أو إعاقات بسبب التحويلات الطويلة في الطرق التي اضطر المعلمون إلى سلوكها للوصول إلى المدارس جراء القيود المختلفة المفروضة على حرية تنقلهم، وقد أثر الإنهاك البدني والإجهاد النفسي اللذان كان على المعلمين أن يتحملوهما تأثيرا سلبيا على تعلم الأطفال اللاجئين الفلسطينيين. ووظفت إدارة التربية والتعليم حوالي ٢٤٨ معلما إضافيا؛ ٦٧ منهم ليحلوا محل معلمين لم يستطيعوا الوصول إلى أماكن عملهم، و ١٨١ لتوسيع نطاق التعليم العلاجي ليشمل الطلاب متدني الأداء. واتخذت عدة تدابير أخرى لضمان وصول المعلمين

إلى المدارس واستخدمت وسائل النقل التابع للوكالة متى كان ذلك ممكنا. ووضعت المناقلات بين المعلمين موضع التنفيذ وقُصِرت التعيينات الجديدة على البلدة أو الناحية الإدارية ذاتها، وغالبا ما كان هذا على حساب النوعية. وعلاوة على ذلك، حصل تبادل مؤقت ما بين المعلمين التابعين لمدارس الوكالة وأولئك التابعين لمدارس السلطة الفلسطينية. وشكلت الأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية للمدارس عبئا ماليا إضافيا على الوكالة. وعطَّل تشييد الجدار/السياج عملية التعليم في القرى الأمامية أي بدّو وقطانة وبيت سوريك وبيت عنان وكذا مدرسة رمدين.

باء – الصحة

٢٥٤ – الرعاية الصحية الأولية: وُفرت خدمات الرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية عن طريق شبكة الوكالة التي تتألف من ٣٤ مرفقا للرعاية الصحية الأولية، توفر كلها طائفة كاملة من خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية، يوجد ١٧ مرفقا منها داخل مخيمات اللاجئين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت أعمال التشييد للاستعاضة عن مركز صحي قديم في منطقة نابلس، ولإنشاء خدمات ميكروبولوجية (أحياء مجهرية) في مختبرات طبية في أربعة مراكز صحية، ولإنشاء وحدتين إضافيتين للطب الإشعاعي ووحدة إضافية لطب الأسنان ولتحديث معدات تشخيصية ومخبرية في شتى أرجاء ميدان الضفة الغربية. وكانت الأعمال جارية لتوسيع صيدلية الميدان في القدس. وأثرت الأزمة الإنسانية الجارية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تأثيرا سلبيا على الوضع الصحي والتغذوي للسكان، بل إنها أسفرت عن شلل في تقديم الخدمات وانحطاط في نوعيتها. وحدث ازدياد في الإقبال على خدمات الطب العام المقدمة من الوكالة لأنه كان على الكثير من السكان أن يُغيروا مقدمي الرعاية الصحية للصعوبات التي اكتنفت الوصول إلى المقدمين العاديين لهذه الخدمات، وللأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة. وكان هناك انخفاض في تغطية خدمات الأمومة والخدمات الصحية، ولا سيما في البلدات والنواحي الإدارية التي خضعت لعمليات إغلاق وحظر تجوال طويلة الأمد. وفاقم تشييد الجدار/السياج على الأرض الفلسطينية عبر الضفة الغربية مشكلات الوصول لكل من موظفي الوكالة والسكان. وضاع ما مجموعه ٢ ٤١٦ يوم عمل لموظفي الوكالة الصحيين خلال عام ٢٠٠٣ وكان على العديد من الموظفين تجشم أخطار كبيرة من أجل الوصول إلى مراكز عملهم. وبدأ في وقت مبكر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تفشي النكاف في منطقة نابلس ولم تخف حدته في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتأثر بذلك عدد من الأشخاص بلغ مجموعهم ١ ٩٨٢ كان ٧٨ في المائة منهم من الأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين الخامسة والخامسة

عشرة. وتمثلت استجابة الوكالة لهذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة في تنفيذ برنامج للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وعُيَّن موظفون إضافيون للنهوض بحجم العمل المتزايد ووفرت إمدادات طبية إضافية وتم الإبقاء على خدمات الأطقم المتنقلة في حالات الطوارئ لتقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية النائية. وإضافة إلى ذلك، تم الإبقاء على برنامج المشورة والدعم النفسانيين - الاجتماعيين لتلبية الاحتياجات الصحية الناشئة نظرا لطبيعة النزاع في الضفة الغربية.

٢٥٥ - الرعاية الصحية الثانوية: وفرت الرعاية الطبية للمرضى المقيمين عن طريق مستشفى الوكالة في قلقيلية ومن خلال ترتيبات تعاقدية مع ثلاث مستشفيات تابعة للمنظمات غير الحكومية في القدس الشرقية وخمس مستشفيات أخرى في الضفة الغربية. وردت الوكالة أيضا أقساط التأمين المدفوعة لتغطية تكاليف معالجة السرطان للاجئين الذين يحملون بطاقات هوية صادرة من القدس ووصل مستوى مساهمة اللاجئين في دفع التكاليف إلى ٢٥ في المائة في الرعاية الصحية الثانوية وإلى ٣٠ في المائة في الرعاية الطبية المتخصصة لإنقاذ الحياة. غير أنه، لأسباب تتعلق بازدياد الفقر، لم يتمكن كثير من اللاجئين من الإسهام في تكاليف علاجهم ولمشاكل تتعلق بالتنقل وإمكانية الوصول، تم التعاقد مع ثلاث مستشفيات إضافية في نابلس وجنين والبيرة. وتم تسديد التكاليف الإضافية للمعالجة في المستشفيات من خلال برنامج الطوارئ. وشملت التحسينات الإضافية التي أُدخلت على مستشفى قلقيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تشييد مخزن وغرفة مولد كهرباء وتوفير محطة أكسجين للتغلب على المشاكل السوقية المتعلقة بالإمداد باسطوانات الأكسجين. وهبطت نسبة شغل الأَسرَّة في المستشفيات إلى ٤٣,٥ في المائة من مستويات ما قبل الأزمة لأسباب تتعلق أساسا بالتنقل وإمكانية الوصول. وبدأ لاجئوا الضفة الغربية يواجهون مشكلات مماثلة لمشكلات إمكانية الوصول إلى المستشفيات التي تعاقدت الوكالة معها من جراء إقامة المتاريس والحواجز على الطرق ونقاط التفتيش وتشييد الجدار/السياج.

٢٥٦ - التعاون على الصعيد الوطني: لبت وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية احتياجات الوكالة من جميع اللقاحات المستخدمة في البرنامج الموسع للتحصين وقدمتها في شكل مساهمة عينية. وقامت الوكالة في تعاون مع وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية وأصحاب المصالح الآخرين، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، المحلية منها والدولية، بتغطية المجالات ذات الصلة بمراقبة الأمراض، وبالمشاركة في اجتماعات أفرقة العمل المتعلقة بنظم المعلومات ذات الصلة بالصحة العقلية والتغذية، والصحة الإنجابية والأمن الغذائي.

٢٥٧ - البنية الأساسية للصحة البيئية: قدمت منظمة الصحة العالمية خدمات مهندسي مرافق صحية لإسداء المشورة التقنية بشأن إصلاح شبكتي المياه والمجاري والصرف في مخيم جنين، وساعدت في تقييم الاحتياجات اللازمة لإصلاح الأضرار التي لحقت بشبكتي المياه والمجاري في مخيمات أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تحقيق إنجاز ملحوظ في تحسين البنية الأساسية للمخيم، بما في ذلك تشييد الجدران الحاجزة، والجدران الفاصلة، وصرف مياه الفضلات والعواصف، ورصف الممرات. وأنجزت هذه المشاريع التي نُفذت بالتعاون مع اللجان الشعبية للمخيمات من خلال البرنامج الطارئ لتوفير فرص العمل، في أيار/مايو ٢٠٠٤، فوفرت بذلك ٠٠٠ ٣٧ يوم عمل.

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية

٢٥٨ - تسجيل اللاجئين: في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة في الضفة الغربية ٦٧٠ ٦٧٥ لاجئا. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٣,٢ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. هذا واتصل عدد غفير من اللاجئين بمكتب الأهلية والتسجيل لتحديث سجلات تسجيلهم. وكان هؤلاء اللاجئون يهدفون على الإفادة من خدمات الوكالة في سياق ازدياد الإقبال نتيجة ظروف النزاع وتصاعد مستويات الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة. وواصلت الشعبة أيضا عملية إدماج الرموز السابقة، التي تم فيها إدماج السجلات الأصلية لأسر لاجئي عام ١٩٤٨ مع جميع الوثائق الأخرى المتصلة بالأسر المنحدرة منها. وتم إدماج حوالي ٨٦ في المائة من العدد الإجمالي للملفات بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٥٩ - برنامج العسر الشديد: وصل المسجلون في برنامج العسر الشديد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى ٣١٤ ٣٩ شخصا، بما يمثل ٥,٨ في المائة من عدد اللاجئين المسجلين في الضفة الغربية. وواصل البرنامج تعزيز النهج الأسري الشامل. وفضلا عن احتياجات البقاء، تم تناول مشاكل أخرى للاجئين الفقراء ذات صلة بالفقر في داخل المخيمات وخارجها. واستفاد ما مجموعه ٠٠٣ ٤ أسرة وفردا من المشورة المقدمة من العاملين في المجال الاجتماعي وعاد إلى المدرسة ١٣٢ طالبا متوقفا وطالبة متوقفة عن الدراسة، ينحدرون من أسر فقيرة. ووضع ٣١ مدمنا على المخدرات تحت العلاج. والتحقت ٤٤ لاجئة بصفوف محو الأمية، وأحيلت ٧١٨ لاجئة من قبل عاملين في المجال الصحي إلى العيادات الصحية التابعة للوكالة لالتماس المشورة بشأن تنظيم الأسرة.

٢٦٠ - المساعدة النقدية الانتقائية: تلقى ما مجموعه ٢٠٥ أسرة مساعدة نقدية بلغ مجموعها ١٦٧ ٤٣ دولارا للتغلب على حالات الأزمات. وكان تقديم هذه المساعدة من أجل شراء

اللوازم المترلية الأساسية والمواد المدرسية للأطفال والملابس ولوازم الإقامة والمنافع العامة واللوازم الطارئة الأخرى.

٢٦١ -إصلاح المآوي: قدمت مساعدات الإصلاح من خلال نهج الاعتماد على الذات إلى ١١٣ أسرة لتحسين أحوال مآويها.

٢٦٢ -برنامج الائتمانات الصغرى لدعم المجتمع المحلي: من خلال برنامج التلمذة الصناعية تم تحديد ٦٠٧ لاجئ مُعوَز لتلقي دورات لتطوير المهارات؛ فانخرط ١٧٤ منهم في هذا البرنامج. وشارك ما مجموعه ١ ٣٧٠ شخصا في ٤٤ حلقة عمل تتناول الفقر. وتلقت عشرون منظمة شعبية وفئات مجتمعية مشورة وخدمات استشارية بشأن أعمال تجارية، وساعدت ١٢٥ أسرة مُعوَزة على تطوير أفكار أعمال تجارية. وعلاوة على ذلك، أُعد ووزِّع ٤٢ منشورا تتناول موضوع الفقر والرعاية الاجتماعية. وأوضحت نتائج أربعة تقييمات لاحتياجات المخيمات أجراها موظفو برنامج الائتمانات الصغرى لدعم المجتمع المحلي إقبالا عاليا على قروض تحسين المساكن والقروض الاستهلاكية.

٢٦٣ -برنامج المرأة: وفّرت مراكز برنامج المرأة، وعددها ١٥ مركزا، حلقات عمل للتوعية لما مجموعه ٢٠٤ ١٢ من أعضاء المجتمع، وأفادت ٩٦٤ ١ امرأة من أنشطة التدريب على شتى المهارات، التي أتاحت فرص عمل جديدة لما مجموعه ٥٦ أسرة وأوجدت ١١١ فرصة عمل للنساء اللائي يعملن في المراكز. وقدمت رياض الأطفال ودور الحضانة الخدمات إلى ٢٣٣ امرأة عاملة و ٦٦٤ طفلا. وقُدمت أنشطة اجتماعية وثقافية وترويحية لما مجموعه ٥٤٢ ٦ امرأة و ٩١٣ ٩ طفلا وشابا.

٢٦٤ -برنامج الإعاقة: قدمت مراكز تأهيل المجتمع المحلي البالغ عددها ١٤ مركزا، والتي يشرف عليها أعضاء اللجان الإدارية المحلية، والتي يساعدها ٢٠٦ من متطوعي المجتمع، خدمات التأهيل إلى ٨٩٠ ٧ معاقا وأسرهم. وقدمت أنشطة إرهاف الوعي الخدمة لما مجموعه ٣٤٠ من أعضاء المجتمع، وتلقى ٣٢٢ شخصا أطرافا صناعية وأدخلت تعديلات على منازلهم، وأُدخل ٣٥٤ طفلا في المدارس العادية. وعلاوة على ذلك، قامت وحدات الشلل الدماغي والعلاج الطبيعي وتقويم النطق في مراكز التأهيل المجتمعي بتقديم الخدمات إلى ٨٩١ طفلا وأسرهم. وأفاد ما مجموعه ٥٠٠ معوَّق من أنشطة أخرى، من مثل الأيام الطبية المفتوحة وتوزيع الملابس والأغذية. وحضر ٩٣ عاملا تأهيليا وعضوا في اللجان الإدارية المحلية ١٤ حلقة عمل تدريبية على إكساب المهارات التقنية والإدارية. وتم توسيع مشاريع توليد الدخل التابعة لمراكز تأهيل المجتمع المحلي من أجل إفادة ١٣٠ ١ شخصا وأوجدت ٣٣ فرصة عمل. وأوضح استكمال لدراسة الإعاقات ذات الصلة بالانتفاضة، تم إجراؤه في

عام ٢٠٠٣، أنه بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ازداد عدد اللاجئين المعوقين من ٦٩٥ ١ إلى ٢ ٠١٩ شخصا أغلبهم من الذكور.

٢٦٥ -برنامج الأطفال والشباب: أشارت النتائج الأولية لدراسة أجراها موظفو برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية عنوانها ''الأطفال في مخيمات اللاجئين، منظور أسري'' إلى أن عمليات هدم المنازل والخوف من التشرد كانا هما العاملين الأساسيين اللذين أسهما في الصدمة النفسية التي يعاني منها الأطفال اللاجئون في الضفة الغربية. ولمساعدة الأطفال على التغلب على المخاوف اليومية، قامت منظمات المجتمع الحلي، في تعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، بمضاعفة جهودها الرامية إلى إقامة الأنشطة الترويحية والتثقيفية والاجتماعية لهم. وبالتنسيق مع المسرح الوطني الفلسطيني، نظمت طائفة واسعة من حلقات العمل السيكودرامية التثقيفية والأيام المفتوحة والعروض الأدائية للأطفال داخل المخيمات وخارجها. وقد خدمت كل هذه الأنشطة ٧٤٤ ٣٣ طفلا وشابا.

٢٦٦ -بناء القدرات: تلقى ما مجموع ٤٥ موظفا تدريبا متخصصا ذا صلة بوظائفهم ومسؤولياتهم. وقدم تدريب في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني لست من الموظفين والمتطوعين.

٢٦٧ -القيود: كان للقيود على التنقل ولعمليات الإغلاق التي فرضتها القوات الإسرائيلية ولآثار الجدار/السياج وللصراع الدائر في الضفة الغربية آثار جسيمة على خدمات البرنامج. وزادت معدلات الفقر والبطالة العالية الإقبال على برنامج المساعدة في حالات العسر الشديد. ولم يعد الكثير من المشاركين في أنشطة منظمات المجتمع المحلي قادرين على تحمل رسوم الدورات أو الخدمات، التي قوَّضت هي الأخرى الاستدامة المالية لمنظمات المجتمع المحلي تلك. وعلاوة على ذلك، استمر اللاجئون في الإصرار على أنه يحق لهم تلقي المساعدة والخدمات من الوكالة بصرف النظر عن رفاههم الاجتماعي - الاقتصادي. ونتيجة لذلك، تعرض الموظفون للضغط ولسوء المعاملة، كما تعرضوا في حالات معزولة، لتهديدات فعلية.

الفصل التاسع

قطاع غزة

ألف – التعليم

٢٦٨ –التعليم الابتدائي والإعدادي: في السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، استوعبت مدارس الوكالة في قطاع غزة، وعددها ١٧٧ مدرسة، ١٠٥ ١٩٢ تلاميذ في المرحلتين الابتدائية، ومدتها ست سنوات، والإعدادية، ومدتها ثلاث سنوات. ونشأت الزيادة البالغة ٧٨٨ ٢ تلميذا (١,٥ في المائة) من السنة الدراسية السابقة، عن نمو طبيعي في عدد اللاجئين. وكان متوسط عدد التلاميذ في الفصل الدراسي، الذي زاد عدد الطلاب فيه عن ٤٥ تلميذا، في ميدان غزة هو المعدل الأعلى على نطاق الوكالة.

٢٦٩ –البنية الأساسية للتعليم: أنجزت الوكالة تشييد ثلاث مدارس وخمسة غرف متخصصة و ٤٤ فصلا دراسيا. وما زالت قيد الإنشاء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مدرستان أخريان و ٣٧ فصلا دراسيا وغرفتان متخصصتان.

٢٧٠ –التدريب المهني والتقني: استوعب مركز غزة التدريبي ٨٥٢ متدربا، منهم ١٤٥ متدربة، في ١٤ دورة حرفية و ٩ دورات تقنية/شبة تقنية.

٢٧١ –المنح الدراسية الجامعية: في السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، تلقت الوكالة مساهمة قدرها ٠٠٠ ١٣٥ دولار للمنح الدراسية للطلاب من فئة حالات العسر الشديد، الذين تفوقوا في شهادات الدراسة الثانوية العامة. ومنحت خمس جوائز لخمسة طلاب في السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وستمنح تسع منح دراسية في السنة الدراسية ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٢٧٢ –القيود التشغيلية: نظرا للظروف الراهنة للنزاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، كان أداء برنامج الوكالة التعليمي في قطاع غزة عرضة لقيود وخسائر مالية مختلفة، نشأت أساسا عن القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على التنقل. وأدت هذه القيود إلى تعذر وصول ما يقرب من ٤٦٥ معلما و ١٢ مشرفا مدرسيا و ٢٩ رئيس معلمين ومساعديهم إلى أماكن عملهم في أوقات شتى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وضاع على الطلاب الملتحقين في ١٧٧ مدرسة تابعة للوكالة، وعددهم ١٠٥ ١٩٢ طلاب، ما يقرب من ٦٣٤ ٤١ يوما من أيام عمل المدرّس. وفي مركز غزة التدريبي، ضاع على الوكالة ٤١٢ ١ يوما تدريبيا. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ضاع على المدارس ما يقرب من ٤٦٥ ٢ يوما من أيام عمل المدرّب، إضافة إلى ضياع ١٨٥ ١٠ يوما من أيام عمل المدرّب في مركز غزة التدريبي. وتعذر على ١٢ موظفا، يعملون بصفة إداريين في إدارة التربية والتعليم في مكتب ميدان

غزة، الوصول إلى أماكن عملهم نتيجة عمليات الإغلاق التي فرضتها السلطات الإسرائيلية عند نقطة تفتيش أبو هجولي ومفرق نتساريم، مما أثر على سلاسة عمل برنامج التعليم. وقتل ١٧ تلميذا من تلاميذ مدارس الوكالة وجرح ٣٣ طالبا تتراوح أعمارهم بين السادسة والسادسة عشرة، أصيب اثنان منهم بطلقات نارية داخل مدرستيهما خلال الفترة قيد الاستعراض. وتسبب قصف القوات الإسرائيلية المدارس بنيران المدافع في إلحاق أضرار واسعة بمباني الوكالة مما أدى إلى تكاليف مالية فادحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعطلت كذلك الدورات التدريبية أثناء الخدمة، المعقودة في مكتب ميدان غزة بسبب إغلاق الطرق. وعليه تعين من أجل ضمان وصول المعلمين إلى الدورات التدريبية، أن تعقد هذه الدورات في مكانين بديلين في قطاع غزة. وتعطل تنفيذ الخطط العلاجية لمنخفضي الأداء وأنشطة ما بعد الدوام المدرسي التي تُمول من صناديق نداءات الطوارئ وذلك بسبب القيود التي فرضتها إسرائيل على التنقل والتي حالت دون وصول الطلاب إلى مدارسهم. وانعكس الوضع السائد سلبا على أداء الطلاب وتمثل في متوسط هبوط بنسبة ٩,٤ في المائة في المواضيع الرئيسية الأربعة: العربية والرياضيات والانكليزية والعلوم.

باء – الصحة

٢٧٣ – الرعاية الصحية الأولية: ظلت الوكالة هي المقدم الرئيسي لخدمات الرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، الذين يمثلون حاليا نسبة تناهز ٧٣ في المائة من مجموع سكان قطاع غزة وقدمت هذه الخدمات من خلال شبكة تتألف من ١٧ مرفقا للرعاية الصحية الأولية، يقع ١١ مرفقا منها في داخل المخيمات الثمانية للاجئين وتقع ستة منها خارج المخيمات. ووفرت ست وحدات أمومة مدمجة في مرافق الصحة الأولية الكبرى الرعاية أثناء الولادة، وقدمت ست خدمات التأهيل البدني، وقدمت خمس خدمات الأشعة. واستمر العمل بالترتيب الفريد الذي يجعل العيادات تعمل بنظام النوبتين في المراكز الصحية الخمسة التي تخدم مخيمات اللاجئين الكبرى، لأنه ثبت أن هذا الترتيب يمثل الوسيلة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لسد الفجوة بين الاحتياجات المتنامية لدى السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة والموارد المحدودة المتاحة للوكالة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الأشغال الاستعاضة عن مركز صحي قديم، ونُقلت عيادة للعلاج الطبيعي مسبقة الصنع إلى مبنى تقليدي. وكذلك اتخذت الترتيبات لتسلم وإدارة مركز صحي جديد شيده وجهزه أحد المانحين، وتولت السلطة المحلية تسليمه إلى الوكالة. وعلى الرغم من القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على تنقل الموظفين والناس والمركبات من منطقة إلى أخرى بقي الوصول إلى الرعاية الصحية داخل كل منطقة غير متأثر إلى حد كبير، فيما ازداد الطلب

على الخدمات الطبية العامة التي تقدمها الوكالة بنسبة ٦٠ في المائة عن مستويات ما قبل الأزمة نظرا للظروف الاجتماعية الاقتصادية الصعبة، مما أسفر عن زيادة كبيرة في استهلاك اللوازم الطبية. وتمكنت الوكالة أيضا في ترتيب زيارات دورية تجريها الأفرقة الطبية، ووفرت الرعاية الطبية الطارئة إلى منطقتين سكانيتين بقيتا مغلقتين كليا من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية. واستمرت التغطية الواسعة للخدمات الصحية للأمومة والطفولة، بما في ذلك التحصين. على أن الاتجاه المتزايد باطراد إلى الإفادة من خدمات تنظيم الأسرة قد أخذ يتباطأ منذ الانتفاضة الثانية. وأبقت الوكالة أيضا على برنامجها، الذي يقدم المشورة والدعم النفسيين لتلبية الأغراض ذات الصلة بالإجهاد بين الجماعات المعرضة للخطر، ولا سيما الأطفال والمراهقون.

٢٧٤ - الرعاية الصحية الثانوية: قدمت خدمات المعالجة في المستشفيات عن طريق اتفاق تعاقدي مع مستشفى تابع لمنظمة غير حكومية في مدينة غزة، وكذلك من خلال رد جزء من النفقات الطبية التي يتكبدها اللاجئون نظير العلاج في قطاع غزة أو خارجه. ولأسباب ذات صلة بمشكلات التنقل والوصول ما بين المناطق الجغرافية في قطاع غزة، كانت الاستعانة بخدمات المستشفى الذي تعاقدت الوكالة معه أقل من المستوى المعهود وانخفض عدد المرضى الذين تلقوا العلاج، في عام ٢٠٠٣، إلى حوالي ٥٠ في المائة من مستويات إعدادهم في فترة ما قبل الأزمة، إذ اختار اللاجئون الرعاية الطبية في مستشفيات وزارة الصحة الأيسر وصولا.

٢٧٥ - البنية الأساسية للصحة البيئة: على الرغم من الصعوبات التي تتم مواجهتها بسبب القيود على التنقل والصعوبة في استيراد مواد البناء، استطاعت الوكالة تنفيذ مشاريع رئيسية للبنية الأساسية في المخيمات ومناطق البلديات المجاورة في إطار برنامج الصحة البيئية الخاص. ووصل الاستثمار في قطاع الصحة البيئية وغيرها من البنية الأساسية ذات الصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ١٢,٦ مليون دولار وشمل إنجاز المرحلة الأولى من مشروع حماية الشاطئ، وإنجاز المراحل الإضافية للمشروع لإنشاء شبكة مجار وصرف في المخيمات الوسطى، بما في ذلك محطة اعتراض رئيسية تعمل بالجاذبية في المخيمات الوسطى، وخط مجار يعمل بالجاذبية، ومحطة ضخ للمياه العادمة في الجنوب، وبئر جديدة للماء في الشمال ورفع كفاءة شبكة إدارة النفايات الصلبة الآلية في خمس مخيمات. وأسهم البرنامج في تشييد شبكات البنية الأساسية، من مثل المياه والمجاري والصرف والكهرباء والطرق من أجل إعادة إسكان الأسر التي دمرت مآويها القوات المسلحة الإسرائيلية، وكذلك من أجل الاستعاضة عن الأنابيب المتآكلة في أحد المخيمات. واضطلع البرنامج أيضا بدور رئيسي في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية في المخيمات في إطار البرنامج الطارئ لإيجاد فرص العمل.

٢٧٦ -التعاون على الصعيد الوطني - واصلت وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية إمداد الوكالة باللقاحات الملازمة للبرنامج الموسع للتحصين بالعقاقير المستخدمة في معالجة السل. وكذلك شاركت الوكالة في جميع الأنشطة الوطنية ذات الصلة بوضع استراتيجية للتغذية والأمن الغذائي وبرنامج وطني للصحة العقلية وبمراقبة الأمراض المعدية، بما في ذلك الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم باللقاحات.

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية

٢٧٧ -تسجيل اللاجئين: قدر أن عدد سكان قطاع غزة يبلغ ١,٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٤، منهم ٦٦,٧ في المائة كانوا لاجئين فلسطينيين مسجلين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وازداد عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة بنسبة ٣,٥ في المائة خلال الفترة المشمول بالتقرير.

٢٧٨ -برنامج العسر الشديد: في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان ٢٤٩ ٨٣ شخصا، أي بزيادة نسبتها ٨,٩ في المائة من السكان المسجلين، ينتفعون من هذا البرنامج، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٠,٣ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووصلت نسبة المسنين المعوزين إلى ١٤,٤ في المائة، فيما لوحظ انخفاض هام بنسبة ٢,٨ في المائة في الحالات الطبية. وانخفض عدد الأسر التي ترأسها أرملة أو مطلقة أو مهجورة بنسبة ٠,٨١ في المائة. ورفعت أسماء أسر بلغ مجموع عددها ٤١٣ ١ أسرة من قائمة برنامج العسر الشديد لأنها لم تعد مؤهلة لاستمرار منحها الاستحقاقات.

٢٧٩ -المساعدة النقدية الانتقائية: خصص المبلغ المحدود، وقدره ٧٠٠ ١٥٢ دولار، لغرض تقديم المساعدة إلى ٧٤٣ أسرة ذات عسر شديد، مما يمثل ٤,١ في المائة من مجموع الأسر ذات العسر الشديد.

٢٨٠ -إصلاح المآوي: في مستهل الفترة المشمولة بالتقرير، أشارت بيانات برنامج العسر الشديد إلى أن ٢٤٠ ٣ مأوى في حاجة إلى إعادة بناء على سبيل الاستعجال وإلى أن ٥٢١ ١ مأوى بحاجة إلى إصلاح. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ونظرا لعدم توفر الأموال اللازمة، أعيد إصلاح ٩٨ مأوى تستوعب ٤١٣ أسرة ذات عسر شديد. وإضافة إلى ذلك، نما الاعتماد على الوكالة لإعادة الإسكان في حالات الطوارئ ولإعادة الإسكان للأجل الطويل، فيما أضحت ٦١٨ ١ أسرة أخرى لم تكن ذات عسر شديد بلا مأوى في قطاع غزة نتيجة استمرار عمليات هدم المنازل والتوغل العسكرية.

٢٨١ -برنامج الائتمانات الصغرى لدعم المجتمع المحلي: بناء على نتائج تقييم ميداني، سيجري على أساس تجريبي منح قروض لتحسين المساكن في مخيم الشاطئ في الجزء الأخير

من عام ٢٠٠٤. وقد تم توظيف ٣٢ رجلا و ٨٧ امرأة من خلال ٣٧ مشروعا من مشاريع منظمات المجتمع المدني لتوليد الدخل.

٢٨٢ - برنامج المرأة: وفَّرت مراكز برنامج المرأة التدريب لإكساب المهارات لما مجموعه ١ ٠٠٦ نساء فيما استخدم محل ''سلافة'' للتطريز ٤٠٠ امرأة؛ وانتفع ٢ ٥٤٩ شخصا من أنشطة إرهاف الوعي؛ وتلقى ما مجموعه ٥ ٦٥٩ من الأطفال والنساء المصابين بصدمات نفسية مشورة غير نظامية وانتفع ٥٤٥ طفلا من مراكز الرعاية النهارية ودور الحضانة ورياض الأطفال؛ وتلقى ٤٦ موظفا ومتطوعا التدريب على معايير الإدارة و ٢٥ على مفاهيم متعلقة بالشؤون الجنسانية. وموِّل مشروعان لتوليد الدخل بمبلغ ١٦ ٠٠٠ دولار لتجهيز روضة أطفال ووحدة حاسوبية.

٢٨٣ - برنامج الإعاقة: واصل البرنامج تقديم الدعم المالي والتقني إلى مراكز تأهيل المجتمع المحلي السبعة التي قدمت خدماتها إلى ما مجموعه ١٠ ٤٠٩ معوقا وأسرهم، ووفرت لهم خدمات التأهيل؛ وإرهاب الوعي والتدريب والأنشطة التثقيفية والترويحية، من مثل المختبرات الحاسوبية والمكتبات. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، زود ٣٦٦ شخصا بأطراف اصطناعية. وإضافة إلى ذلك، شارك ١ ٠٣٨ طفلا في سبعة مخيمات صيفية متكاملة، منهم ٤٩١ طفلا معوقا. وبدأ مركز التأهيل المجتمعي في جباليا مبادرتين لتوليد الدخل ومحلا لمنتجات المعجنات ومطعما، مما أوجد ست فرص عمل لأفراد معوقين سمعيا (منهم أربع نساء).

٢٨٤ - أنشطة الأطفال والشباب: انتفع ما مجموعه ٤ ٣٦٠ طفلا من أكثر من ٥٠ مخيما صيفيا، نظمتها منظمات غير حكومية محلية، ودعمتها برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية بتقديم مساهمات عينية إليها، من مثل المواد التعليمية ومعدات الرياضية والوجبات الخفيفة المغذية. ومن خلال منظمات المجتمع المحلي، شارك ١٤ ٣١٦ طفلا وشابا في الأنشطة التعليمية والاجتماعية والثقافية. وشارك مائة وعشرون شابا في الخدمات المجتمعية، من مثل حملات النظافة. وإضافة إلى ذلك، واصل برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية تقديم الملابس والمعدات الرياضية إلى الفرق الرياضية المحلية.

٢٨٥ - مركز النور لتأهيل المكفوفين: أمكن من خلال البرنامج الحالي لصفوف المدارس الابتدائية الـ ١٣ ورياض الأطفال والتدريب المهني وبرنامج التوعية والإرشاد، تقديم الخدمات إلى ٤٢٥ من ذوي الإعاقة البصرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مركز النور لتأهيل المكفوفين تدريبا على مختلف المهارات للذكور والإناث على حد سواء، مما أسفر عن توظيف ٤٣ فردا. وأدخل ما مجموعه ٢٢٠ من التلاميذ المعاقين بصريا في المدارس العادية.

وفي ذات الوقت، تلقت الأسر التي لديها طفل مكفوف لا يزيد عمره على الرابعة مشورة ونصحا حول كيفية تربية طفلها؛ وكذلك صرف المركز كل اهتمامه إلى خدمات الكشف والتدخل المبكرين من خلال تدريب الآباء في برنامج التوجيه والإرشاد.

٢٨٦ - الشراكة والتواصل الشبكي: من خلال شراكات متعددة، تلقت مراكز برنامج المرأة ٩٥٣ ١٦٣ دولارا فيما تلقت مراكز تأهيل المجتمع المحلي ٩٧٥ ٤٥٢ دولارا لتوسيع نطاق خدماتها إلى مجتمعات اللاجئين. ومكنت منحة قدرها ٧٢٠ ١٣٧ دولارا من إنشاء مركز حاسوبي في مركز النور لتأهيل المكفوفين. وكان إنشاء حديقة تقوم على استخدام الحواس في مركز النور لتأهيل المكفوفين قد بدأ بالتعاون مع منظمة غير حكومية لتعزيز التعليم في الحديقة، حيث يستطيع الأطفال المعاقون بصريا تعزيز حواسهم الأخرى من خلال زراعة وتعهد حديقة أزهار وأشجار. ووفرت السلطة الفلسطينية للوكالة ما مجموعه ٢٨٥ ١٣ دونما تقدر قيمتها بمبلغ ٥٥٠ ٣٩٨ دولارا، لإتاحة ما يلزم لإعادة إسكان ٥٩ أسرة في مدينة غزة والمنطقة الشمالية.

٢٨٧ - القيود: ما انفكت العمليات العسكرية الإسرائيلية وفرض حالات الإغلاق في قطاع غزة يعوق الخدمات الغوثية والاجتماعية التي تقدمها الوكالة. فيما بقي الإقبال على هذه الخدمات عاليا نتيجة الصراع والعسر الاجتماعي - الاقتصادي الذي لم تخفف حدته. وقد عمل الموظفون فوق طاقتهم وعانوا في ذات الوقت مستويات عالية من الإجهاد بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة في قطاع غزة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، كان تمويل النداءات الطارئة التي وجهتها الوكالة أقل من المطلوب، مما أسفر عن خفض في المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وكانت هناك آثار عديدة غير مباشرة على خدمات الوكالة، بما في ذلك، على سبيل المثال، الهبوط في المشاركة في أنشطة منظمات المجتمع المحلي، نظرا إلى أن الناس كانوا غير قادرين على تحمل رسوم الدورات أو الخدمات، مما أثر سلبا على إيرادات المراكز.

المرفق الأول
جداول المعلومات الإحصائية والمالية

المحتويات

الجداول	الصفحة
١ - عدد الأشخاص المسجلين	١٣٣
٢ - توزيع السكان المسجلين	١٣٤
٣ - عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها	١٣٤
٤ - خدمات التعليم الأساسي	١٣٥
٥ - خدمات التدريب المهني والتقني وإعداد المعلمين	١٣٧
٦ - خدمات الرعاية الصحية الأولية	١٣٨
٧ - مؤشرات مختارة للوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين	١٤٠
٨ - برنامج الخدمات الاجتماعية	١٤١
٩ - النفقات الفعلية في عام ٢٠٠٣، والميزانية العادية لعام ٢٠٠٤، والميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٥	١٤٣
١٠ - التبرعات النقدية والعينية المقدمة من الحكومات والجماعة الأوروبية	١٤٤
١١ - الموظفون المعتقلون والمحتجزون	١٤٦
١٢ - موظفو الوكالة	١٤٧
١٣ - برنامج التمويل البسيط والمشروعات الصغيرة	١٤٨

الجدول ١

عدد الأشخاص المسجلين[أ]

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

ميدان العمليات	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الأردن	٥٠٦ ٢٠٠	٦١٣ ٧٤٣	٥٠٦ ٠٣٨	٧١٦ ٣٧٢	٩٢٩ ٠٩٧	١ ٥٧٠ ١٩٢	١ ٦٣٩ ٧١٨	١ ٦٧٩ ٦٢٣	١ ٧١٨ ٧٦٧	١ ٧٥٨ ٢٧٤
لبنان	١٢٧ ٦٠٠	١٣٦ ٥٦١	١٧٥ ٩٥٨	٢٢٦ ٥٥٤	٣٠٢ ٠٤٩	٣٧٦ ٤٧٢	٣٨٢ ٩٧٣	٣٨٧ ٠٤٣	٣٩١ ٦٧٩	٣٩٦ ٨٩٠
الجمهورية العربية السورية	٨٢ ١٩٤	١١٥ ٠٤٣	١٥٨ ٧١٧	٢٠٩ ٣٦٢	٢٨٠ ٧٣١	٣٨٣ ١٩٩	٣٩١ ٦٥١	٤٠١ ١٨٥	٤٠٩ ٦٦٢	٤١٧ ٣٤٦
الضفة الغربية[ب]	–	–	٢٧٢ ٦٩٢	٣٢٤ ٠٣٥	٤١٤ ٢٩٨	٥٨٣ ٠٠٩	٦٠٧ ٧٧٠	٦٢٦ ٥٣٢	٦٥٤ ٩٧١	٦٧٥ ٦٧٠
قطاع غزة	١٩٨ ٢٢٧	٢٥٥ ٥٤٢	٣١١ ٨١٤	٣٦٧ ٩٩٥	٤٩٦ ٣٣٩	٨٢٤ ٦٢٢	٨٥٢ ٦٢٦	٨٧٨ ٩٧٧	٩٠٧ ٢٢١	٩٣٨ ٥٣١
المجموع	**٩١٤ ٢٢١**[ج]	**١ ١٢٠ ٨٨٩**	**١ ٤٢٥ ٢١٩**	**١ ٨٤٤ ٣١٨**	**٢ ٤٢٢ ٥١٤**	**٣ ٧٣٧ ٤٩٤**	**٣ ٨٧٤ ٧٣٨**	**٣ ٩٧٣ ٣٦٠**	**٤ ٠٨٢ ٣٠٠**	**٤ ١٨٦ ٧١١**

(أ) تستند الأرقام إلى وثائق التسجيل لدى الأونروا التي يجري استكمالها باستمرار؛ غير أنه يكاد يكون من المؤكد أن عدد اللاجئين المسجلين الموجودين في منطقة عمليات الوكالة هو أقل من عدد السكان المسجلين.

(ب) حتى سنة ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية للأردن تدار كجزء لا يتجزأ من ميدان عمليات الأردن.

(ج) لا يشمل هذا العدد الأشخاص الذين يتلقون الإغاثة في إسرائيل البالغ عددهم ٨٠٠ ٤٥ شخص والذين ظلت الأونروا تتولى مسؤوليتهم حتى حزيران/يونيه ١٩٥٢.

الجدول ٢

توزيع السكان المسجلين

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

ميدان العمليات	السكان المسجلون	عدد المخيمات	مجموع سكان المخيمات	الأشخاص المسجلون خارج المخيمات	النسبة المئوية للسكان خارج المخيمات
الأردن	١ ٧٥٨ ٢٧٤	١٠	٣٠٤ ٠٣٥	١ ٤٥٤ ٢٣٩	٨٢,٧١
لبنان	٣٩٦ ٨٩٠	١٢	١٨٧ ٢١٦	١٨٧ ٦٧٤	٤٧,٢٩
الجمهورية العربية السورية	٤١٧ ٣٤٦	١٠	١٢٢ ٠٠٥	٢٩٥ ٣٤١	٧٠,٧٧
الضفة الغربية	٦٧٥ ٦٧٠	١٩	١٨١ ٨٩١	٤٩٣ ٧٧٩	٧٣,٠٨
قطاع غزة	٩٣٨ ٥٣١	٨	٤٩٠ ٤١٠	٤٤٨ ١٢١	٤٧,٧٥
المجموع	**٤ ١٨٦ ٧١١**	**٥٩**	**١ ٣٠٧ ٥٥٧**	**٢ ٨٧٩ ١٥٤**	**٦٨,٧٧**

الجدول ٣

عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

ميدان العمليات	عدد الأسر	عدد الأشخاص			النسبة المئوية من عدد اللاجئين
		المتلقون حصص إعاشة	غير المتلقين حصص إعاشة[1]	المجموع	
الأردن	١٢ ٣٤١	٤٣ ٣٨٧	٣ ٢٩٦	٤٦ ٦٨٣	٢,٦٦
لبنان	١١ ٠٩١	٤٢ ٦٢٧	٣ ٧٤٦	٤٦ ٣٧٣	١١,٦٨
الجمهورية العربية السورية	٩ ٣٣١	٢٧ ٢١٦	٤ ٠٧٢	٣١ ٢٨٨	٧,٥٠
الضفة الغربية	١٠ ٦١٧	٣٣ ٧٩٨	٥ ٥١٦	٣٩ ٣١٤	٥,٨٢
قطاع غزة	١٧ ٩١٦	٨١ ٦٢٩	١ ٦٢٠	٨٣ ٢٤٩	٨,٨٧
المجموع	**٦١ ٢٩٦**	**٢٢٨ ٦٥٧**	**١٨ ٢٥٠**	**٢٤٦ ٩٠٧**	**٥,٩٠**

(أ) بمن فيهم الأطفال دون السنة الأولى من العمر، والطلاب الذين يدرسون بعيدا عن ديارهم.

الجدول ٤

خدمات التعليم الأساسي[أ]

(في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع/ المتوسط
تلاميذ المرحلة الابتدائية	٨٤ ٧٢٨	٢٦ ٤٥٣	٤٤ ٠٢٩	٤١ ٤٩٨	١٣٣ ٨٧٥	٣٣٠ ٥٨٣
ذكور	٤٢ ٢٧٢	١٣ ٥١٢	٢٢ ٧٠٦	١٨ ٧٠٦	٦٨ ٩٧٤	١٦٥ ٤٦٤
إناث	٤٢ ٤٥٦	١٢ ٩٤١	٢١ ٣٢٣	٢٣ ٤٩٨	٦٤ ٩٠١	١٦٥ ١١٩
تلاميذ المرحلة الإعدادية	٤٩ ٤٦٧	١٢ ٧٩٦	١٩ ٩٢١	١٨ ٦٤٧	٥٨ ٢٣٠	١٥٩ ٠٦١
ذكور	٢٥ ٤٤٢	٦ ٠٤٦	١٠ ٠٩٠	٧ ٩٧٢	٢٩ ٥٣٢	٧٩ ٠٨٢
إناث	٢٤ ٠٢٥	٦ ٧٥٠	٩ ٨٣١	١٠ ٦٧٥	٢٨ ٦٩٨	٧٩ ٩٧٩
تلاميذ المرحلة الثانوية	–	٢ ٣٣٤	–	–	–	٢ ٣٣٤
ذكور	–	٩٥١	–	–	–	٩٥١
إناث	–	١ ٣٨٣	–	–	–	١ ٣٨٣
مجموع المسجلين	**١٣٤ ١٩٥**	**٤١ ٥٨٣**	**٦٣ ٩٥٠**	**٦٠ ١٤٥**	**١٩٢ ١٠٥**	**٤٩١ ٩٧٨**
ذكور	**٦٧ ٧١٤**	**٢٠ ٥٠٩**	**٣٢ ٧٩٦**	**٢٥ ٩٧٢**	**٩٨ ٥٠٦**	**٢٤٥ ٤٩٧**
إناث	**٦٦ ٤٨١**	**٢١ ٠٧٤**	**٣١ ١٥٤**	**٣٤ ١٧٣**	**٩٣ ٥٩٩**	**٢٤٦ ٤٨١**
النسبة المئوية للإناث	٤٩,٥	٥٠,٧	٤٨,٧	٥٦,٨	٤٨,٧	٥٠,١
النسبة المئوية للملتحقين في كل ميادين العمليات إلى مجموع الملتحقين على نطاق الوكالة	٢٧,٣	٨,٥	١٣,٠	١٢,٢	٣٩,٠	١٠٠,٠
النسبة المئوية للزيادة في مجموع الملتحقين عن السنة السابقة	(٠,٩)	(١,٠)	(٠,٥)	٠,٢	١,٥	٠,٢
المدارس الإدارية	١٩٠	٨٦	١١٥	٩٥	١٧٧	٦٦٣
الابتدائية	٥٨	٣١	٦٥	٢٦	١٢٥	٣٠٥
الإعدادية	١٣٢	٥٠	٥٠	٦٩	٥٢	٣٥٣
الثانوية	–	٥	–	–	–	٥
النسبة المئوية للمدارس الإدارية العاملة بنظام الفترتين	٩٢,٦	٦٥,١	٩٧,٤	٣٤,٧	٧٧,٤	٧٧,٥
النسبة المئوية للمدارس الإدارية في أبنية مستأجرة	٢٤,٧	٤١,٩	١٠,٤	١٥,٨	٠,٠	١٦,٦
الأبنية المدرسية	١٠٢	٥٨	٦١	٨٥	١١٣	٤١٩
الأبنية المدرسية المستأجرة	٢٥	٢٥	٨	١٥	صفر	٧٣

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع/ المتوسط
معدل التلاميذ في غرفة الدراسة الواحدة	٣٩,٧١	٣٥,٥٧	٤١,٥	٣٧,٦٨	٤٥,٣٦	٤١,٣٦
النسبة المئوية للصفوف التي تضم ٤٨ تلميذا أو أكثر	١٣,٣٨	٢,٨٢	١٨,٢٣	٢,٥	٢٥,٩	١٦,٠
المنح الجامعية المقدمة (اليابان)	١	١	٣	٤	٥	١٤
النسبة المئوية للطالبات المستفيدات من المنح الجامعية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المنح الجامعية المقدمة إلى حالات العسر الشديد من فرد مانح في الأردن	٢٠	–	–	–	–	٢٠
النسبة المئوية للطالبات المستفيدات من المنح الجامعية	٨٠,٠	–	–	–	–	٨٠,٠
المنح الجامعية المقدمة إلى النساء في لبنان (مركز بحوث التنمية الدولية)	–	١٠٨	–	–	–	١٠٨
النسبة المئوية للطالبات المستفيدات من المنح الجامعية	–	١٠٠	–	–	–	١٠٠,٠
المعلمون	٤ ٤٠٧	١ ٥٨٩	١ ٩٧٤	٢ ٠٥٨	٥ ٧٨٦	١٥ ٨١٤
المعلمون المتدربون أثناء الخدمة[ب]	١٨٦	١١٨	٩٥	٧٨	٢٥٦	٧٣٣

(أ) لا تشمل أعداد المسجلين ما يقدر بـ ٢٦٥ ٢٢٣ من التلاميذ اللاجئين الملتحقين بالمدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية والخاصة، و ٩٤٩ ٧١ طالبا لاجئا ملتحقا بالمدارس الثانوية الحكومية والخاصة، وتشمل ٥٧٦ ٣٥ تلميذا من غير اللاجئين ملتحقين بمدارس الأونروا (الابتدائية والإعدادية والثانوية).

(ب) المشاركون في البرنامج العادي للتدريب أثناء الخدمة (باستثناء كلية العلوم التربوية) خلال السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

الجدول ٥

خدمات التدريب المهني والتقني وإعداد المعلمين

(الأعداد الفعلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ للملتحقين خلال السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

	الأردن				لبنان		الجمهورية العربية السورية		الضفة الغربية				قطاع غزة				المجموع الكلي
	مركز التدريب في عمان		مركز التدريب في وادي السير		مركز التدريب في سيبلين		مركز التدريب في دمشق		مركز التدريب في قلنديا		مركز تدريب النساء في رام الله		مركز الرجال رام الله	تدريب في	مركز التدريب في غزة		المجموع الفرعي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
التدريب المهني والتقني																			
التدريب المهني[أ]		٧١		٥٩٣		٣٧٣ ٧٢	٥١٠	١٠	٤٦٤		١١٧				٦١٨		٢ ٥٥٨	٢٧٠	٢ ٨٢٨
التدريب التقني[ب]	٢٧	٣٥٦	٨٩	١٨١	١١٥ ١٣٢		٢٠٥	٢١٠			٤٤٦	٧	٢٠٠	٥٣	٨٩	١٤٥	٨٤١	١ ٤١٤	٢ ٢٥٥
مجموع المتدربين	**٢٧**	**٤٢٧**	**٨٩**	**٧٧٤**	**١٨٧ ٥٠٥**		**٧١٥**	**٢٢٠**	**٤٦٤ صفر**		**٥٦٣**	**٧**	**٢٠٠**	**٥٣**	**٧٠٧ ١٤٥**		**٣ ٣٩٩**	**١ ٦٨٤**	**٥ ٠٨٣**
إعداد المعلمين																			
العلوم التربوية																			
خدمات الإعداد الجامعي[ج]	١٤٥	٣٥٧									٣١٧		٢١٥	١٠٠			٣٦٠	٧٧٤	١ ١٣٤
خدمات أخرى[د]					٨٣	٣٣											٣٣	٨٣	١١٦
مجموع المعلمين	**١٤٥**	**٣٥٧**	**صفر**	**صفر**	**٨٣**	**٣٣**	**صفر**	**صفر**	**صفر**	**صفر**	**٣١٧**	**صفر**	**٢١٥**	**١٠٠**	**صفر صفر**		**٣٩٣**	**٨٥٧**	**١ ٢٥٠**
المجموع الكلي	**١٧٢**	**٧٨٤**	**٨٩**	**٧٧٤**	**٢٧٠ ٥٣٨**		**٧١٥**	**٢٢٠**	**٤٦٤ صفر**		**٨٨٠**	**٧**	**٤١٥**	**١٥٣**	**٧٠٧ ١٤٥**		**٣ ٧٩٢**	**٢ ٥٤١**	**٦ ٣٣٣**

(أ) دورات مدتها سنتان بعد المرحلة الإعدادية للتدريب على مجموعة متنوعة من المهن المتصلة بالبناء والكهرباء والإلكترونيات والميكانيكا وأشغال المعادن.

(ب) دورات مدتها سنتان بعد المرحلة الثانوية لاكتساب مجموعة من المهارات في الميدان التقني وميدان المساعدة الطبية والميدان التجاري.

(ج) دورة مدتها أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية تؤدي إلى الحصول على شهادة جامعية أولى.

(د) دورة مدتها سنتان بعد التعليم الثانوي تؤدي إلى الحصول على دبلوم في التدريس بعد سنتين من التدريب.

الجدول ٦

خدمات الرعاية الصحية الأولية

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
مرافق الرعاية الصحية الأولية	٢٣	٢٥	٢٣	٣٤	١٧	١٢٢
الخدمات المدرجة في إطار مرافق الرعاية الصحية الأولية						
عيادات الأسنان	٢٣	١٧	١٤	٢١	١٤	٨٩
تنظيم الأسرة	٢٣	٢٥	٢٣	٣٤	١٧	١٢٢
الرعاية المتخصصة بالأمراض غير المعدية	٢١	٢٥	٢٣	٣٤	١٤	١١٧
مرافق الأشعة	١	٤	صفر	٦	٥	١٦
المختبرات	٢٣	١٥	٢٠	٢٥	١٤	٩٧
عيادات العلاج الطبيعي	١	صفر	صفر	٦	٦	١٣
وحدات الأمومة	صفر	صفر	صفر	صفر	٦	٦
عدد زيارات المرضى						
للعلاج الطبي[أ]	٢ ١١٨ ٠٨٤	٩٠٧ ٦١٧	١ ٠١٦ ٦٨٢	١ ٣٨٣ ٣٠٧	٢ ٨٠١ ٤٨٧	٨ ٢٢٧ ١٧٧
لعلاج الأسنان	١٦٠ ٣٨٩	١٠٧ ٨٠٨	٧٤ ١٠٧	١٠٤ ٧٢٩	١١٥ ٤٢٩	٦٠٢ ٤٦٢
رعاية المرضى داخليا (في المستشفيات)[ب]						
عدد المرضى الذين أدخلوا المستشفيات	١٦ ١١١	١٧ ٨٩٦	٦ ٧٤٨	١١ ٧٤٤	٣ ٥٠٤	٥٦ ٠٠٣
عدد أيام الاستشفاء	٣٧ ٩٦٥	٤٢ ٦٣٩	٩ ٩٦٤	٣٣ ٥١٨	١١ ١٣٨	١٣٥ ٢٢٤
الرعاية الصحية للأم والطفل						
حوامل مسجلات حديثا	٢٥ ١٨٨	٤ ٧١٠	٨ ٧٨٣	١٢ ٠٦٨	٣٢ ٦٤٦	٨٣ ٣٩٥
رضّع دون السنة الأولى من العمر مسجلون حديثا	٢٨ ٥٤٩	٤ ٣٠٨	٨ ٤٤٨	١١ ٠١٢	٢٩ ٠٣٧	٨١ ٣٥٤
أطفال دون الثالثة من العمر تحت الإشراف الطبي	٧٩ ٣٥١	١٢ ٠٧٠	٢١ ٥١٧	٣٠ ٥٢٣	٧٠ ٧٩٢	٢١٤ ٢٥٣
متقبلون جدد لتنظيم الأسرة	٧ ٨٣٣	١ ٦٢٥	٣ ٠٨٥	٣ ٠٩٦	٥ ٣٦٧	٢١ ٠٠٦
مجموع المتقبلين لتنظيم الأسرة	٢٦ ١٢٣	١٠ ١٨٣	١٧ ٠٢١	١٥ ٣٧٣	٣٠ ٠٢٣	٩٨ ٧٢٣
برنامج التحصين الموسع[ج]						
لقاح شلل الأطفال	٩٩,٥	١٠٠,٠	٩٩,٧	٩٨,٢	١٠٠,٠	٩٩,٥
لقاح السل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٧	٩٩,٥	١٠٠,٠	٩٩,٩
لقاح الحصبة	٩٨,٨	٩٩,٧	٩٩,٥	٩٦,٧	٩٩,٩	٩٩,١
لقاح التهاب الكبد الوبائي (باء)	٩٩,٤	١٠٠,٠	٩٩,٧	٩٨,١	١٠٠,٠	٩٩,٥

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
اللقاح الثلاثي (ضد الخناق والشهاق والكزاز)[د]	٩٩,٤	١٠٠,٠	٩٩,٧	٩٨,٢	١٠٠,٠	٩٩,٥
جميع اللقاحات	٩٨,٨	٩٩,٧	٩٩,٥	٩٦,٨	٩٩,٩	٩٩,١
لقاح الحصبة والنكاف والحميراء[هـ]	٩٢,٩	٩٩,٦	٩٩,٢	٩٤,٢	٩٩,٨	٩٦,١
الصحة المدرسية						
عدد التلاميذ الجدد المفحوصين	١٩ ٨٥١	٥ ٧١٢	٧ ٤٣٣	٨ ٠٧٢	١٨ ٠٦٧	٥٩ ١٣٥
عدد الجرعات المنشطة	٣٤ ٧٥٥	٦ ٧٦٧	١٢ ٩٥٢	٢٨ ٠٠٥	٥٨ ٧٤٢	١٤١ ٢٢١

(أ) تشمل الزيارات للاستشارة الطبية فقط.

(ب) باستثناء مستشفى يضم ٦٣ سريرا تديره الأونروا في مدينة قلقيلية في الضفة الغربية، تُوفر خدمات الاستشفاء من خلال ترتيبات تعاقدية مع مستشفيات تابعة لمنظمات غير حكومية ومستشفيات خاصة، أو بالتعويض الجزئي عن تكاليف العلاج.

(ج) النسبة المئوية للرضع دون السنة الأولى من العمر الذين يتلقون السلسلة الأولية الكاملة من اللقاحات استنادا إلى التقييم الذي أجري في نهاية عام ٢٠٠٣.

(د) يُعطى اللقاح الرباعي في الجمهورية العربية السورية، والخماسي في الأردن.

(هـ) يُعطى لقاح الحصبة والنكاف والحميراء عندما يبلغ عمر الطفل ١٥ شهرا.

الجدول ٧

مؤشرات مختارة عن الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة
معدل الخصوبة الإجمالي[أ]	٣,٦	٢,٦	٢,٥	٤,١	٤,٤
النسبة المئوية للسكان دون السادسة عشر من العمر	٣٣,٢	٢٧,٧	٣٢,٧	٣٥,٩	٤٤,٢
النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة)	٢٥,٢	٢٦,٥	٢٥,٩	٢٣,٦	٢٢,٠
مؤشر الشيخوخة (عدد السكان في سن الـ ٦٠ وما فوق مقسوما بعدد السكان ما دون الـ ١٥)	٣٣,٥	٤٥,٤	٣٢,٨	٣٠,٦	١٧,٤
متوسط الفترة الفاصلة بين الولادات (بالأشهر)[ب]	٣٦,٢	٤٣,٠	٤٢,٣	٣٥,١	٣٣,٠
معدل وفيات الرضع في كل ألف من المواليد الأحياء[ج]	٢٢,٥	١٩,٢	٢٨,١	١٥,٣	٢٥,٢
معدل وفيات الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة (دون الثالثة من العمر) في كل ألف من المواليد الأحياء[ج]	٢٥,١	٢٠,٢	٣٠,٥	١٧,٦	٢٨,٣
معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون الثالثة من العمر	٣٥,٩	٢٩,٦	٢٨,٠	٤٩,٧	٧٤,٩
معدل انتشار فقر الدم لدى الحوامل	٣٢,١	٢٨,٦	٢٧,٠	٣٥,٥	٤٤,٧
النسبة المئوية للأطفال الذين يرضعون رضاعة طبيعية لمدة لا تقل عن شهر[ب]	٧٥,٩	٨٧,٢	٧٨,٣	٨٧,١	٦٥,٠
معدل انتشار الرضاعة الطبيعية حصرا لمدة لا تقل عن أربعة أشهر[ب]	٢٤,٠	٣٠,٢	٤٠,٣	٣٤,٥	٣٣,٣
النسبة المئوية لحالات الحمل المحفوفة بالخطر	٣٢,٥	٣٣,٨	٣١,٧	٣٢,٣	٣٥,٥
النسبة المئوية للولادات في مؤسسات صحية	٩٨,٧	٩٧,٩	٨٨,٢	٩٧,٢	٩٩,٧
الحوامل المحصنات ضد التيتانوس (نسبة مئوية)	٩٩,٣	٩٧,٠	٩٩,٧	٩٨,٥	٩٩,٧
متوسط الفحوص اليومية التي يجريها كل طبيب	١١٢	٨٩	٩٥	١١٣	١٢٩
معدل انتشار مرض البول السكري بين اللاجئين في سن الـ ٤٠ وما فوق (نسبة مئوية)	٤	٥,١	٦,٢	٥,١	٧,٤
معدل انتشار ارتفاع ضغط الدم بين اللاجئين في سن الـ ٤٠ وما فوق (نسبة مئوية)	٦,٢	٩,٩	١٠,١	٧,١	١٠,٠
عدد المخيمات التي تنظفها معدات آلية تملكها الأونروا لجمع النفايات والتخلص منها	١٠	١٢	٧	١٣	٨
مآوي المخيمات التي تصلها مياه صالحة (نسبة مئوية)	٩٩,٠	٩٦,٧	٩٥,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مآوي المخيمات التي تصلها مرافق الصرف الصحي (نسبة مئوية)	٨٦,٣	٦٢,٧	٨٦,٦	٦٦,٣	٨١,٠

[أ] الدراسة الاستقصائية للأونروا، ٢٠٠٠.

[ب] الدراسة الاستقصائية للأونروا، ٢٠٠١.

[ج] الدراسة الاستقصائية للأونروا، ٢٠٠٣.

الجدول ٨

برنامج الخدمات الاجتماعية

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

ميدان العمليات	برنامج النساء				برنامج الأطفال والشباب					برنامج العوق							
	المشاركات				المشاركون					إجمالي عدد الخدمات المقدمة في مراكز التأهيل المجتمعية						إجمالي عدد المنظمات الأهلية الأعضاء في اللجان الإدارية المحلية	إجمالي عدد متطوعي المنظمات الأهلية من غير أعضاء اللجان الإدارية المحلية
	المراكز	التوعية	التدريب على المهارات	أنشطة أخرى	رياض الأطفال ودور الحضانة	أنشطة أخرى[أ]	المراكز	إجمالي عدد الأفراد متلقي خدمات مراكز التأهيل المجتمعية	الخدمات في المركز	الخدمات في المنزل	الإحالة	التطبيع	خدمات أخرى		
الأردن	١٤	١٨ ٣٤٠	٩ ٥٤٩	٤ ٥٧٦	١ ٢٧١	١٠٠	١٠	١ ٣٦٤	٦٩٢	٦٧٢	٢ ٠٢٨	٣١٨	صفر	١٧٤	٤٠٢
لبنان	١٠[ب]	٤ ٤٩٤	١ ٤١٣	٢ ٤٤٦	٢١	٧ ١٩٣	١	٢ ٣٣٣	١٣٤	٢ ١٩٩	٢٤٣	١٤٧	٢٢١	٦٧	٢٥٣
الجمهورية العربية السورية	١٥	٨ ٥٩٢	٢ ٠١١	٦ ٢٢٣	١ ٨٤٠	٣ ٣٣٨	٦	٢ ٩٠٧	٧٥٠	٢ ١٥٧	٢٢٠	٦٧	صفر	غير متوافر	٢٧١
الضفة الغربية	١٥	١٢ ٢٠٤	١ ٩٦٤	٦ ٥٤٢	٨٦٤	٣٣ ٧٤٤	١٤	٧ ٨٩٠	٢ ٤٧١	١ ٣٨٧	٩٨١	٣٥٤	٣ ٦٧٧	٢٣٠	٧٨٢
غزة	١٠	٢ ٥٤٩	١ ٠٠٦	٣ ٤٦٧	٥٤٥	١٨ ٦٧٦	٧	١٠ ٨٣٤[ج]	٣ ٦٩١	٤ ٨٩٨	٢ ٦٤٣	١ ٨٢٠	١ ٠٣٨	١١٥	٢٤٠
المجموع	**٦٤**	**٤٦ ١٧٩**	**١٥ ٩٤٣**	**٢٣ ٢٥٤**	**٤ ٥٤١**	**٦٣ ٠٥١**	**٣٨**	**٢٥ ٣٢٨**	**٧ ٧٣٨**	**١١ ٣١٣**	**٦ ١١٥**	**٢ ٧٠٦**	**٤ ٩٣٦**	**٥٨٦**	**١ ٩٤٨**

	برنامج التمويل البسيط لدعم المجتمع المحلي															
	الإقراض المباشر								الإقراض غير المباشر							
	الإعالة الذاتية[د]		قروض ميسرة		قروض لتحسين الإسكان		مشاريع الأعمال الصغيرة		الإقراض المضمون جماعيا			الإقراض الفردي للمنظمات الأهلية		تدريب إعدادي	مشاريع المنظمات الأهلية المدرة للدخل	
ميدان العمليات	عدد القروض	المبلغ	عدد القروض	المبلغ	عدد القروض	المبلغ	عدد القروض	المبلغ	عدد المجموعات	عدد القروض	المبلغ	عدد القروض	المبلغ	عدد المشاركين	العدد الإجمالي للمشاريع	عدد الوظائف التي أنشئت
الأردن	٣	٩ ٠٢٥	صفر	صفر	٣٨	٥٠ ٤٣٨	٨٦	٣٠٧ ٦٨٠	٧	٦١	٣٧ ٤٤٦	١١٤	٤٧ ٣٩٥	صفر	٤٧	١٣٩
لبنان	صفر	صفر	٢٥	١١٢ ١٠٠	صفر	صفر	١١٥	٣٦٩ ٠٥٠	١٠٥	٥٢٥	٢٦٢ ٥٠٠	صفر	صفر	٣٥	٧	١٩
الجمهورية العربية السورية	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٥	٣٢ ١٥٠	صفر	صفر	١٦	٨٠	١٥ ٤٦٨	صفر	صفر	صفر	٢١	٨٦
الضفة الغربية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٧٤	٥٥	٧٤
غزة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٧	١١٩
المجموع	**٣**	**٩ ٠٢٥**	**٢٥**	**١١٢ ١٠٠**	**٧٣**	**٨٢ ٥٨٨**	**٢٠١**	**٦٧٦ ٧٣٠**	**١٢٨**	**٦٦٦**	**٣١٥ ٤١٤**	**١١٤**	**٤٧ ٣٩٥**	**٢٠٩**	**١٦٧**	**٤٣٧**

(أ) يشير إلى عدد المشاركين من الأطفال والشباب المستفيدين من خدمات المنظمات الأهلية.

(ب) يشمل هذا العدد ٩ مراكز لبرنامج النساء ومركزا للتنمية المجتمعية في مخيم نهر البارد.

(ج) يشمل ٤٢٥ شخصا مكفوفا يستفيدون من خدمات مجتمع الأصدقاء/مركز النور لتأهيل المكفوفين في غزة.

(د) في إطار استراتيجية برنامج التمويل البسيط لدعم المجتمع المحلي، ألغي مشروع الإعالة ذاتيا منذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ واستعيض عنه بالقروض الميسرة.

الجدول ٩

النفقات الفعلية في عام ٢٠٠٣، والميزانية العادية لعام ٢٠٠٤، والميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٥

(نقدا وعينا بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	النفقات الفعلية في عام ٢٠٠٣	النفقات المدرجة في ميزانية عام ٢٠٠٤							النفقات المدرجة في ميزانية عام ٢٠٠٥
		الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المقر	المجموع	
التعليم	١٨٤,٧	٥٠,٩	٢٦,٤	١٥,٢	٣٠,٣	٦٣,٦	٢,١	١٨٨,٥	١٩٤,٦
الصحة	٥٣,١	١٢,٤	١٣,٤	٥,٨	١٢,٧	١٦,٦	٠,٨	٦١,٨	٦٤,٩
الخدمات الغوثية والاجتماعية	٢٩,٢	٦,٣	٦,٩	٣,٧	٥,٠	١١,٨	٠,٦	٣٤,٤	٣٥,٥
الخدمات التشغيلية[أ]	٢١,٧	٢,٢	٢,٨	١,٦	٣,٣	٥,١	٨,١	٢٢,٩	٢٢,٤
الخدمات المشتركة[ب]	١٩,١	٢,٧	٣,٣	١,٨	٤,٤	٤,١	٢٦,٩	٤٣,٣	٤٣,٥
مجموع الميزانية العادية	**٣٠٧,٨**	**٧٤,٥**	**٥٢,٨**	**٢٨,١**	**٥٥,٧**	**١٠١,٢**	**٣٨,٥**	**٣٥٠,٩**	**٣٦٠,٩**

(أ) تشمل خدمات التوريد والنقل وأنظمة المعلومات والخدمات الهندسية التي تدعم جميع برامج الوكالة.

(ب) تشمل الخدمات التنظيمية والإدارية والاحتياطيات التشغيلية التي تدعم جميع برامج الوكالة بالإضافة إلى احتياطيات رأس المال المتداول.

الجدول ١٠

التبرعات النقدية والعينية المقدمة من الحكومات والجماعة الأوروبية

(١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)

(إيرادات فعلية بدولارات الولايات المتحدة)

المصدر	مجموع التبرعات في عام ٢٠٠٢	تبرعات عام ٢٠٠٣		
		الميزانية العادية	نداء الطوارئ	المشاريع	المجموع
الأردن	٢٠٣ ٨٣٤	٤٤٥ ٥٦٢	–	–	٤٤٥ ٥٦٢
إسبانيا	٣ ٠٦٨ ١٩٧	٣ ٤٢٦ ٤٥٤	–	–	٣ ٤٢٦ ٤٥٤
استراليا	٢ ٣٦٣ ٧٦٠	٢ ٣٤٥ ٢٠٠	٦٠٢ ٠٠٠	١٣٣ ٦٦٠	٣ ٠٨٠ ٨٦٠
ألمانيا	٩ ٢٤٧ ٧٠٧	٦ ٧٥٢ ٥٧٩	٣ ٠٢٠ ٤٨١	١ ٩٢١ ٤٤٥	١١ ٦٩٤ ٥٠٥
الإمارات العربية المتحدة	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	–	–	٥٠٠ ٠٠٠
أيرلندا	٢ ٤٨٣ ٣٧٠	١ ٢٣٨ ٨٥٠	٢ ٢٧٢ ٢٤٧	–	٣ ٥١١ ٠٩٧
آيسلندا	٦٥ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	–	–	٤٠ ٠٠٠
إيطاليا	١٠ ٨٤١ ٣٣٨	١٠ ١٦١ ١٩٣			١٠ ١٦١ ١٩٣
البحرين	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	–	–	٣٠ ٠٠٠
البرتغال	١٢٥ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	–	–	١٠٠ ٠٠٠
بروني دار السلام	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	–	–	١٠ ٠٠٠
بلجيكا	٣ ٩٨٥ ٥١٥	٢ ٢٧٠ ٠٦٦	١ ٣٢٦ ٨٤٨	–	٣ ٥٩٦ ٩١٤
بولندا	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	–	–	٢٠ ٠٠٠
تايلند	–	٣٠ ٠٠٠	–	–	٣٠ ٠٠٠
تركيا	٣٩٩ ٩٥٠	٢٠٠ ٠٠٠	–	–	٢٠٠ ٠٠٠
تونس	١١ ٢٨٦	٩ ٥٢٤	–	–	٩ ٥٢٤
الجماهيرية العربية الليبية	–	–	–	–	–
الجمهورية التشيكية	٦٥ ٦٤٢	٣٥ ٨٠٨	–	–	٣٥ ٨٠٨
الجمهورية العربية السورية	٣٤ ٠٢٨	٢٧ ٦٠٦	–	–	٢٧ ٦٠٦
جمهورية كوريا	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	–	–	١٠٠ ٠٠٠
جنوب أفريقيا	٢٧ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	–	–	١٢٠ ٠٠٠
الدانمرك	٧ ٧٢٣ ٧٥٥	٧ ٥٧٧ ٠٠٨	٢ ٥٤٢ ٨١٩	١٠٥ ٦٧٨	١٠ ٢٢٥ ٥٠٥
السويد	٢٠ ١٥٥ ٠٩٥	٢٠ ٠٣٦ ١٢٠	٤ ٦١١ ٦١١	–	٢٤ ٦٤٧ ٧٣١
سويسرا	٦ ٧٥٤ ٦٩٦	٥ ٩٢٥ ٩٢٦	٢ ٩٢٠ ٣٣٠	٤٢٠ ٥٦٣	٩ ٢٦٦ ٨١٩
شيلي	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	–	–	٥ ٠٠٠
الصين	٦٠ ٠٠٠	٥٩ ٩٨٥	–	–	٥٩ ٩٨٥
عُمان	–	٢٥ ٠٠٠	–	–	٢٥ ٠٠٠

المصدر	مجموع التبرعات في عام ٢٠٠٢	تبرعات عام ٢٠٠٣		
		الميزانية العادية	نداء الطوارئ	المشاريع	المجموع
فرنسا	٦ ٠٩٩ ٣٢٤	٢ ٣٧٤ ٣٦٠	–	١ ٣١٢ ٧٤٠	٣ ٦٨٧ ١٠٠
فلسطين	٢ ٩٩٩ ٥٦٧	٨٢٦ ١٧٢	–	–	٨٢٦ ١٧٢
فنلندا	٢ ٨١٩ ١٦٣	٢ ٦٩١ ٠٦٦	٧٦٦ ٧٨٤	–	٣ ٤٥٧ ٨٥٠
قبرص	١٥ ٠٠٠	٢٧ ٧٥٠	١٨ ٣١٠	–	٤٦ ٠٦٠
قطر	٣٥ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	–	–	٣٥ ٠٠٠
الكرسي الرسولي	٧٣ ٠٠٠	–	–	–	–
كندا	٧ ٧٦٤ ٥٨٧	٦ ٨٠٢ ٦٩٣	٦٧٨ ١٣١	٥٢٣ ٠١٠	٨ ٠٠٣ ٨٣٤
كولومبيا	–	–	–	–	–
الكويت	١ ٤٩٩ ٩٧٤	١ ٤٩٩ ٩٧٢	–	–	١ ٤٩٩ ٩٧٢
لبنان	٧ ٤٨٠	١٥ ٣٦٠	–	–	١٥ ٣٦٠
لكمسبرغ	١ ٨٣٦ ٩٠٦	١ ٧٢٢ ٢٨٢	٢٣٢ ٠٧٢	٤٣٣ ٧٣٩	٢ ٣٨٨ ٠٩٣
مالطة	–	–	–	–	–
ماليزيا	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	–	–	٢٥ ٠٠٠
مصر	–	٢٠ ٠٠٠	–	–	٢٠ ٠٠٠
المغرب	٢١ ٩٢٣	٢٤ ٠٠٠	–	–	٢٤ ٠٠٠
المكسيك	٢ ٩١٣	–	–	–	–
ملديف	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	–	–	١ ٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٥ ٤٣٠ ٧٢٠	١ ٨٠٠ ٠٠٠	–	٧٠٢ ٦٥٦	٢ ٥٠٢ ٦٥٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٠ ٦٤٨ ٤٧٣	٢٣ ٦٠٢ ٩٤٩	٨ ٣٦٠ ٢٨٨	٧٣٧ ٧٠٥	٣٢ ٧٠٠ ٩٤٢
موناكو	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	–	–	٥ ٠٠٠
النرويج	١٤ ٦٨٩ ١٩٤	١٣ ٨٨٨ ٨٨٩	٤ ٢٨٠ ٤٦٨	–	١٨ ١٦٩ ٣٥٧
النمسا	٨٠١ ١٢٦	٤٢٢ ٠٠٠	٣٥٦ ٢٩٥	–	٧٧٨ ٢٩٥
نيوزيلندا	٢٩٢ ٤٦٤	١٦٧ ٢٢٠	٢٣٠ ٥٥٣	–	٣٩٧ ٧٧٣
الهند	٥ ١٦٢	٤ ٩٧١	–	–	٤ ٩٧١
هولندا	١٤ ١٠٤ ٨٨٢	١٣ ٤٨٣ ٤٢٩	–	٨٤١ ٧٣٠	١٤ ٣٢٥ ١٥٩
الولايات المتحدة الأمريكية	١٢٧ ٦٨٧ ١٢٦	٨٥ ٥١٢ ٣٧٨	٤٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٨٤ ٢٥٤	١٣٤ ٠٩٦ ٦٣٢
اليابان	١١ ٤٠٤ ٩٠٦	٧ ٦٢٣ ٢٥٩	١٩٥ ١٣٤	٤٣٧ ٨٦٨	٨ ٢٥٦ ٢٦١
اليونان	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	–	–	٤٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٩٦ ٩٥٠ ٠٦٣**	**٢٢٤ ٤٦٦ ٦٣٣**	**٧٨ ٤١٤ ٣٧١**	**١٠ ١٥٥ ٠٤٨**	**٣١٣ ٠٣٦ ٠٥٢**
الجماعة الأوروبية	٨٢ ٥٨٢ ٨٢٥	٧٩ ٥١٨ ٨٣٢	٧ ٤٨٤ ٥٨٥	١٢ ٦٠٧ ٩٤٥	٩٩ ٦١١ ٣٦٢
المجموع الكلي	**٣٧٩ ٥٣٢ ٨٨٨**	**٣٠٣ ٩٨٥ ٤٦٥**	**٨٥ ٨٩٨ ٩٥٦**	**٢٢ ٧٦٢ ٩٩٣**	**٤١٢ ٦٤٧ ٤١٤**

الجدول ١١

الموظفون المعتقلون والمحتجزون

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية (المحتجزون من قبل السلطات الإسرائيلية)	الضفة الغربية (المحتجزون من قبل السلطات الفلسطينية)	قطاع غزة (المحتجزون من قبل السلطات الإسرائيلية)	قطاع غزة (المحتجزون من قبل السلطات الفلسطينية)	المجموع
موظفون أطلق سراحهم دون اتهام أو محاكمة	٥	٣	–	٨	–	–	٥	٢١
موظفون أطلق سراحهم بعد اتهامهم أو محاكمتهم	–	–	١	٣	٢	١	–	٧
موظفون ما زالوا قيد الاحتجاز في ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣	–	–	١	٢١[أ]	١	١[ب]	–	٢٤
المجموع	**٥**	**٣**	**٢**	**٣٢**	**٣**	**٢**	**٥**	**٥٢**

(أ) يستمر احتجاز عشرة موظفين من الموظفين المحتجزين منذ فترات التقارير السابقة.

(ب) يستمر احتجاز هذا الموظف منذ فترة التقرير السابق.

الجدول ١٢

موظفو الوكالة[أ]

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

البرنامج	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المقر (عمان)	المقر (غزة)	مكتب الاتصال في نيويورك	مكتب الاتصال في جنيف	المجموع
التعليم	٤ ٩٧٩	١ ٧٦٩	٢ ٢٧٦	٢ ٥٤٣	٦ ٢٨٦	٦٨	صفر			١٧ ٩٢١
الصحة	٨٩٩	٥٣٣	٤٣٢	٦٧١	١ ٠٢٧	١٢	صفر			٣ ٥٩٤
الخدمات الغوثية والاجتماعية	١٢٥	٩٧	٨١	١١٨	١٩٧	١٤	صفر			٦٣٢
برامج أخرى	٢٥٠	٢٨٤	٢٢٩	٥١٣	٦٣٠	١٢٠	١٤٢			٢ ١٦٨
مجموع موظفي المنطقة	٦ ٢٥٣	٢ ٧٠٣	٣ ٠١٨	٣ ٨٤٥	٨ ١٤٠	٢١٤	١٤٢			**٢٤ ٣١٥**
مجموع الموظفين الدوليين	٧	٦	٦	٢٤	١٤	٢٧	٤٧	٢	٢	**١٣٧**
مجموع الموظفين	**٦ ٢٦٠**	**٢ ٧٠٩**	**٣ ٠٢٤**	**٣ ٨٦٩**	**٨ ١٥٤**	**٢٤١**	**١٨٩**	**٢**	**٢**	**٢٤ ٤٥٢**

(أ) لا تشمل القائمة الموظفين الموفدين في مهام.

الجدول ١٣

برنامج التمويل البسيط والمشروعات الصغيرة

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

	غزة			الصفة الغربية		الأردن	الجمهورية العربية السورية	
	خدمة إقراض مشاريع الأعمال الصغيرة	خدمة الائتمان للمشروعات الصغيرة	خدمة الإقراض المضمون جماعيا	خدمة إقراض المستهلكين	خدمة إقراض مشاريع الأعمال الصغيرة	خدمة الائتمان للمشروعات الصغيرة	خدمة الائتمان للمشروعات الصغيرة	خدمة الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة	المجموع
عدد القروض الممنوحة	٣٥	٤ ٨٨٢	٤ ٤٤٨	٨٤٠	صفر	٣ ١٢٠	١ ٢٥٣	١ ١٦٢	**١٥ ٧٤٠**
قيمة القروض الممنوحة (بالدولار)	٤٢٣ ٠٠٠	٤ ٦١١ ٨٠٠	٢ ٤٦٦ ٠٥٠	٤٢٣ ٩٥٠	صفر	٢ ٧٣٥ ٦٨٢	١ ١٦٧ ٦٥٥	٤٩٣ ٦٩٥	**١٢ ٣٤٤ ٥٨٢**
رأس المال الأساسي (بالدولار)	٧ ٧٧٩ ٥٥٨	٣ ٠٩٩ ٢٦٠[أ]	صفر	٦٠ ٠٠٠	١ ٦٨١ ٩٣٣	٥٤٧ ٢٧٧	صفر[ب]	٢٣ ٣٩٨	**١٣ ١٣١ ٤٦٢**
المعدل العام للاسترداد (نسبة مئوية)[ج]	٩٢	٩٤	٩٦	٩٧	١٠٠	٩٩	٩٩	١٠٠	

(أ) رأس المال الأساسي المشترك بين خدمة الإقراض المضمون جماعيا وخدمة الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة في غزة.

(ب) اقترض من غزة رأس المال اللازم للشروع في تنفيذ البرنامجين في الأردن والجمهورية العربية السورية.

(ج) النسبة المئوية خلال عمر البرنامج حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

المرفق الثاني

الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة

١ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار	تاريخ اتخاذه	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
١٩٤ (د - ٣)	١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨	٣٠٩٠ (د - ٢٨)	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣
٢١٢ (د - ٣)	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨	٣٣٣٠ (د - ٢٩)	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤
٣٠٢ (د - ٤)	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩	٣٣٣١ (د - ٢٩) ألف إلى دال	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤
٣٩٣ (د - ٥)	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠	٣٤١٩ (د - ٣٠) ألف إلى دال	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥
٥١٣ (د - ٦)	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢	١٥/٣١ ألف إلى هاء	٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦
٦١٤ (د - ٧)	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢	٩٠/٣٢ ألف إلى واو	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
٧٢٠ (د - ٨)	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣	١١٢/٣٣ ألف إلى واو	١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨
٨١٨ (د - ٩)	٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤	٥٢/٣٤ ألف إلى واو	٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩
٩١٦ (د - ١٠)	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥	١٣/٣٥ ألف إلى واو	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
١٠١٨ (د - ١١)	٨ شباط/فبراير ١٩٥٧	١٤٦/٣٦ ألف إلى حاء	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١
١١٩١ (د - ١٢)	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧	١٢٠/٣٧ ألف إلى كاف	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
١٣١٥ (د - ١٣)	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨	٨٣/٣٨ ألف إلى كاف	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣
١٤٥٦ (د - ١٤)	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩	٩٩/٣٩ ألف إلى كاف	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤
١٦٠٤ (د - ١٥)	٢١ نيسان/أبريل ١٩٦١	١٦٥/٤٠ ألف إلى كاف	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥
١٧٢٥ (د - ١٦)	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١	٦٩/٤١ ألف إلى كاف	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦
١٨٥٦ (د - ١٧)	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢	٦٩/٤٢ ألف إلى كاف	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
١٩١٢ (د - ١٨)	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣	٥٧/٤٣ ألف إلى ياء	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
٢٠٠٢ (د - ١٩)	١٠ شباط/فبراير ١٩٦٥	٤٧/٤٤ ألف إلى كاف	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩
٢٠٥٢ (د - ٢٠)	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥	٧٣/٤٥ ألف إلى كاف	١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
٢١٥٤ (د - ٢١)	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦	٤٦/٤٦ ألف إلى كاف	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
٢٢٥٢ (د إ ط - ٥)	٤ تموز/يوليه ١٩٦٧	٦٩/٤٧ ألف إلى كاف	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
٢٣٤١ (د - ٢٢) ألف وباء	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧	٤٠/٤٨ ألف إلى ياء	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
٢٤٥٢ (د - ٢٣) ألف إلى جيم	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨	٢١/٤٩ باء	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٢٥٣٥ (د - ٢٤) ألف إلى جيم	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩	٣٥/٤٩ ألف إلى زاي	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٢٦٥٦ (د - ٢٥)	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	٢١/٤٩ سين	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٢٦٧٢ (د -٢٥) ألف إلى دال	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	٢٨/٥٠ ألف إلى زاي	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
٢٧٢٨ (د - ٢٥)	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	١٢٤/٥١ إلى ١٣٠/٥١	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
٢٧٩١ (د - ٢٦)	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	٥٧/٥٢ إلى ٦٣/٥٢	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
٢٧٩٢ (د - ٢٦) ألف إلى هاء	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	٤٦/٥٣ إلى ٥٢/٥٣	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
٢٩٦٣ (د - ٢٧) ألف إلى هاء	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢	٦٩/٥٤ إلى ٧٥/٥٤	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

رقم القرار	تاريخ اتخاذه	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
٢٩٦٤ (د - ٢٧)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢	١٢٣/٥٥ إلى ١٢٨/٥٥	٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠
٣٠٨٩ (د - ٢٨) ألف إلى هاء	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢	٥٢/٥٦ إلى ٥٨/٥٦	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
		١١٧/٥٧ إلى ١٢٣/٥٧	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢
		٩١/٥٨ إلى ٩٥/٥٨	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

٢ - مقررات الجمعية العامة

رقم المقرر	تاريخ اتخاذه
٤٦٢/٣٦	١٦ آذار/مارس ١٩٨٢
٤١٧/٤٨	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

٣ - تقارير المفوض العام للأونروا

١٩٩٩: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٣ والإضافة (A/54/13 و Add.1)

٢٠٠٠: المرجع نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/55/13)

٢٠٠١: المرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ١٣ والإضافة (A/56/13 و Add.1)

٢٠٠٢: المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/57/13)

٢٠٠٣: المرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٣ والإضافة (A/58/13 و Add.1)

٤ - التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة (مرة كل سنتين)

١٩٩٨: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/53/5/Add.3)

٢٠٠٠: المرجع نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/55/5/Add.3)

٢٠٠٢: المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/57/5/Add.3)

٥ - تقارير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين

١٩٩٩: A/54/338

٢٠٠٠: A/55/329

٢٠٠١: A/56/290

٢٠٠٢: A/57/294

٢٠٠٣: A/58/256

٦ - تقارير الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا

١٩٩٩: A/54/477

٢٠٠٠: A/55/456

٢٠٠١: A/56/430

٢٠٠٢: A/57/462

٢٠٠٣: A/58/450

٧ - تقارير الأمين العام

١٩٩٩: تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٤٨/٥٣، و ٤٩/٥٣، و ٥١/٥٣، و ٥٢/٥٣، المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وهي على التوالي:

A/54/377 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها)

A/54/376 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين)

A/54/345 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها)

A/54/385 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين)

٢٠٠٠: تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٧١/٥٤ و ٧٢/٥٤ و ٧٤/٥٤ و ٧٥/٥٤، المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهي على التوالي:

A/55/391 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها)

A/55/402 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني للاجئين الفلسطينيين)

A/55/428 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها)

A/55/425 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين)

٢٠٠١: تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٥٥/١٢٥ و ٥٥/١٢٦ و ٥٥/١٢٨ و ٥٥/١٢٩، المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وهي على التوالي:

A/56/382 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها)

A/56/375 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني للاجئين الفلسطينيين

A/56/420 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها)

A/56/421 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين)

٢٠٠٢: تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٥٦/٥٤، و ٥٦/٥٥ و ٥٦/٥٧ و ٥٦/٥٨ المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وهي على التوالي:

A/57/338 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها)

A/57/282 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين)

A/57/455 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها)

A/57/456 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين)

٢٠٠٣: تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٥٧/١١٩، و ٥٧/١٢٠ و ٥٧/١٢٢ و ٥٧/١٢٣ المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وهي على التوالي:

A/58/119 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها)

A/58/339 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين)

A/58/206 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها)

A/58/205 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين)

٨ - مذكرات الأمين العام

١٩٩٦: A/51/495 (مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير الخاص للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بشأن الأزمة المالية للوكالة)